

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم المالية

تخصص مالية المؤسسة

الموضوع:

دور المرابحة في استقطاب الاستثمار

بنك دبي الإسلامي - نموذجاً -

تحت إشراف الأستاذ:

سعدو عادل

من إعداد الطالبة:

دبابغة سلمى

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ
اللَّهُ أَحَدٌ
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ
لَهُ الْإِلَهِيَّةُ الْأُولَى
لَهُ الْإِلَهِيَّةُ الْآخِرَى
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ
لَهُ الْإِلَهِيَّةُ الْأُولَى
لَهُ الْإِلَهِيَّةُ الْآخِرَى
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سنة ١٤٢٠ هـ

فهرس المحتویات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ - ي	المقدمة العامة
الفصل الأول: الاستثمار في البنوك الإسلامية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
3	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية و نشأتها
5	المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية و أنواعها
8	المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية و مؤهلات تنافسها
12	المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاستثمار الإسلامي
12	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الإسلامي
15	المطلب الثاني: مشروعية الاستثمار ضوابطه في الفقه الإسلامي
18	المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار الإسلامي و أهميته
22	المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
22	المطلب الأول: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير
24	المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات متوسطة الأجل
27	المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات طويلة الأجل
30	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: المرابحة و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية بيع المرابحة
34	المطلب الأول: تعريف المرابحة
37	المطلب الثاني: أنواع المرابحة و شروطها
41	المطلب الثالث: مشروعية بيع المرابحة و أدلة مشروعيتها
44	المبحث الثاني: المرابحة في المصارف الإسلامية
44	المطلب الأول: خصائص المرابحة و أهمية تطبيقها في البنوك الإسلامية
46	المطلب الثاني: صيغ (صور) عقد بيع المرابحة

47	المطلب الثالث: الخطوات العملية للمرابحة في المصارف الإسلامية
49	المبحث الثالث: حقيقة المرابحة في المصارف الإسلامية
49	المطلب الأول: آلية التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية
51	المطلب الثاني: الآثار السلبية لتطبيق عقد المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية
51	المطلب الثالث: صعوبات وتجاوزات تطبيق المرابحة المصرفية في البنوك الإسلامية
53	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية - بنك دبي الإسلامي نموذجاً	
56	تمهيد
57	المبحث الأول: عموميات حول القطاع المصرفي الإماراتي و بنك دبي الإسلامي
57	المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي
63	المطلب الثاني: التعريف ببنك دبي الإسلامي
68	المطلب الثالث: أهداف وقيم بنك دبي الإسلامي و إدارته
70	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
70	المطلب الأول: أداة الدراسة، مجتمعها وعينتها
72	المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع البيانات و المعلومات
74	المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة و صدقها
76	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة
76	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة
81	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان
89	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
93	خاتمة الفصل
94	الخاتمة العامة
97	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
8	أنواع البنوك الإسلامية	01
38	المربحة البسيطة ومراحلها	02
39	المربحة المركبة (الأمر بالشراء) و مراحلها	03
48	خطوات بيع المربحة	04
70	الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي	05
77	توزيع عينات الدراسة حسب مستوى الجنس	06
78	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	07
79	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	08
80	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	09
81	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الموقع الوظيفي	10

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	3
39	مقارنة بين المربحة البسيطة والمربحة المركبة	01
63	لائحة البنوك الإسلامية الناشطة في الإمارات	02
71	درجات مقياس لكارث الخماسي	03
72	الاتجاه العام حسب مجال المتوسط الحسابي	04
75	نتائج اختبار صدق وثبات أداة الدراسة	05
76	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	06
77	توزيع أفراد العينة حسب العمر	07
78	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	08
79	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	09
80	توزيع أفراد حسب الموقع الوظيفي	10
82	التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول	11
84	التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني	12

87	التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث	13
90	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة	14
91	اختبار ستودنت لعينة واحدة بالنسبة للمحور الأول الضوابط القانونية و الشرعية لصيغة المرابحة	15
92	اختبار ستودنت لعينة واحدة بالنسبة للمحور الثاني واقع الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي	16
	تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط	17

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد انتشر مصطلح الاقتصاد الإسلامي في السنوات الأخيرة تماشياً مع عدة متطلبات اجتماعية، اقتصادية، قانونية، وشرعية. ومن أهم هذه المتطلبات درء شبهة الربا التي تتميز بها المعاملات المصرفية في البنوك الإسلامية عن تلك التي تعمل بها البنوك التقليدية، والتي جعلت المتعاملين الاقتصاديين يقبلون على البنوك الإسلامية التي تزاوّل نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تشجع المعاملات التجارية وعلى الاستثمار في سبيل تحقيق اكتفاء ذاتي للمواطن وتنمية اقتصادية مستدامة للدولة، وذلك وفقاً لجملة من الضوابط الشرعية التي تنظم تلك المعاملات تنظيمًا محكمًا بالقدر الذي يخدم الفرد و المجتمع، ومن أهمها تحريم المعاملات الربوية مصداقاً لقوله تعالى {ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا، وأحل الله البيع وحرم الربا} [سورة البقرة الآية 275].

فقد أحل ديننا الحنيف عقد البيع وحرم الربا تحريماً مطلقاً، ويعد ذلك من أهم ركائز الاقتصاد الإسلامي الذي يحقق ارتياحاً كبيراً في نفوس متعاطليه من المسلمين الذين يسعون إلى تحقيق الربح الحلال في ظل اقتصاد رغم تطوره يبقى متمسكاً بقواعد شريعتنا السمحاء.

وحتى يحقق الاقتصاد الإسلامي أهدافه، كان من اللازم تفكير في إنشاء مصارف إسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاتها ومعاملاتها، وكذا توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن شبهة الربا، وهو ما لا تعمل به البنوك التقليدية التي تقوم تعاملاتها أساساً على الفوائد الربوية.

ومن هنا نشأت البنوك الإسلامية التي عرفت و تعرف رواجاً كبيراً زاد من الإقبال عليها. وتعرف هذه البنوك تطوراً ملحوظاً في تعاملاتها، نظراً لاعتمادها لعدة أنظمة لتمويل المشاريع الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية، ومن أهمها نظام البيع بالمرابحة الذي يعد من أهم أدوات التمويل المصرفي في المصارف الإسلامية وفي الاقتصاد الإسلامي بوجه عام، حيث أنها تعد من أكثر صيغ التمويل استخداماً في البنوك الإسلامية، وذلك لأنها أول مخاطرة بالمقارنة مع صيغ التمويل الإسلامي الأخرى، التي تتطلب إجراء تنبؤات وتوقعات بخصوص المتغيرات المختلفة لجوانب التمويل والاستثمار. كما تتميز أيضاً بسهولة التطبيق والمتابعة، ويفضلها العملاء لتناسبها مع كثير من الأنشطة الاقتصادية، وقصر أجلها وضمان عائداتها المتوقعة.

غير أن تعرض البنوك الإسلامية إلى الانتقاد، بسبب تركيز أعمالها على أنشطة المرابحة التي تعتبر توظيفات قصيرة الأجل لأموال المودعين، في حين هي بنوك استثمارية في المقام الأول، كما

أنها تواجه مشكلة في التوفيق بين آجال الالتزامات واحتياجات الاستثمار وهو ما يقودها إلى التعرض للكثير من الأزمات.

إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية

إن نمطية وسائل الاستثمار التي تقدمها البنوك الإسلامية بشكل عام لم تسلم من انتقادات العديد من عملائها والدارسين، الأمر الذي يجب أن يدفعها إلى تطوير خدماتها في وسائل استثمارها وتحسينها لمعالجة تلك الانتقادات، والعمل على دعمها وتطويرها، خاصة وأن خدمات القطاع لم تخضع لهذا النوع من الدراسة من خلال توفير دراسة لتقييم دور المرابحة في استقطاب الاستثمار في بنك دبي الإسلامي كونها الوسيلة الرئيسية فيه للاستثمار. و تكمن مشكلة الدراسة فيما يلي:

هل المرابحة في بنك دبي الإسلامي تتمتع بالمصداقية والشرعية وهل تستجيب لحاجة

العملاء كباقي المؤسسات المالية و تسعى لاستقطاب استثماراتهم؟

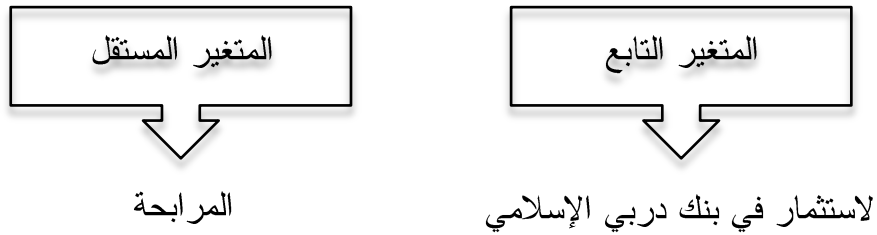
لذا فإن تقييم وسائل الاستثمار التي تقدمها البنوك الإسلامية من خلال دراسة علمية ميدانية، يعد أمراً مهماً، وذلك بغية التعرف على جوانب القصور و الضعف في هذه الخدمة، والمساعدة في الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل يوجد أثر للالتزام بمعايير الضوابط الشرعية عند تنفيذ المرابحة في بنك دبي الإسلامي؟

ب- هل يوجد جودة في الأداء الاستثماري عند تطبيق المرابحة في بنك دبي الإسلامي؟

ج- هل توجد علاقة بين المرابحة كوسيلة للاستثمار واستقطاب الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي؟

متغيرات الدراسة



فرضيات الدراسة

تتعلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة على التساؤلات التي وردت في إشكالية الدراسة ومنسجمة مع الطروحات النظرية لها على النحو التالي:

➤ **الفرضية الأولى:** يطبق بنك دبي الإسلامي المرابحة كأحدى صيغ التمويل الإسلامية.

➤ **الفرضية الثانية:** يوجه بنك دبي الإسلامي الاستثمارات انطلاقاً من احتياجات ورغبات العملاء.
➤ **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة دلالة إحصائية بين المربحة والاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في المزاوجة بين المربحة كإحدى صيغ الاستثمار ودورها في استقطاب الاستثمار الإسلامي، وذلك من خلال إبراز أهمية المربحة في بنك دبي الإسلامي واقتراح أسس ومعايير لتقييم جودة المربحة في البنك، وكذا معرفة مدى التزام بنك دبي الإسلامي بالمعايير والضوابط الشرعية للمربحة. وفي الأخير، نكون قد استنتجنا مدى تلبية المربحة كوسيلة من وسائل الاستثمار لاحتياجات كل من العملاء و بنك دبي نفسه، كما تكمن أهمية هذا البحث المتواضع في مزاوجة الضابط الشرعي للمربحة بالضابط الفني المتمثل في دورها في استقطاب الاستثمار.

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الأساسية لهذه الدراسة في العناصر التالية:

- أ- معرفة مستوى العلاقة بين جودة المربحة المستخدمة في بنك دبي الإسلامي؛
- ب- معرفة مدى التزام البنك بالضوابط الشرعية للمربحة عند تنفيذها؛
- ج- مدى زيادة الأداء الاستثماري لبنك دبي الإسلامي عند الالتزام بضوابط تقييم الوسائل الاستثمارية فيه؛
- د- بيان مقدار تلبية صيغة المربحة لاحتياجات ورغبات العملاء في بنك دبي الإسلامي؛
- هـ- معرفة مدى قدرة بنك دبي الإسلامي على تطبيق أو ابتكار وسائل استثمارية جديدة عند تقييم صيغة المربحة؛
- و- الخروج بالنتائج والتوصيات في هذا المجال؛
- ز- تقديم مساهمة علمية وتطبيقية متواضعة لتطوير المربحة من خلال التقليل من التحفظات التي تلقاها بسبب كثرة ما علق بتطبيقها من الشبهات وحتى التجاوزات؛
- ح- تقديم إضافة علمية وتطبيقية لمكتبة الكلية.

أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الذاتية: تتمثل أساس في

- ☞ الميل للموضوعات التي لها علاقة بالتمويل الإسلامي و صيغته؛
- ☞ الفضول لاكتساب معلومات حول واقع تطبيق صيغة المرابحة في بنك دبي الإسلامي؛
- ☞ كون هذا الموضوع من مواضيع الساعة التي لقت إقبالا كبيرا؛
- ☞ توافق موضوع الدراسة وتخصصي (مالية المؤسسة).

ب- أسباب موضوعية: و تتمثل هي بدورها في

- ☞ انتشار مصطلح الصيرفة الإسلامية بشكل جعله يصنف ضمن أهم القرارات في القوانين المالية الأخيرة، كان آخرها سنة 2020؛
- ☞ انتشار بعض الآراء الخاطئة لدى أفراد المجتمع، التي تؤسس لعدم مشروعية صيغ التمويل الإسلامي ومن ضمنها المرابحة؛
- ☞ كذلك لاحظت بلورة أفكار جديدة، تشرح ماهية صيغ التمويل الإسلامي، وما هي الضوابط الشرعية التي تحكمها للتقليل من ظاهرة التهرب من استخدامها.

حدود الدراسة

أ- المجال المكاني: اقتصرت الدراسة على بنك دبي الإسلامي في مدينة دبي؛

ب-المجال البشري: العاملون في بنك دبي الإسلامي؛

ج-المجال الزمني: تمت الدراسة خلال شهر جويلية و أوت من سنة 2021، من خلال توزيع استمارة الكترونية بعد حصر عينة من الموظفين.

عرض و مناقشة الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: (دراسة مفيض الرحمان)، 2007 بعنوان: رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية، الجامعة الإسلامية العالمية شيتا غونغ.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيف أصبحت المعاملات المصرفية مما لا تستغني عنها الحياة العصرية، وأن أغلب تلك المعاملات إنما يهدف إلى استثمار وتنمية الأموال، لكن هذا النوع من المعاملات يختلف في المصارف الإسلامية عنه في المصارف الربوية، فحينما تدير هذه المصارف جميع أنشطتها التنموية على أسس ربوية محرمة، تقيم المصارف الإسلامية جميع وظائفها المالية على

أسس التعامل الشرعية بعيدا عن شوائب الربا بكافة صورها وأشكالها، وتعد المربحة من أنجح وأهم الأساليب التي تتخذ منها المصارف الإسلامية طريقها نحو استثمار وتنمية الأموال، وذلك لما لها من المزايا مالا يتوافر في غيرها، غير أنه قد لوحظ تجاوزات خطيرة في تطبيقها العملي، مما ينقلها من دائرة الحلال إلى دائرة الحرام، ومثل هذه التجاوزات يجب الاجتناب عنها، وفي هذه المقالة حاول الباحث جمع صور تلك التجاوزات مبينا كيف يمكن التخلص عنها مع تناول أهم جوانب المربحة الشرعية على وجه يتفق مع الروح الشرعية الإسلامية وتحقيق التنمية المنشودة.

الدراسة الثانية: (عبد الرشيد عبد الله علمي، الرشيد عبد الوهاب البشير)، 2009 بعنوان: التمويل بصيغة المربحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من 1999 إلى 2006. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة إفريقيا العالمية.

توصل الباحثان إلى عدد من النتائج منها أن أجل تمويلات البنوك الإسلامية تتم عن طريق صيغة المربحة بالموافقة مع الفرضية الثالثة كما كان من نتائج البحث أن صيغة المربحة بالموافق مع الفرضية الثالثة كما كان من نتائج البحث أن صيغة المربحة تحتاج إلى تدقيق ومراقبة مستمرة داخليا في البنك المعني ومن قبل لجنة الرقابة الشرعية العليا في البنك المركزي حتى لا تنزلق هذه المعاملات إلى معاملات ربوية و بالإضافة إلى ذلك أثبت التحليل والدراسة أن صيغة المربحة باكتمال شروطها ومتطلباتها الشرعية توفر البديل الحقيقي لسعر الفائدة الربوي في البنوك التقليدية.

الدراسة الثالثة: (آمال لعمش)، 2012 بعنوان: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى اعتبار المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مبادئ وأسس الشرعية الإسلامية، حيث تعد الوحيدة التي استطاعت أن تعمل على تحويل العقود المالية التي تتعامل بها من جانبها الفقهي البحث إلى عقود مالية معاصرة تفي بمتطلبات الجانب الاقتصادي وتلبي مختلف الاحتياجات المالية للمتعاملين. أمر استطاعت أن تحققه كذلك من خلال هندسة جملة المنتجات المالية التي تقدمها، إذ عملت على توفيرها ضمن إطار يجمع بين المصادقية الشرعية من خلال التزامها

بضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتحقيقها للكفاءة الاقتصادية التي جعلتها مواكبة للمتغيرات المتلاحقة. من منطلق الدور الفعال الذي تمثله الذي تمثله الهندسة المالية بالنسبة للمصارف الإسلامية تأتي هذه الدراسة لتبرز مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وكذا مختلف أدواتها الحديثة، ومدى إسهامها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال التعرض لنقاط التالية:

- ☞ التعرف على آلية و ضوابط عمل المصارف الإسلامية؛
- ☞ التعرف على الهندسة المالية ومختلف الجوانب الاقتصادية المتعلقة بمنتجاتها؛
- ☞ التعرف على البديل الإسلامي للهندسة المالية و منتجاتها؛
- ☞ إبراز أهمية منتجات الهندسة المالية، المصارف الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، المصادقية الشرعية، الكفاءة الاقتصادية، التحوط.

الدراسة الرابعة: (محمد قاسم عبد المجيد) 2018 بعنوان: بيع المرابحة للأمر بالشراء بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني"، مجلة الجامعة الأسمرية العلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 31 العدد2، جامعة سرت، ليبيا.

هدفت هذه الورقة إلى تحليل واقع تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء الذي تقدمه نوافذ أحد المصارف التقليدية الليبية، وكذا دراسة الدورة المستندية المتبعة من قبل المصرف ومدى تطابقها مع ما تم إقراره بالمجامع الفقهية عن شروط صحة هذا البيع.

وقد استخدم الباحث أسلوب دراسة حالة، وهو منهج بحثي يركز على دراسة حالة واحدة بشيء من التعمق، ومن ثم تعميم نتائجها على كامل المجتمع، وقد تم أخذ حالة بيع المرابحة للأمر بالشراء ثم تنفيذها من خلال النافذة الإسلامية للمصرف التجاري الوطني، وتم مطابقتها مع شروط صحة المرابحة التي أقرتها المجامع الفقهية، كما قام الباحث بفحص بنود الدورة المستندية لعملية بيع المرابحة، وخطوات تنفيذها من قبل موظفي المصرف. وقد أظهر نتائج الدراسة وجود خلل في تنفيذ الدورة المستندية لعملية المرابحة من قبل موظفي المصرف.

الدراسة الخامسة: (إقبال فاضل محمد المسري)، بعنوان: المرابحة مشروعيتها وضوابطها في الفقه الإسلامي، مجلة الزهراء العدد التاسع والعشرون، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر.

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية: أولاً: ما المقصود بالمرابحة؟ و هل هي مصطلح مطرد عند الفقه أم أن هناك اختلافاً بينهم في استعماله؟

ثانيا: ماهي ضوابط الأخذ بالمرابحة؟ وما مشروعيتها؟، ثالثا: ما المقصود ببيع المرابحة للأمر بالشراء؟ وما صورته؟. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي والتحليلي، و توصلت إلى عدة نتائج من أبرزها: إن المرابحة هي بيع برأس المال مع ربح معلوم وقد اتفق العلماء على جوازها في الجملة بشروط، وبيع المرابحة للأمر بالشراء هو شراء المصرف سلعة بطلب عميله بثمن معجل، ومن ثم بيعها له بثمن مؤجل مع ربح معلوم، وذلك بناء على مواعدة بينهما قد تكون ملزمة أو غير ملزمة.

الدراسة السادسة: (أحمد عبد القادر إبراهيم) 2020، بعنوان: المرابحة في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية

International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 1 No. 1 (2020)
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance and International Islamic University
Malaysia

هدفت الدراسة إلى بيان مكانة المرابحة السامية من بين سائر أنواع المعاملات المصرفية، لذا فإن البحث يهدف إلى بيان فقه المرابحة المصرفية من حيث بيان مفهوم المرابحة ومشروعيتها وأركانها وصورها. كما يهدف إلى بيان حكم المرابحة المصرفية وماهيتها، وتوضيح نسبة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، وبيان عمليات المرابحة الخارجية لأجل الاستيراد. ولقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي، من حيث جزئيات المرابحة ثم تعقيب ذلك بالشرح والتحليل لكل جزء من مفرداتها، توصلت الدراسة إلى أن الإمام بنسبة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية تتجلى أهميته في بيان نطاق استخدام المرابحة في المصارف الإسلامية، كما استنتج الباحث بأن بيع المرابحة يقوم على أصليين: الأول: ذكر الثمن الأصلي والثاني: طلب زيادة ربح معلوم، وهذا هو القاسم المشترك بين المذاهب في تعريفهم للمرابحة. ويستخلص أيضا أن الدكتور سامي حمودة استند في إجازته للمرابحة للأمر بالشراء على ما ذكر الإمام الشافعي في الأم بخصوص الصورة الثانية للمرابحة، كما تبين بأن المرابحة الفقهية تتفق مع المرابحة المصرفية في تحديد الثمن الأصلي، وكذلك الاتفاق على الربح المعلوم لدى الجميع.

مناقشة الدراسات السابقة

تميز بحثنا هذا عن الدراسة الأولى في جانب الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى ألفت الضوء على مشروعية المرابحة وصياغتها المصرفية محاولة جمع التجاوزات التي يجب أن نتجنبها في حين أن هذا البحث أخذ مشروعية المرابحة بعين الاعتبار وتجاوزتها إلى حد دراسة مدى تطبيقها في بنك

دبي الإسلامي. أما الدراسة الثانية، فقد اختلفت عن هذا البحث من حيث مجال التطبيق، أين تطرق هذا البحث لحالة بنك دبي الإسلامي نموذجاً للدراسة على عكس الدراسة السابقة التي كانت في بنك فيصل الإسلامي بالسودان، وكذا فترة التطبيق أين اهتمت الدراسة السابقة بالفترة الممتدة من 1999 إلى 2006 بينما تجري حيثيات هذا البحث خلال السنة الحالية 2021 إلى جانب مضمون التطبيق أين تمت دراسة التمويل بالمرابحة في الدراسة السابقة أما البحث الحالي فكان موضوعه الاستثمار، كذلك تميز نفس البحث بدراسة واقع تطبيق المرابحة في بنك دبي الإسلامي ودورها في استقطاب الاستثمار على عكس الدراسة الرابعة التي اكتفت بشقها النظري وكيفية تطبيقها في المصرف التجاري أين نلاحظ غياب دور المرابحة وفعاليتها في الاقتصاد الإسلامي. أما الدراسة الخامسة، فقد اكتفت كغيرها بالجانب النظري والفقهى للمرابحة دون إسقاطه على أرض الواقع وبالتالي يصعب إيجاد الثغرات ومعالجتها.

أما عن الإضافة التي قدمها هذا البحث المتواضع على الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

- محاولة جمع آراء المذاهب الأربعة حول مشروعية المرابحة وطرق تطبيقها؛
- تطبيق الدراسة على إحدى البنوك الإسلامية الأكثر رواجاً في العالم العربي والإسلامي وهو بنك دبي الإسلامي؛
- تطبيق الدراسة خلال أزمة عالمية يشهدها العالم من جراء تداعيات أزمة كورونا التي عصفت بالاقتصاد ككل.

منهجية الدراسة

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمرابحة و الاستثمار الإسلامي في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي تم استعماله في إبراز مختلف الفروقات بين آراء المناهج الأربعة في بيان مشروعية المرابحة وكذا التفرقة بين أنواع المرابحة. أما الجانب التطبيقي، فكان عبارة عن دراسة حالة، وهو منهج بحثي يركز على دراسة حالة بشيء من التعمق، ومن ثم تعميم نتائجها على كامل مجتمع الدراسة، حيث ارتأيت إلى استخدام الاستبيان كأداة لدراسة حالة وتم توزيعه إلكترونياً. وفي الأخير، استخدم المنهج التحليلي بالاستعانة ببرنامج SPSS للحصول على مخرجات من الاستبيانات الموزعة.

صعوبات الدراسة

لكل باحث صعوبات وعراقيل تواجهه وتؤول دون الامام بالموضوع والوقوف عليه من مختلف جوانبه. ومن الصعوبات التي واجهتها أذكر.

- محدودية المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بصفة خاصة؛
- صعوبة التطبيق والحصول على الموافقة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة قالمة والولايات المجاورة لها، الأمر الذي حال دون الأخذ بالتجربة الجزائرية في مجال التمويل الإسلامي؛
- جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي التي صعبت من اتمام الدراسة كما ينبغي الحال؛
- التذبذب المستمر و الانقطاع المتكرر لشبكة الأنترنت، مما أثر سلبا على مجريات تحضير البحث.

➤ صعوبة توزيع الاستبيان وإعادة جمعه وحصر العينة بين موظفي بنك دبي الإسلامي؛

هيكل الدراسة

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، وعلى ضوء الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: الاستثمار في البنوك الإسلامية

و يضم ثلاث مباحث: خصص البحث الأول لدراسة ماهية البنوك الإسلامية، أما الثاني فقد تناول نظرة عامة حول الاستثمار الإسلامي، و يأتي المبحث الثالث ليتطرق لصيغ التمويل الإسلامي مصنفة حسب آجالها.

الفصل الثاني: المرابحة في البنوك الإسلامية

ضم بدوره ثلاث مباحث: تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المرابحة بشكل عام، أما محتوى المبحث الثاني فكان موجها نحو المرابحة في البنوك الإسلامية بشكل خاص، في حين خصص المبحث الأخير من هذا الفصل لدراسة حقيقة المرابحة في البنوك الإسلامية.

كان هذا محتوى الجزء النظري بشكل عام، أما بالنسبة للجزء التطبيقي، الذي كان عبارة عن دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، فقد قسم بدوره إلى ثلاث مباحث رئيسية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية - بنك دبي الإسلامي نموذجاً

كأي دراسة تطبيقية، افتتحت هذا الفصل بالتعريف بالبنك محل الدراسة والمتمثل في بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ثم عرجت إلى عرض الإطار المنهجي لدراسة حالة، وأخيرا عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول: الاستثمار في

البنوك الإسلامية

تمهيد

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة / الآية 278 - 279). من منطلق هاتين الآيتين الكريمتين، انبثقت فكرة تحريم الإسلام للربا و الذي انبثقت من هو الآخر فكرة إنشاء البنوك الإسلامية و ذلك لتوفير فرص استثمارية تتماشى و تعاليم الشريعة الإسلامية. و بهذا، يشهد العالم اليوم تطورا هائلا من خلال إنشاء البنوك الإسلامية جديدة أو تحول بنوك تقليدية إلى بنوك إسلامية. و بالجدير بالذكر أنه حتى على الساحة الدولية، تقوم مؤسسات مالية بتقديم عمليات بنكية إسلامية.

و لعل مجال الاستثمار و المعاملات المالية كان و لازال واحد من المجالات الملائمة للدخول للعمليات البنكية الإسلامية، لهذا كان لابد من توضيح و بيان الأحكام الشرعية الصحيحة و عرض أوجه الاستثمار المشروعة في المعاملات المالية. و على هذا الأساس، فقد جاء هذا الفصل ليلقي الضوء على هذا الموضوع البالغ الأهمية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تهدف بشكل أساسي لتبسيط المفاهيم و التعريف بالمصطلحات ذات العلاقة بالموضوع.

فقد خصص المبحث الأول للتعريف بماهية البنوك الإسلامية، بينما قدم المبحث الثاني نظرة عامة حول الاستثمار الإسلامي و علاقته بالبنوك الإسلامية. أما المبحث الثالث فقد خصص لتسليط الضوء على بعض صيغ الاستثمار الإسلامي المتاحة في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية اليوم ضرورة اقتصادية لابد منها في ظل متطلبات العصر و أمام مجتمع يرفض التعامل بالربا، فهي أصبحت تعتبر ميزان التقدم الاقتصادي للدول ومنافا قويا للبنوك التقليدية، رغم الاختلافات في طبيعة العمل والأسس التي تركز عليها و كذا الغايات التي تسعى للوصول إليها. و للتعرف على هذا النوع من البنوك، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية البنوك الإسلامية، مفهومها و خصائصها و أخيرا أهدافها و أهميتها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية و نشأتها

شهد مجال العمل البنكي الإسلامي تسجيل خطوة كبيرة في مستجدات الفكر الإسلامي، و هذا ما سيتم التعرف عليه في العناصر التالية.

أولاً- مفهوم البنوك الإسلامية

تعددت وتنوعت مفاهيم البنوك الإسلامية بتنوع وتعدد الجهات و زوايا النظر، و في ما يلي عرض لأهم هذه المفاهيم:

أ- كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية "بانكو" Banquo، وتعني مصطبة Banc، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة. ثم تطور المعنى فيما بعد ليقتصد به المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.¹

ب- البنك الإسلامي هو " مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، و تحقيق عدالة التوزيع، و وضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".²

ج- عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة، المصارف الإسلامية بأنها " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها

¹ ميلود بن مسعودة، معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 3

² شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012،

الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة و على عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء".¹

د- و عرف كذلك البنك الإسلامي على أنه " البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية و الاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. فالبنوك الإسلامية تمتلك إيديولوجية تمارسها في عملها المصرفي تقوم على مجموعة قواعد، أهمها قاعدة الغنم بالغرم و الخراج بالضمان".²

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن استنباط تعريف شامل للمصارف الإسلامية، حيث يمكن اعتبارها مؤسسات نقدية مالية، تبنى قواعدها و أسس عملها على العقيدة الإسلامية، و تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفا فعالا وفق صيغ و أدوات تمويلية تختلف بصفة شبة كلية عن تلك المتعارف عليها بالبنوك التقليدية، كما تعمل على استهداف التنمية و تحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي و العائد الاجتماعي.

ثانيا- نشأة البنوك الإسلامية

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق ادخار تعمل بدون فائدة، و في عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.³

ثم في عام 1963، تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية، التي أقيمت بمدينة ميت غمر بجمهورية مصر لعربية و التي أسسها الدكتور أحمد النجار. و استمرت هذه التجربة حوالي أربعة سنوات، وبعدها تم إنشاء "بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا و عطاء، و الذي حقق نجاحا كبيرا و لازال قائما لحد الساعة".⁴

¹ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 397

² عمارية بختي، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة - دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر و بنك دبي الإماراتي، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص 84

³ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمعان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، دار الميسرة لنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 42

⁴ شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 89

و في سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي و هو " البنك الإسلامي للتنمية" بجدة. و يعتبر هذا البنك بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان الأعضاء* على أساس تقاسم الأرباح.¹ و منذ تلك السنة، توالى عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف الدول الآسيوية و الإفريقية وحتى الأوروبية منها. كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعني بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم كبنك الشارقة بالإمارات (2004) و البنك العقاري الكويتي (2005). بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل من إيران و باكستان و السودان.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية و أنواعها

أولاً- خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص منها :

أ- **الابتعاد عن التعامل بالفائدة:** يعتبر التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم، و تأخذ عوائد على العوامل التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحاً من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة و الفائدة المدينة. و تعد المصارف الإسلامية أول من قامت على مبدأ استبعاد التعامل بالفائدة، ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا، الذي أجمع العلماء على تحريمه نظراً لما له من آثار اقتصادية و اجتماعية سلبية. و تجدر الإشارة إلى أن استبعاد الفائدة من تعامل المصارف الإسلامية لا يعني إلغاء هدفها في تحقيق الربح، ولكن يكون ذلك عن طريق استثمار الأموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية التي تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية.²

ب- **توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال:** يفترض أن تكون المصارف الإسلامية مصارف تنموية في جميع المجالات بالدرجة الأولى، لالتزاماتها في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية التي ثبت إتباعها في تحقيق مصالح العباد الاقتصادية وغيرها. فأينما يوجد الشرع

* يضم البنك الإسلامي للتنمية 56 دولة لها العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي و مكتتبه في رأس مال البنك

¹ Karich Imane, Le système financier islamique de la religion à la banque, Edition Larcier, Belgique, 2002, p 80

² محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،

توجد مصلحة العباد، وهذا يدفعها إلى استثمار و تمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة و المقبولة فقط.¹

ج- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلباً توليه المصارف الإسلامية اهتماماً بالغاً، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية توافق الضوابط الشرعية، وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية الحاجات الفعلية للمجتمع. فتكون بذلك قد حققت العائد المادي و الاجتماعي على حد سواء.²

د- تمييز العلاقة مع المودعين: سبق و تم ذكره أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة على اختلاف أشكالها، وهذا يستدعي تكييف علاقتها بالمودعين على غير تلك العلاقة القائمة على الدائنية و المديونية بالنسبة للمودعين بالمصارف التقليدية. و قد أخذ هذا التكييف نموذجين :

☞ **نموذج الوكالة:** يعتبر المصرف الإسلامي في هذا النموذج وكيلًا عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجره يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقاً و بموجب عقد بينهما، و تستحق الأجرة سواء تحقق الربح أو لم يتحقق؛

☞ **نموذج المضاربة:** يعتبر المصرف الإسلامي في هذه الحالة مضارباً بأموال المودعين، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ و الأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات المالية الإسلامية. و يستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس المشاركة.³

هـ- تحقيق التكافل الاجتماعي: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية، و من أمثلتها تقديم القروض الحسنة و إنشاء صناديق لجمع

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمعان، مرجع سبق ذكره، ص 45

² آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية - دراسة نقدية لبعض المنتجات الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 8

³ عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها و آلياتها وتطويرها، "المؤتمر الأول للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية يومي 13-14 مارس 2006، دمشق، سوريا، ص 6 - 8

الزكاة من أموال المساهمين و المقدمة من الأفراد و الهيئات، وتولى مهمة توزيعها في مصارفها الشرعية.¹

ثانياً- أنواع البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية لها طبيعة خاصة ومميزة، و نظرا لتشعبها وازدياد حجم معاملاتها وامتداد نشاطها وتقديم خدمات للمتعاملين مع البنك، أدى ذلك لإنشاء بنوك إسلامية متخصصة. و يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفق عدة معايير منها ما يلي :

أ- حسب طبيعة عملها

☞ بنوك إسلامية اجتماعية بالدرجة الأولى: نعني بالدرجة الأولى أن الهدف الأساسي لهذه البنوك هو هدف اجتماعي، و هذا ما يميزها عن البنوك الإسلامية الأخرى التي لها أيضا أهداف اجتماعية، لكن ليست بنفس الدرجة. و من أمثلة ذلك، بنك ناصر الاجتماعي بمصر الذي أنشأ عام 1970؛

☞ بنوك الاستثمار بالدرجة الأولى: حيث يعطي هذا النوع من البنوك الأولوية للاستثمار، مع ممارستها لجميع الأعمال البنكية الأخرى. و من هذه البنوك، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر بنك التمويل الكويتي، البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار؛

☞ بنوك تنمية إسلامية: تهدف كل البنوك الإسلامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لكن لم يظهر إلا بنك إسلامي واحد متخصص في التنمية هو البنك الإسلامي للتنمية؛

☞ البنوك الإسلامية متعددة الأنشطة: وهي مختلف البنوك التي تقوم بمختلف الأعمال المصرفية، المالية، التجارية، الاستثمارية و التنموية. و من أمثلتها بنك فيصل الإسلامي المصرفي، و السوداني والبحريني و بنك دبي الإسلامي.²

ب- حسب طبيعة المساهمين فيها

☞ بنوك إسلامية خاصة: سواء كانت محلية أو دولية، حيث تكون ملكيتها للخواص. و من أمثلة ذلك يمكن ذكر البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار الذي يعتبر بنكا محليا خاصا؛

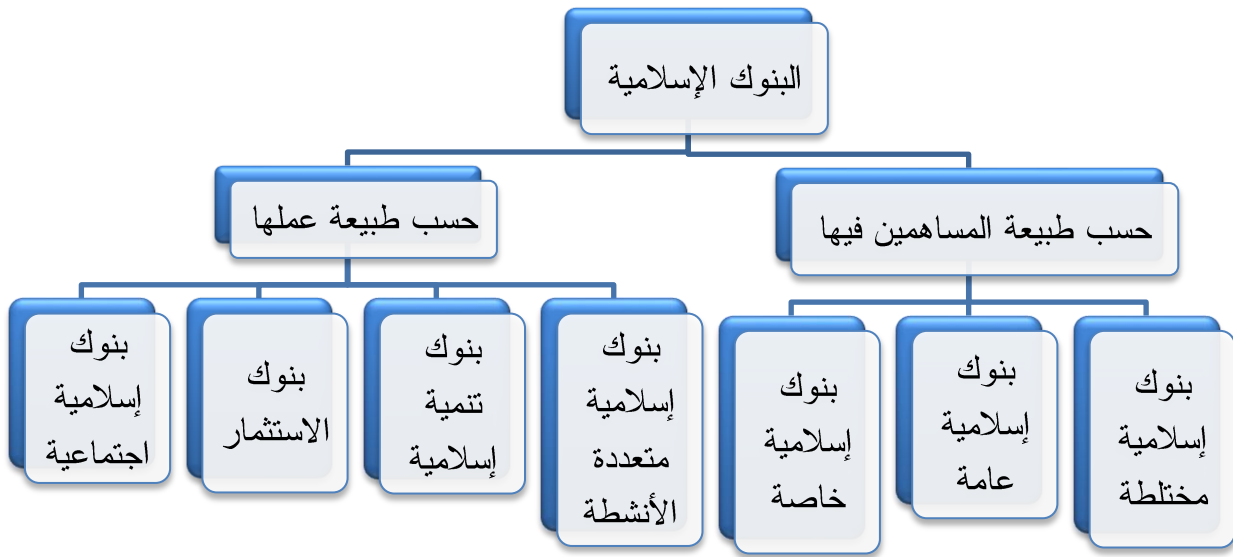
¹ محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص 96

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 90

﴿ بنوك إسلامية عامة: وهي البنوك التي تكون ملكيتها للدولة، مثل بنك ناصر الاجتماعي بمصر و البنوك الإسلامية الباكستانية و الإيرانية؛

﴿ بنوك إسلامية مختلطة: وهي البنوك الإسلامية التي تكون ملكيتها مختلطة بين الخواص و الدولة، مثل بنك التمويل الكويتي و بنك البركة الجزائري.¹

الشكل رقم 1: أنواع البنوك الإسلامية



المصدر : من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية و مؤهلات تنافسها

أولاً- أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية أثناء أداء نشاطها المصرفي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية و مصلحة المجتمع، و ذلك بتسطير مجموعة من الأهداف مستمدة من الفكر الاقتصادي الإسلامي. ويمكن تصنيف هذه الأهداف إلى أربعة مجموعات رئيسية هي كالتالي:

أ- الأهداف المتعلقة بالجانب المالي: و تتمثل في مجملها فيما يلي

﴿ استقطاب الودائع: يعتبر استقطاب الودائع أحد أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عامة و المصارف الإسلامية بصفة خاصة، باعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية، و حيث أن علاقة المودعين بالمصرف الإسلامي تقوم على أساس

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 91

المضاربة باعتبار المودع صاحب رأس المال و المصرف مضاربا به، فإنه يتم تقاسم

الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأموال حسب النسب المتفق عليها؛

⇒ **استثمار الأموال:** تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الودائع التي تتلقاها وفق مجموعة من

الصيغ التمويلية و الاستثمارية مع مراعاة مختلف الضوابط و المبادئ الإسلامية التي تحكم

نشاطها الاستثماري، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق كل من العائد الاجتماعي و العائد

المالي؛

⇒ **تحقيق الأرباح:** يهدف المصرف من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف و الاستثمار إلى

تحقيق الربح الذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية

و بحسب النسب المتفق عليها، و الذي يعتبر عنصرا أساسيا لضمان الاستمرارية و الديمومة

في السوق المصرفية.¹

ب- الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين: و تتمثل هذه الأهداف في أهم العناصر التالية

⇒ **تقديم الخدمات المصرفية:** يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي يجب أن

تحظى باهتمام المصارف الإسلامية، و ذلك أن البنوك التقليدية تعتبر منافسا قويا بسبب

أسبقيتها و تجربتها الطويلة في هذا المجال، إضافة إلى عدم تقيدها بأي ضوابط أو أحكام

للشريعة الإسلامية. لهذا، فمن المناسب للمصارف الإسلامية أن تعمل على تحسين مستوى

الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين و من غير المتعاملين مع البنوك

المنافسة، و بهذا تستقطب حجما أكبر من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف

الفرص الاستثمارية المتاحة؛

⇒ **توفير التمويل للمستثمرين:** إن تحقيق عنصر الوساطة المالية في الاقتصاد يعتبر من أهم

الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عامة، و باعتبار المصارف الإسلامية جزء من

المنظومة المصرفية و منافسا للبنوك التقليدية، فإنها ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال

أساليب تمويلية متنوعة و متعددة تتوافق و ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، و تتلاءم

و طبيعة الأنشطة الممولة. و بالتالي، تلبي احتياجات العملاء المختلفة، و هذا ما يميزها عن

البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية؛

¹ حمزة شوار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات

الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، ص 83

☞ توفير الأمان للمودعين: على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الأمان، ذلك أن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون، مهما تكون أكبر مقارنة بما يتعرض له المودعون في البنوك التقليدية التي تضمن لهم أصل الودائع و تمنحهم مبالغ إضافية، تحسب على أساس سعر الفائدة، في حين أن المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدم عائدا محددًا ومضمونا لأصحاب الودائع.¹

ج- الأهداف المتعلقة بالجانب الابتكاري

أصبحت البنوك الإسلامية تشكل منافسة قوية في جميع مجالات العمل المصرفي، وذلك بعدما أصبحت تقدم خدمات مصرفية إسلامية تتميز بمرونة عالية وتناسب كل حالة من حالات التمويل. فالبنوك الإسلامية تسعى لتحقيق التطور و مواكبة المتغيرات عن طريق:

☞ ابتكار وتطوير صيغ الاستثمار: حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين، لا بد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة. لذا، تسعى البنوك الإسلامية لإيجاد الصيغ الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض و أحكام الشريعة الإسلامية؛

☞ ابتكار وتطوير خدمات مصرفية: يعتمد تفوق و نجاح البنوك الإسلامية على مدى قدرتها على تطوير وابتكار خدمات بنكية، فتقديم البنك للأفضل و الأجود هو الذي يشبع حاجات عملائه.²

د- الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف: و تتمثل بدورها في

☞ تنمية الموارد البشرية: نظرا للخصوصية التي تميز المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فهي تحتاج إلى عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية. و لتحقيق ذلك، تعمل المصارف الإسلامية على إقامة دورات تدريبية من أجل تكوين:

✓ موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي؛

¹ حمزة شوادير، مرجع سبق ذكره، ص 83

² هاجر زرارقي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 9

✓ عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة و الجودة الملائمتين وفقا لمتطلبات الشريعة؛

✓ نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، و دراسة جدواها و تقييمها و تنفيذها، ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

⇒ **تحقيق معدل النمو:** يعتبر تحقيق معدلات نمو الملائمة أحد العوامل التي تساعد المصارف الإسلامية على ضمان بقائها و استمرارية عملها في سوق مصرفية التي تتميز بحدة المنافسة؛

⇒ **الانتشار جغرافيا و اجتماعيا:** تسعى المصارف الإسلامية إلى الامتداد محليا و دوليا، و ذلك لاستقطاب الأموال و توظيفها في مختلف المجالات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية التي لحقت بالقطاع المصرفي في معظم دول العالم خلال سنة 2008، و اتجاه الأنظار نحو النظام المالي الإسلامي لاختلافه عن النظم التقليدية.¹

ثانيا- مؤهلات التنافس للمصارف الإسلامية

حرصت المصارف الإسلامية أن تكون فلسفتها متميزة عما هو موجود في المصارف التقليدية، و تعاملها مع النشاط يعتمد على أسس الشريعة الإسلامية مستخدمة في إنجاح تجربتها و وسائل استقطاب و وسائل توظيف للأموال، تعتمد كلها على أساس المشاركة بدلا من الاقتراض. و أثبتت هذه الوسائل جديتها في تلبية احتياجات العملاء، و هذا ما جعل المصارف الإسلامية تتنافس في العمل المصرفي على مستوى العالم. و لا شك أن هناك مؤهلات جعلت من التمويل الإسلامي منافسا قويا في سوق العمل المصرفي منها:

- أ- الأبعاد و الأهداف التي يؤمن بها المصرف الإسلامي و يحاول تحقيقها و التي تكون خاضعة لضوابط الشريعة، الأمر الذي يزيد من ثقة الزبائن بالمصرف؛
- ب- ضخامة رأس المال الذي يملكه المسلمون، في ضوء العامل الإيماني و العقائدي الذي يشكل حافزا مهما لدى هؤلاء للتعامل مع المصارف الإسلامية؛

¹ عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مجلة الباحث، العدد6، جامعة قاصدي مرباح،

ج- مرونة المنهج الإسلامي في قطاع المعاملات، يؤدي ذلك إلى قدرة المصارف الإسلامية على تطوير نفسها ومواكبة المستجدات مع المحافظة على الأصول و القواعد العامة للعمل المالي الإسلامي.

ولكي تثبت المصارف الإسلامية نفسها كبديل للمصارف التقليدية أو منافستها في العمل المصرفي، فقد اعتمدت على جملة من المبادئ انطلقت منها عملياتها التمويلية التي تتمثل أساساً في:

- ☞ استثمار الأموال وفق قواعد و أحكام الشرعية؛
- ☞ البحث عن المشروعات الجديدة لاستثمار الأموال؛
- ☞ عدم اكتناز الأموال وحبها عن التعامل؛
- ☞ تحقيق التوازن و العدالة في مختلف مجالات الاستثمار؛
- ☞ إتباع أفضل السبل و أرشدها في تقييم و اختيار مجالات التوظيف.¹

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاستثمار الإسلامي

تعتبر الاستثمارات من أهم المتطلبات التي تسعى الدول في الوقت الراهن إلى إقامتها بغية وضع الأرضية التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تعد عاملاً مهماً في دفع عجلة التنمية و استقطاب مدخرات الأفراد. و مع تزايد عدد البنوك الإسلامية وتوسع رقعة انتشارها، أصبح من الضروري أن يتكيف الاستثمار مع مبادئها و خصائصها، و يتحول من استثمار تقليدي ربوي إلى استثمار إسلامي شرعي، وهو ما سوف يتم تسليط عليه الضوء بحول الله تعالى في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الإسلامي، خصائصه و أهدافه

أولاً- مفهوم الاستثمار الإسلامي

هناك عدة تعريفات للاستثمار في اللغة و في الاصطلاح الفقهي و في الاصطلاح الاقتصادي.

أ- لغة: الاستثمار في اللغة مصدر لفاعل استثمر يستثمر، وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول، و أثمر الرجل: كثر ماله، ومن ثمر يقال أثمر الرجل ماله أي أنماه. و يقال مال ثمر، أي مال كثير، وفي معنى أثمر استثمر. و يقال: استثمر ماله أي أثمره، وثمره إذا طلب ثمره. و نماه وكثره، ومنه قولهم ثمر الله مالك تثميراً و أثمر الله مالك إثماراً أي كثره و نماه. و عرفه

¹ أحمد ياسين عبد، عزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في البنوك الإسلامية و أهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الجامعة العراقية، بغداد، العراق، 2013، ص 465 - 466

أصحاب المعجم الوسيط بأنه "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات الأولية، و إما بطرق غير مباشرة كإسهم والسندات... الخ".¹

ب- اصطلاحاً: الاستثمار هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع و الخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة، بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع و الخدمات. لذلك فإن مفهوم كلمة الاستثمار يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة، و يحسب حجم الاستثمار عادة بواسطة قيمة الإنفاق التي تتم في مدة زمنية معينة على تكوين أصول ثابتة جديدة.²

ج- الاستثمار في معناه الاقتصادي: إن الاستثمار في معناه الاقتصادي مصطلح حديث النشأة، إلا أنه لم يكن غريباً عن الفقهاء القدامى و أن استعملوه في تعابير شتى فكرية كانت أم اقتصادية، إلا أنهم استعاضوا عنه بمصطلحات تؤدي نفس المعنى مثل التنمية و النماء و الاستثمار و التثمين. و لا يعني هذا بأي حال من الأحوال عدم معرفتهم بمصطلح الاستثمار، وإنما يعني ببساطة شديدة تفضيل استخدام مصطلحات أخرى تؤدي المعنى نفسه، كما هو شائع في هذه الأيام.³ و يعرفه البعض بأنه "جهد واع و رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها و تتميتها و الحصول على منافعها و ثمارها". و ذهب بعضهم إلى أن الاستثمار "مطلق طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً، و ذلك بطرق الشرعية المعتمدة من مضاربة و مرابحة و شركة و غيرها. فالاستثمار استثناء، و الاستثمار تحصيل لنماء الشيء و زيادته عبر الطرق والوسائل المشروعة".⁴

من هذه التعاريف، يمكن الاستنتاج أن الاستثمار في الفقه الإسلامي ورد بصيغة التثمين، أي لا فرق بين المعنيين الفقهي و اللغوي، إلا في الشروط و الضوابط الشرعية التي تضبط طرق التثمين. أما في العصر الحديث فقد عرف على أنه تنمية الأموال و توظيفها في مجالات النشاط المختلفة طبقاً

¹ محمود محمد حمودة، الاستثمار و المعاملات المالية في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الوراق لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 27

² محمد علي عطوان، معجم العلوم المالية و المحاسبية، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 213

³ سانو قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 17 - 18

⁴ ميلود بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 36

لصيغ و ضوابط الاستثمار الإسلامي، بهدف تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية. و بالنظر إلى تعريفه من زاوية البنوك الإسلامية، فهو يعني توظيف البنك لجزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في شراء الأوراق المالية.

ثانيا- خصائص الاستثمار الإسلامي

يتميز الاستثمار في البنوك الإسلامية بالعديد من السمات من أهمها:

- أ- التعدد و التنوع بما يوفر أساليب تتناسب مع كافة الاحتياجات؛
- ب- البعد عن استخدام أسعار الفائدة؛
- ج- تمسك إدارة البنك الإسلامي بالمفهوم الحقيقي للنقود باعتبارها وسيلة للاستثمار و ليست سلعة، حيث أن النقود كما قال ابن القيم هي رؤوس أموال وجدت ليتاجر بها لا فيها؛
- د- ربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع، عملا بأولويات الاستثمار في الشريعة (الضروريات و الحاجيات و التحسينات)؛
- هـ- الالتزام بأحكام الإسلام إياحة أو منعا في مختلف الأنشطة الاستثمارية للبنك؛
- و- إن جميع الأساليب تتضمن استخدام التمويل في الاقتصاد الحقيقي، بمعنى توجيهها للإنتاج و توزيع السلع و الخدمات؛
- ز- تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة الاستثمارية.¹

ثالثا- أهداف الاستثمار الإسلامي

تقسم أهداف الاستثمار إلى قسمين و هما كالتالي:

- أ- أهداف ذاتية للمصرف الإسلامي: و منها
 - ☞ ابتكار الصيغ الاستثمارية التي تتمتع بعامل جذب للعملاء و لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية؛
 - ☞ تطوير وسائل تسويق المنتجات الحالية لدى المصرف وتخفيف الأعباء و تقدير التكاليف الحقيقية؛
 - ☞ كسب السمعة الجيدة كعامل جذب و أمان للعملاء، و تطوير مهارات الموظفين وفق احتياجات سوق العمل.

¹ جمال محمد الزناتي، تنظيم و إدارة الاستثمار - الضوابط الشرعية للاستثمار و التعاملات في البورصة، مؤسسة شباب الجامعة،

ب- أهداف عامة مشتركة في جميع المصارف الإسلامية: و يمكن إجمال هذه الأهداف في النقاط التالية

- ☞ شمول الاستثمار للأنشطة الاقتصادية الضرورية، إذ أن تلك الأنشطة فرض كفاية لا كفاف، يجب القيام بها لحاجة المجتمع الماسة إليها؛
- ☞ إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع؛
- ☞ المساهمة في الحد من التشريعات الوضعية التي سنتها الأنظمة الوضعية؛
- ☞ تشجيع السلوك الادخاري من خلال منح الأرباح على الحسابات التوفيرية للزبائن؛
- ☞ تحقيق التشغيل الأمثل لرأس المال و توجيه المدخرات للاستثمار الإنتاجي، و قد كفل الإسلام ذلك تنفيذ بتحريم الاكتناز و فرض الزكاة.¹

المطلب الثاني: مشروعية الاستثمار ضوابطه في الفقه الإسلامي

أولاً- الأدلة الشرعية على مشروعية الاستثمار

هناك نصوص قرآنية وأخرى نبوية دلت على مشروعية الاستثمار

أ- النصوص القرآنية الدالة على مشروعية الاستثمار

تعددت النصوص القرآنية التي تدل على مشروعية الاستثمار و سنقتصر على ذكر بعضها:

☞ الدليل الأول: الأمر بعمارة الأرض

قال الله تعالى: { ... هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها ... } [سورة هود/ الآية 61].

الاستعمار، طلب العمارة، و الطلب المطلق من الله تعالى، على الوجوب. و قال ابن كثير في تفسيره و استعمركم فيها، أي جعلكم عمارا تعمرونها و تستغلونها، فهي إذا دعوة إلهية نحو إعمار الأرض و تنميتها تنمية شاملة. و لا يتم هذا الأمر، إلا من خلال اغتنام و استثمار الطيبات التي سخرها الله تعالى للإنسان.²

¹ إخلاص باقر النجار، قياس أثر معايير الاستثمار الإسلامي في البنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن للمدة (2004-2013)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 37، السنة الثانية عشر، المجلد الرابع، جامعة البصرة، العراق، 2016، ص 93 - 94

² يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 54

﴿ الدليل الثاني: الأمر بانتشار بعد صلاة الجمعة أمر بالاستثمار

قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } [سورة الجمعة / الآيات 9-10]. تضمنت الآيات حث للمسلمين على الانتشار و التوجه إلى أنحاء الأرض كافة طلبا للحلال، لأنه وسيلة للعيش و ديمومة للحياة.¹

﴿ الدليل الثالث: النهي عن اكتناز الأموال

قال الله تعالى: { ... وَ الَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يَنْفِقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [سورة التوبة / الآية 34]. و الذهب و الفضة في هذه الآية يقصد بها النقد أو العملة التي هي وسيلة لتقويم السلعة و تأمين تبادلها بين الناس. و المطلوب من المسلم أن لا يحجب أمواله دون أن يسعى إلى استثمارها، لأن اكتنازها و دفع الزكاة عنها يجعلها تستهلك في مدة لا تقل عن أربعين سنة، إن لم تخرج إلى التعامل قبل ذلك. و الأكيد أنه ليس هناك من بين المسلمين من يدخر أمواله و لا يستثمرها طيلة هذه المدة. كما يتوجب على الأغنياء، في غير الزكاة، أن يقوموا باستثمار أموالهم و تحريكها، ففي الحركة بركة و خير.²

ب- النصوص النبوية الدالة على مشروعية الاستثمار

هناك الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي من الممكن الاستشهاد بها، والتي تؤكد حكم

مشروعية العملية الاستثمارية من المنظور الإسلامي، و فيما يلي عرض لأهمها :

﴿ الدليل الأول: إيجاب الاتجار في مال اليتيم تأكيد على مشروعية الاستثمار و وجوبه

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: "ألا من ولي يتيما له مال فيتجر فيه و لا يتركه حتى تأكله الصدقة" و الشاهد في الحديث على مشروعية الاستثمار و وجوبه "فليتجر له" كلام الأمر في هذه اللفظة صيغة من صيغ الأمر الدالة على الوجوب ما لم تكن هناك قرينة مانعة من إرادة ذلك. أما دلالة الحديث على تأكيد وجوب

¹ يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 55

² محمود محمد حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 34-35

الاستثمار هو أن هذا أمر هو الأمر يفيد الوجوب ما لم تصرفه قرينة مانعة، وعليه فإن الاستثمار بنص هذا الحديث واجب و مشروع.¹

﴿الدليل الثاني: تحريم بيع الدار أو العقار دون شراء مثلها تأكيد على وجب الاستثمار

ما ورد عن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنها في مثله لا يبارك له فيه". وفي هذا الحديث دعوة من الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة استثمار ثمن الدار المباع في شراء دار أخرى. والاستثمار الإسلامي ينطلق من مبدأ أن المال مال الله، وأن الإنسان مستخلف فيه نحو منفعة الناس وخدمتهم من دون استغلال أو ضرر يقع على الآخرين، حيث تكون مرحلة الاستثمار طريقاً صحيحاً ومنهجاً مستقيماً، ولذلك فهو عمل مشروع و بديل ناجح عن الفائدة، حتى أن بعض المفكرين و الدارسين اعتبروا الاستثمار أمراً واجباً، وهو عبادة يؤجر عليها العبد.²

ثانياً- الضوابط الشرعية و الاقتصادية للاستثمار الإسلامي

أ- اجتناب المحرمات

تطبيق حدود الله في جميع المعاملات المالية للمصرف الإسلامي، والنواهي الشرعية كثيرة ومنها:

﴿الغرر: وهو بيع المخاطرة، كبيع الثمر قبل أوانه و بيع السمك في الماء و بيع الطائر في

الهواء. و الدليل على تحريمه أن النبي صلى الله عليه وسلم "نهى عن بيع الغرر".³

﴿الغش: و دليل تحريمه أن الرسول صلى الله عليه وسلم، مر على صبرة طعام فأدخل يده

فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: "ما هذا يا صاحب الطعام" قال أصابته السماء يا رسول الله

قال: "ألا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غشنا فليس منا".⁴

﴿بيع المحرمات على اختلاف مسمياتها: لأنه إعانة على الإثم والعدوان، قال الله تعالى:

{و تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان} [سورة المائدة / الآية 2].⁵

¹ محمود محمد حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 38-39 بتصرف

² يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 55

³ محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 257

⁴ حسان محمود عبد الله، مشاكل المعاملات المالية بين الشرع و العرف، الطبعة الأولى، دار الهادي لنشر و التوزيع، بيروت،

لبنان، 2008، ص 79

⁵ إخلص باقر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 95

ب- الأولويات الإسلامية

أي الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية وهي: الضروريات فالحاجات فالتحسينات. فالضروريات هي الأشياء التي لا تستقيم الحياة إلا بها، أما الحاجيات فهي ما يحتاجه الناس لتيسير حياتهم، وأخيرا التحسينات هي كل الأشياء التي تسهل الحياة و تحسنها.

ج- المحافظة على المال

أن يكون هناك توازن بين نسبة المخاطرة والربحية، فلا يجب الدخول في مخاطرة غير مجدية تؤدي إلى هلاك المال. و يجب اتخاذ التدابير للمحافظة من السرقة و الابتزاز و أكله بالباطل.¹

د- رفع مقدرة الاقتصاد الوطني

أي استخدام عوامل الإنتاج المتاحة في اليد لتحقيق الأولويات للمجتمع بحسب ترتيبها و هذه مسؤولية الدولة في إحصاء ما تمتلك من ثروات في المجتمع وما يعيشه من مشاكل، إذ تضع الدولة الحدود الاستثمارية لزيادة الإنتاج. و قد أشار القرآن الكريم في قصة النبي الله يوسف عليه السلام إلى أهمية وضع الخطة الاستثمارية بحكمه و خبرة و دراية في جميع جوانب التخطيط الاستهلاكي و الاستثماري.²

المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار الإسلامي و أهميته

أولاً- تصنيفات الاستثمار الإسلامي

تعددت التصنيفات الموضوعية للاستثمارات بتعدد المقاييس و الزوايا التي ينظر إليها، و في ما يلي عرض لأهم التصنيفات الواردة للاستثمار

أ- تصنيف الاستثمارات حسب المجالات

و يمكن توزيع الاستثمار حسب مجالاته الرئيسية كما يلي :

☞ الاستثمارات المادية (الحقيقية): يعتبر الاستثمار ماديا أو حقيقيا أو اقتصاديا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب...الخ. و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية

¹ حسين حسين شحاتة، بحث في الضوابط الشرعية للاستثمار الإسلامي ، www.daerlwashra.com اطلع عليه بتاريخ

2021/06/16، على 00:57 سا

² محمد محمود الكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 258

إضافية تظهر إما في شكل سلع أو خدمات. و للاستثمارات المادية مجموعة من الامتيازات يأتي ذرها فيما يلي :

✓ لها قيمة ذاتية؛

✓ غالبا ما يكون لها كيان مادي ملموس؛

✓ الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي؛

✓ فرصة لتحوط من تقلبات الأسعار و خاصة من التضخم (انخفاض القدرة الشرائية للنقود).

و في مقابل هذه المزايا، الموجودات الحقيقية تعاني من مشاكل التحول السريع إلى سيولة نقدية و ذلك لعدم وجود أسواق ثانوية لتداول هذه الأصول. بالإضافة إلى ذلك فإن غالب هذه الأصول تحتاج إلى أماكن تخزين، وإلى النقل في حالة السلع و إلى الصيانة في حالة العقارات.¹

☞ **الاستثمارات المالية:** و هي الاستثمار المتمثل في شراء حصة في رأس المال (أسهم) أو حصة في قرض (سند) أو شهادة إيداع أو أذن خزانة أو أدوات تجارية و القبولات المصرفية و الودائع القابلة للتداول... الخ. و هو يعطي صاحبه الحق في المطالبة بالأرباح و الفوائد، أو في الحقوق الأخرى وفقا للنظم المعمول بها. وخلال تداول هذه الأصول، لا تنشأ أي منفعة اقتصادية إضافية، أو قيمة اقتصادية مضافة للنتاج القومي، فكل ما يحصل هو انتقال ملكية الأصل المالي من مالكة الأصلي إلى مالكة الجديد. هذا في حالة السوق الثانوية، ولكن الأمر يختلف في حال الإصدارات الجديدة من الأسهم و السندات لتمويل عمليات التوسع لإنشاء المشاريع الجديدة، فهذه الإصدارات الجديدة تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا، لأن الأموال التي ستحصل عليها الشركة من الإصدارات الجديدة ستستعمل في أصول حقيقية جديدة.²

¹ بن الضيف محمد عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية - دراسة المقومات و الأدوات من وجهة نظر إسلامية -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خبصر، بسكرة، الجزائر،

2008، ص 5

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (الحقيقي و المالي)، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،

1988، ص 38

☞ **الاستثمارات البشرية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى بناء قاعدة بشرية عريضة ، من ذوي المهارات و المؤهلات و الخبرات العلمية و الثقافية و التكنولوجية ، و ما مائلها من خدمات تنمي طبقات المجتمع ، وذلك بما يكفل وجود قوى عاملة مؤهلة قادرة على إنجاز الوظائف ، التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفاء¹ .

ب- تصنيفات الاستثمارات من حيث الزمن

تتباين الاستثمارات من حيث الفترات التي يمكن أن يحتفظ خلالها المستثمرون بالأدوات المعتمدة أو التي تستثمر، فهنا يمكن أن نميز بين صنفين من الاستثمار المنظور إليها وفق الزمن

☞ **استثمارات طويلة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تضم أدوات سوق رأس المال المتمثلة في الأسهم و السندات.

☞ **استثمارات قصيرة الأجل:** و هي تضم أدوات السوق النقدية، التي لا تتجاوز آجالها غالبا سنتين. ومن أهم هذه الأدوات:

✓ شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول؛

✓ القبولات المصرفية؛

✓ أدونات الخزينة؛

✓ الأوراق التجارية.²

ج- تصنيف الاستثمارات حسب المحل الجغرافي

يجرى تمييز الاستثمارات من حيث التخصص المكاني أو المحل الجغرافي إلى استثمارات محلية و أخرى أجنبية

☞ **الاستثمارات المحلية:** و هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية. و يعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية، جميع الأموال المستثمرة داخل الدولة، من قبل المؤسسات أو الأفراد المقيمين داخل حدود الدولة، و أي كانت أداة الاستثمار المستخدمة.

¹ عبد الجبار حمد السبهاني، الاستثمار الخاص- محدداته و مواجهاته في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الشريعة و القانون، العدد السابع و العشرون، جامعة اليرموك، الأردن، جويلية 2006، ص 239

² هوشيار معروف، الاستثمارات و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،

☞ الاستثمارات الخارجية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما

كانت أدوات الاستثمار المستعملة. و تتم هذه الاستثمارات بشكل مباشر أو غير مباشر.¹

✓ الاستثمارات الخارجية المباشرة: وهو أن يكون الشخص المستثمر أجنبياً متحكماً في

الشركة، أو يملك عقاراً قصد المتاجرة به في هذه الدولة الأجنبية عنه. و هنا يمكن القول

أنه استثمار أجنبي مباشر.

✓ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: نجده في شكل قروض أو اكتتاب عن طريق

السندات ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم، دون التحكم في المشاريع الاستثمارية.²

ثانياً- أهمية الاستثمار الإسلامي

إن الاقتصاديين المعاصرين من المسلمين عندهم مفاهيم عدة، و إن تباينت في ألفاظها، إلا أنها

من حيث المضمون تسيير في خط واحد، و منها أن الاستثمار نشاط إنساني إيجابي مستمد من

الشريعة، يؤدي إلى تحقيق و تدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، و ذلك بتوظيف المال بتنمية

ثروة المجتمع. إنه أداة لتنمية المال في أي من القطاعات الإنتاجية، الزراعية أو الصناعية أو التجارية.

نجد أن الاستثمار في الشريعة الإسلامية يتعلق بالمفهوم العام للاستثمار، لأنه يشمل جميع

الأنشطة التي تتطوي على عمليات إنفاق للأموال بهدف الحصول على عائد في المستقبل. و أن الشرط

المهم لوصف عملية الاستثمار بأنها إسلامية هو التزامها بحدود الشريعة الإسلامية، وهذا ما يفودنا إلى

القول بأن ليس هناك استثمار إسلامي ذو صفات خاصة، وإنما هناك استثمار إسلامي مطابق مع

الشريعة الإسلامية. و أن المهم في عملية الاستثمار هو أن لا تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية

و مقاصدها، فكلما كانت المعاملات و التصرفات و العمليات الاستثمارية ملزمة بهذه الحدود، فهذا

يكفي لتسميتها بالاستثمار الإسلامي تحت أي مسمى كانت كالمضاربة، المرابحة، المشاركة،

المزارعة أو غيرها من الأساليب الاستثمارية.³

¹ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 36

² قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 270

³ يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 53 - 54

المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

ترتكز البنوك الإسلامية على التمويل والاستثمار كوسيلتين مهمتين في نشاطها المصرفي، وفق صيغ متعددة هي في الأصل عقود معروفة في الفقه الإسلامي، جرى تطويرها كي تتلاءم وتتسجم مع الرؤية المصرفية الإسلامية الحديثة، و التي سوف يتم التعرض إليها مقسمة حسب الأجل و ذلك وفق الآتي

المطلب الأول: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير

يقصد بصيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير، تلك الصيغ التي تطبقها البنوك الإسلامية في آجال لا تزيد عن سنة، ومن هذه الصيغ نجد بيع المرابحة، بيع السلم و القرض الحسن.

أولاً- المرابحة

أ- مفهومها

و تعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً بمثل الثمن الأول وزيادة ربح، أو هي شراء أو بيع سلعة بسعر التكلفة يضاف إليه نسبة أو مقدار محدد من الربح باتفاق الطرفين. كأن يقول شخص لآخر أشترى منك هذه السيارة بسعر التكلفة و أربحك ألف دينار أو 10% من سعر التكلفة، فإذا قبل البائع بذلك، وجب عليه شرعاً أن يبين سعر التكلفة، ولا يجوز له أن يكتم ذلك.¹ وسوف تأخذ هذه الصيغة بالتحديد قدرها من الدراسة والتفصيل في الفصل الثاني.

ثانياً- التمويل بالسلم مشروعيته و أنواعه

أ- مفهومه

هو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلاً، وتسلم فيه البضاعة آجلاً. فهو ثمن عاجل بثمن آجل.² و هو عقد من عقود الاستثمار و صيغة من صيغ التمويل، يتم بموجبها التمويل بالشراء

¹ نجاح ميدني، الطاهر قانة، توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للأمر بالشراء)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 535

² نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد

12، عدد2، العراق، 2010، ص 140

المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم. فهو يبيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، و العاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.¹

ب- مشروعيته

﴿ من القرآن الكريم: قوله سبحانه وتعالى: { يأيتها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه... } [سورة البقرة / الآية:282]. قال ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزولها أنها نزلت في السلم خاصة.

﴿ من السنة النبوية الشريفة: ما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، والناس يسلفون في الثمر العام و العامين، أو قال: عامين أو ثلاثة، فقال: "من سلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم، و وزن معلوم".

﴿ الإجماع: فقد انعقد الإجماع في زمن الصحابة على مشروعية السلم.²

ج- أنواع التمويل بالسلم

يتم التمييز بين ثلاثة أنواع لعقود السلم ندرجها كما يلي

﴿ بيع السلم البسيط: يقوم المصرف الإسلامي بموجبه بتقديم رأس المال السلم عاجلا و استلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان. يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار و الزارعين و الصناعيين و المقاولين و الحرفيين؛

﴿ بيع السلم الموازي: يقوم فيه المصرف الإسلامي بشراء كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها موصوفة، أيضا و بنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء و وقت البيع؛

﴿ بيع السلم بالتقسيت: يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه و رأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف الإسلامي دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم لاحقا ما

¹ زينب محمد المنيزل، العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، أطروحة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في التمويل و المصارف، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2016، ص 16

² محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون

وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 60 - 61

يقابلها من سلعة ثم يسلم دفعة أخرى من و يتسلم ما يقابلها لاحقاً، و يستمر البيع حسب ما تم

الاتفاق عليه بين الطرفين.¹

ثالثاً- القرض الحسن

عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضاً بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية، كما أنها لا تقوم بخضم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية، وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة. في هذه الحالة، فكل قرض يجز منفعة فهو ربا.² لكن هناك حالات استثنائية بصفة عامة تكون مع عميل موثوق به يمر بصعوبات مالية حيث أن المصرف الإسلامي لا يأخذ منه أي عائد.³

المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات متوسطة الأجل

تطبق البنوك الإسلامية صيغاً لتمويل الاستثمارات، تكون مدتها أكبر من سنة و أقل من خمسة سنوات، حيث نستعرض في هذه الحالة كل من صيغ التمويل: الإجارة، الاستصناع و البيع الآجل.

أولاً- الإجارة

أ- مفهومها

تندرج الإجارة في الإطار العام للبيع، فإذا كان البيع ينصب على تملك الأعيان، فإن الإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل هو الأجرة. ولذا عرفت الإجارة اصطلاحاً بأنها: " عقد على منفعة مباحة معلومة". و قال صاحب الجوهرة النيرة: الإجارة "عقد على المنافع بعوض مالي يتجدد انعقاده بحسب حدوث المنافع". و قال الكاساني: " الإجارة بيع المنفعة لغة، و لهذا سماها أهل المدينة بيعاً و أرادوا به بيع المنفعة لهذا سميت البديل في هذا العقد أجرة". و عرفها آخرون بأنها "عقد يراد به تملك منفعة مشروع معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم".⁴

¹ آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 57

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 356

³ عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 52

⁴ سالم علي سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، دار النفائس

لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 119 - 120

ب- أنواع الإجارة

☞ **التأجير التمويلي:** في هذا النوع من التأجير، يتفق المصرف مع عميله على أن يشتري المصرف أصلاً رأسماليا بهدف تأجيره للعميل، وتكون مدة التأجير في الغالب تساوي عمر الأصل، على أن يتحمل المستأجر أو العميل كافة أعمال الصيانة والإصلاحات للأصل، وليس للمستأجر الحق في إلغاء عقد التأجير قبل نهاية الفترة المحددة بالعقد، لأنها إجارة قد تنتهي بالبيع بثمن رمزي أو بالتملك هبة دون ثمن.

☞ **التأجير التشغيلي:** وفقا لهذا النوع من التأجير، يقوم المصرف الإسلامي بتأجير الأصول للمستأجر منه للقيام بعمل محدد ثم يسترد الأصل لتأجيره مرة أخرى لشخص آخر، حيث أن فترة التأجير تكون أقصر من عمر الأصل، أي أن مبلغ الإيجار لا يكفي لاسترداد تكلفة الأصل. و يتحمل المؤجر (المصرف الإسلامي) كافة أعمال الصيانة والإصلاحات، و وفقا لهذا الشكل، يحق للمستأجر فسخ العقد قبل نهاية عقد التأجير، إلا أنه ليس للمستأجر وفقا لهذا الشكل فرصة لتملك الأصل في نهاية مدة العقد.¹

☞ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** عقد إجارة يتضمن وعدا من المؤجر للمستأجر بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر، إضافة إلى الأجرة. و غالبا ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط، فيكون مقدار الأجر متناقصا مع تزايد الحصة من الأصل الثابت التي يملكها المستأجر.²

ثانيا- الاستصناع

أ- مفهومه

ورد له عدة تعريفات منها: "أنه عقد مع صانع، على عمل شيء معين في الذمة، أو أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له شيئا بثمن معلوم".³

¹ محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2003، ص 67 - 68

² إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك،

الأردن، 2007، ص 37 - 38

³ علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيبة، التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع، الإسكندرية،

مصر، 2017، ص 249

ب- شروطه

تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد الاستصناع ما يلي:

- ﴿ بيان جنس الشيء المراد صنعه و نوعه و صفته و قدره بشكل واضح لا يدع مجالاً للاختلاف و النزاع؛
- ﴿ أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعاً؛
- ﴿ تحديد مكان التسليم في عقد الاستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف النقل؛
- ﴿ يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع؛
- ﴿ أن يتم دفع ثمن المصنوع على دفعات تتناسب مع مراحل التصنيع (أن يكون الثمن مؤجل أو مقسط).¹

ثالثاً- البيع الآجل

أ- مفهومه

يعرف بالبيع المؤجل الثمن، وهو البيع الذي يستحق فيه دفع ثمن السلعة المباعة بعد أجل معين سواء كان ذلك دفعة واحدة أو على أقساط. و يمتاز البيع الآجل ببساطته فضلاً عن إمكانية تحقيق قدر من الربح للمصرف، إلا في حالة إفلاس طرف المشتري أو تخلفه عن الوفاء بالدين.²

ب- شروطه

تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد البيع الآجل ما يلي:

- ﴿ ألا تكون السلعة المباعة و ثمنها من الأصناف الربوية؛
- ﴿ أن يتم تسليم السلعة حال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجر في هذا النوع من البيوع؛
- ﴿ يجب الاتفاق على ثمن واحد محدد، و مدة السداد و طريقتة في العقد؛
- ﴿ لا يحق للبائع المطالبة بسداد قبل التاريخ المحدد في العقد.³

¹ حسين محمد سرحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص 246

² محمد بركل، عبد العزيز المزروع، مشكلة التمويل في المصارف الإسلامية في سورية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، دمشق، سوريا، 2016، ص 21

³ آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 51

المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات طويلة الأجل

تعتبر صيغ تمويل الاستثمارات طويلة الأجل في المصارف الإسلامية أساليب تمويلية تنفق و خصائص هذا النوع من المؤسسات المالية، باعتبار أن هذه الصيغ تقوم على أهم مبدأ وهو " قاعدة الغنم بالغرم" المميزة لكل معاملة مالية قائمة على ضوابط الشريعة الإسلامية. وفي ما يلي أهم هذه الصيغ.

أولاً- التمويل بالمشاركة

أ- مفهومها

هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشاركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية. و يكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.¹

ب- أنواعها

يكون فيها رأس المال والعمل مختلطاً (من جميع أطراف العقد)، و بالتالي الربح مشترك بين الأطراف، مثال على ذلك: المشاركة الدائمة، المشاركة المتناقصة، والمشاركة المنتهية.

☞ **المشاركة الدائمة:** وهو قيام المصرف والطرف ثاني من الشركاء بتمويل مشروع ما، بحيث يكون الربح والخسارة حسب حصة كل طرف من مساهمته في تكوين رأس المال.

☞ **المشاركة المتناقصة:** هي نفس فكرة المشاركة الدائمة، إلا أنه في هذا النوع يتعهد المصرف للطرف الآخر أن يحل محله في المشروع أو الشركة و يتنازل المصرف عن حصته في المشاركة مقابل دفعة واحدة أو على دفعات، و ذلك حسب الشروط المتفق عليها بين طرفين مسبقاً.

☞ **المشاركة المنتهية (صفقة واحدة):** تنتهي بانتهاء الصفقة.²

¹ مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثمار في البنوك الإسلامية، دون دار نشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 189

² محمد أحمد جابر جودا، مدى ملائمة عمليات التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير، تخصص محاسبة تمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 37 - 38

ثانياً - التمويل بالمضاربة

أ- مفهومها

هي عقد خاص بين مالك رأس المال و المستثمر على إنشاء تجارة يكون رأسمالها من الأول و العمل على الآخر، يحددان حصة كل منهما من الربح نسبة مئوية. فإن ربح المشروع، تقاسم الربح وفقاً للنسبة المتفق عليها، أما إن ظل رأس المال كما هو، لم يزد و لم ينقص، لم يكن لصاحب المال إلا رأسماله و ليس للعامل شيء. أما إذا خسر المشروع و ضاع جزء من رأس المال، ففي هذه الحالة تتحول العملية إلى إقراض من صاحب رأس المال للعامل، حينئذ لا يستحق صاحب المال شيء من الربح.¹

ب- أركانها و شروطها

باعتبارها عقد غير لازم، أي أن لكل طرف الحق في فسخه متى شاء. و من أركان هذا

النوع من التمويل:

☞ العاقدان: رب المال، المضارب؛

☞ الصيغة: إيجاب، قبول؛

☞ رأس المال: و ينبغي أن:

✓ يكون معلوماً مقدراً (نوع العملة)؛

✓ يكون نقداً؛

✓ يكون عيناً حاضرة لا ديناً في الذمة؛

✓ يسلم إلى المضارب؛

☞ الربح: و ينبغي بدوره أن:

✓ يكون مشتركاً بين الطرفين؛

✓ يكون حصة كل منهما معلومة عند التعاقد؛

✓ يتحمل رب المال كل الخسائر، إلا إذا قصر المضارب؛

☞ العمل بالمضارب: و هنا ينبغي:

✓ إدارة المضاربة دون تدخل رب المال؛

¹ حكيم حمود فلول الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلبي، المصارف الإسلامية (مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية)، الطبعة الثانية، دار البغدادي للطباعة و النشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2019، ص 78

✓ ألا يخالف النشاط حكم الشريعة وعدم تقييد المضارب.¹

ثالثاً- صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة

أ- المزارعة

☞ مفهومها

تعرف بأنها عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها و الزرع بينهما. ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة و أجل معلوم. و هي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض و العامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، و يوزع الناتج المشترك حسب حصص معلومة لكل منهما و لأجل محدد، وقد تكون الأرض و البذور من المالك و العمل من العامل أي المزارع.²

☞ شروطها

يمكن حصرها في ما يلي:

✓ أن يكون العاقدان أهلاً للشراكة؛

✓ أن يتم تحديد جنس البذر ليصير الأجل معلوماً؛

✓ أن يتم تحديد من عليه البذر؛

✓ أن يتم تحديد مدة المزارعة، لأنها عقد على منافع الأرض أو منافع العمل، و المدة هي

المعيار الذي يعلم به ذلك.³

ب- المسافات

☞ مفهومها

هي عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر شجر ليقوم بسقيه و المحافظة عليه على أن يتم اقتسام الثمر بحصص متفق عليها. فإذا حدث و أن فسدت الثمار، تقع الخسارة على صاحب الأشجار و يخسر العامل جهده وعمله. ويختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الاستثمارية

¹ صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 243 - 245

² أحمد محمد محمود ناصر، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 56

³ حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسن أبودية، الاستثمار و التمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار تحرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 182

الجارية، كالإصلاح والتنقية و التلقيح والسقي، بينما يهتم صاحب الأشجار بالاستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار و غيرها.¹

☞ شروطها

تتمثل شروط المساقات فيما يلي :

- ✓ الإيجاب من صاحب الأشجار و القبول من العامل بكل ما دل عليها من قبول و فعل؛
- ✓ أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه؛
- ✓ أن تجري المساقات قبل نضج الثمر؛
- ✓ أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الأعمال؛
- ✓ أن ينتفع بثمرها مع بقاء أصولها؛
- ✓ أنها عقد لازم لا يبطل و لا يفسخ إلا بالتراضي؛
- ✓ أن تكون المدة محددة، و في ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة، أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر.²

¹ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 406

² صادق راشد الشميري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية - أنشطتها و التطلعات المستقبلية- ، دار اليازوري العلمية،

عمان، الأردن، 2008، ص 319

الخاتمة

من خلال هذا الفصل، حاولت الإمام بالأدبيات النظرية لكل من البنوك الإسلامية و الاستثمار الإسلامي، الذي يعتبر حديث النشأة و العمل، بتحقيقه تميز ملحوظا، حيث تطرقت إلى مفاهيم عامة و وجيزة عن كل من ماهية البنوك الإسلامية التي شهدت أول محاولة لتجسيد خلال الأربعينيات من القرن الماضي في باكستان، و الاستثمار الإسلامي الذي أخذ حيزا واسعا فيها، لأصل في آخر الفصل إلى جمع أهم، إن لم أقل كل، صيغ الاستثمار المتاحة و المطبقة في البنوك الإسلامية .

فالبنوك مؤسسات مالية و مصرفية، اقتصادية، و اجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد و المؤسسات، و تعمل على استخدامها بالطرق الشرعية في إطار فلسفة الاقتصاد الإسلامي التي تستمد منها خصائصها و أهدافها، و كذا مؤهلات تنافسها مع البنوك الإسلامية الأخرى. ولعل مجال الاستثمار و المعاملات المالية الإسلامية هو أحد هذه الأساليب التي تسعى البنوك إلى تكييفها، حتى يتسنى لها دخول غمار المنافسة، و تيسير الأمور على المسلمين من خلال أسلمة معاملاتهم، لهذا كان ولا بد من تسليط الضوء على جانب الاستثمار في البنوك الإسلامية، و عرض أوجه الاستثمار المشروعة في المعاملات المالية، من خلال ضبطها بقواعد و عقود شرعية أطلق عليها اسم صيغ الاستثمار الإسلامي، التي ساهمت بشكل كبير في بعث عجلة الاستثمار و تفعيل الاقتصاد الإسلامي.

و على العموم، فإن هذا الفصل جزء من محاولة متواضعة تهدف إلى الربط بين مفهوم البنوك الإسلامية بشكل عام و الاستثمار و المعاملات المالية بشكل خاص، و ذلك أملا في أن تجسد البنوك الإسلامية كل أدوات الاستثمار الإسلامي حتى يستعيد الاقتصاد الإسلامي عافيته.

الفصل الثاني: المراجعة

و تطبيقاتها في البنوك

الإسلامية

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن عمليات التمويل و الاستثمار ذات أهمية بالغة، إذ تعد المصارف الإسلامية أحد المؤسسات المالية التي يمكن أن تجسد التمويل الإسلامي في أرض الواقع. بالرغم من كونها حديثة النشأة، استطاعت أن تكتسح مكانة مرموقة بفضل الصيغ المنتهجة و المستمدة من الفقه الإسلامي، و كذا خدماتها البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تمكن هاته البنوك من تكييف الصيغ التمويلية وفقا لمتطلبات و احتياجات ظروف العصر. فأصبحت عملية المرابحة في المصارف الإسلامية اليوم ركيزة أساسية، و التي تبرز فعاليتها في النشاط الاقتصادي الإسلامي البعيد عن الربا و شوائبه، و هذا فما روي فيها النظام الشرعي البعيد كل البعد عن الهوى.

و لقد ظفرت المرابحة في البنوك الإسلامية اليوم من بين سائر المعاملات كالمضاربة و غيرها بمكانة مرموقة و قبول معتبر، ناهيك عن كونها تسعى لتحقيق رغبة العملاء. هذا و لقد أتاحت المصارف الإسلامية اليوم فرصة الإسهام في مجال التمويل بالمرابحة مما جعلهم يربحون بشكل كبير، و غيره من الدوافع الأخرى .

وقد حاولت من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على عملية المرابحة و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية من حيث ذكر عموميات حول المرابحة ثم الانعطاف إلى جزئياتها من خلال ذكر المضامين مع الشرح لكل جزء من مفردات الموضوع. فتناولت في هذا الفصل ثلاث مباحث مهمة للمرابحة و هي على النحو التالي: خصص المبحث الأول لإلقاء الضوء أو إعطاء عموميات حول ماهية بيع المرابحة، ثم يأتي المبحث الثاني ليشرح بشكل مبسط و لكن أكثر دقة لعملية المرابحة في المصارف الإسلامية، لينتهي المطاف بالمبحث الثالث الذي يتم فيه التطرق لحقيقة المرابحة في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية بيع المرابحة

المرابحة صورة من صور البيع، تباع فيها السلعة برأس مالها و زيادة ربح معلوم. و قد اتجه العلماء في هذا العصر إلى محاولة الإفادة من هذا البيع في ترتيب الأعمال المصرفية، بحيث تحل هذه الصورة المشروعة محل كثيرا من النظم الربوية المحرمة.

المطلب الأول: تعريف المرابحة

أولاً- مفهوم البيع

قبل الحديث عن صيغة المرابحة، أردت تسليط الضوء على معنى البيع و المعاوضة زيادة للشرح و تبسيطا لما سيذكر لاحقا.

- أ- **البيع في الاصطلاح الفقهي:** هو معاوضة المال بالمال، و هو نوعان: بيع وصف و بيع عين. فبيع الوصف هو السلم، و بيع العين هو أن يبيع عينا معلومة بثمن معلوم.¹
- ب- **المعاوضة في الاصطلاح الفقهي:** استعمل الفقهاء المعاوضة بالمعنى اللغوي ذاته، و ذلك في ما سموه بعقود المعاوضات التي يتم العقد فيها على الملك كالبيع أو على المنفعة كالإجارة و غيرها.²

ومن صيغ التمويل التي تدرج تحت عقد البيع و التي تمارسها البنوك الإسلامية، بيع المرابحة.

ثانياً- تعريف المرابحة

- أ- **لغة:** جاء في لسان العرب عن الأزهري: رَبَحَ فلان و رابحته، وهذا بيع مربح إذا كان يربح فيه، والعرب تقول: ربحت تجارته إذا ربح صاحبها فيها. و أربحته على سلعته أي أعطيته ربحا، و أعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما و بعت الشيء مرابحة. ويقال بعتة السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذا اشتريته مرابحة.³

- ب- **اصطلاحا:** المرابحة هي عملية البيع بمثل رأس المال المبيع، و الذي يشمل ثمن السلعة وما تكبده فيها من مصروفات مع زيادة ربح معلوم عليها. وهي العملية التي تلجأ إليها البنوك الإسلامية

¹ سالم على سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على أداء المصارف التقليدية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 107 - 108

² المرجع نفسه، ص 108

³ ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، دار إحياء للتراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،

1999، ص 103

في تمكين العملاء من شراء السيارات و العقارات و السلع وغيرها.¹ أما المرابحة المصرفية، فهي أحد بيوع الأمانة في الشريعة الإسلامية، و هي عبارة عن تحديد ثمن البيع بناء على تكلفة السلعة زائد ربح متفق عليه بين البائع والمشتري. و قد طور عقد المرابحة، ليصبح صيغة تمويل مصرفية جائزة شرعا بما يعرف في المصطلح المصرفي المعاصر بالمرابحة المصرفية.² تختلف المرابحة عن بيوع المساومة، فالنوع الأول يسمى ببيع الأمانة، و يتم فيه الاتفاق بين البائع و المشتري على ثمن السلعة، آخذا في الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع. أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم بيوع المساومة، إذ يتم الاتفاق فيه بين البائع و المشتري على الثمن بغض النظر على الثمن الأصلي للسلعة التي تم شرائها به.³

و يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين، إما في شكل عملية تجارية مباشرة ما بين البائع و المشتري، و إما في شكل عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) و البائع الأول (المورد) و البائع الوسيط (منفذ طلب الشراء). و قد تم الأخذ بهذه الصيغة الأخيرة في العمليات المصرفية الإسلامية، بتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة لمقدم الأمر بالشراء. فيشتري البنك السلعة نقدا أو لأجل، و يبيعها نقدا أو بتمويل العميل مضافا إليها هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.⁴

ج- تعريف المرابحة عند الفقهاء القدامى

☞ **عند الحنفية:** المرابحة هي بيع بزيادة معلومة على ما ملكت به، أو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح.

☞ **عند المالكية:** المرابحة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، و يشترط عليه ربحا معينا، أو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به و زيادة ربح معلوم.⁵

¹ علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية و المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار حميثر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019، ص 288

² علي سيد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 288

³ قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية -دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 78

⁴ www.albarak_bank_com طلع عليه بتاريخ 22/5/2021 23:35 سا

⁵ هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 60

﴿ عند الشافعية: قال الشيرازي: " و يجوز لمن يشتري السلعة أن يبيعها مرابحة، و هو أن يبين رأس المال، و قدر الربح، بأن يقول ثمنها مائة و قد بعثها برأس مالها، و ربح درهم في كل عشرة.

﴿ عند الحنابلة: قال ابن قدامة في معنى المرابحة، وهو البيع برأس مال و ربح معلوم.¹ ومن خلال النظر و التأمل في تعريفات الفقهاء، نجد قاسما مشتركا للتعريف المرابحة و هي انها: اتفاق على التبايع بثمن يوازي رأس المال الأصلي، أي سعر التكلفة، مضافا إليه ربح بمقدار مقطوع محدد أو بالنسبة مئوية معينة. و قد يكون الشراء بأمر موجه من طالب سلعة معينة، مقترن بوعده شراء ما أمر به، بشرط نفاذ عقد البيع الأول الذي يثبت به التملك و القبض، ثم يتبعه نفاذ العقد الثاني الذي تنتقل به ملكية المبيع أخيرا للطرف الأمر بالشراء.

د- تعريف المرابحة عند الفقهاء المعاصرين

إن تعريف المرابحة عند الفقهاء المعاصرين ينصب حول المرابحة المصرفية، التي هي المرابحة للأمر بالشراء. هذا و إن الفقهاء المعاصرين والباحثين قد عرفوا المرابحة المصرفية بعدة تعريفات، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:²

﴿ عرف الدكتور سامي حمودة بيع المرابحة للأمر بالشراء بأنه: "قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئيا، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به و حسب الربح المتفق عنه ابتداء".

﴿ وعرف الدكتور عبد الحميد البعلي المرابحة بأنها: "بيع ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة و زيادة ربح معلوم يتفقان عليه".

﴿ و يعرف الدكتور رفيق المصري المرابحة المصرفية بأنها: "عبارة عن أن يتقدم الراغب في شراء السلعة إلى المصرف للعدم امتلاكه المال الكافي لسداد ثمنها نقدا، فيشتريها المصرف بثمن نقدي و يبيعها إلى عميله بثمن مؤجل أعلى".

﴿ وحسب المادة 5 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 و التعليمات رقم 03-2020، المرابحة هي "عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة لزبون سواء كانت هذه السلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية و يتم البيع بتكلفة اقتناء

¹ قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره، ص 77

² أحمد عبد القادر إبراهيم، المرابحة في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 118

السلعة مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً، و وفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين".¹

بالتأمل في التعريفات السابقة، يمكن القول إجمالاً بأن المrabحة هي أن يتقدم العميل (الأمر بالشراء) إلى البنك بهدف شراء سلعة معينة قد تكون موجودة في حوزة البنك، أو يقوم بوصف السلعة وصفاً دقيقاً، و يقوم البنك بشرائها. فإذا اشتراها البنك و أصبحت على ذمته، باعها للعميل، و البيع في هذه الحالة يكون بالثمن الذي قامت به السلعة و زيادة ربح يتفقان عليه، يتم دفعه دفعة واحدة أو مقسطاً.

المطلب الثاني: أنواع المrabحة و شروطها

أولاً- أنواع المrabحة و أركانها

أ- أنواع المrabحة: تعتبر صيغة المrabحة إحدى صور بيوع الأمانة* المعروفة في الشريعة الإسلامية، التي تختلف عن بيوع المساومة. بمعنى أن المشتري فيها يأتّم البائع في إعلامه برأس مال البيع، وهو أحد أهم شروط عقد المrabحة، سواء أبرم العقد بين طرفين و يسمى عقد مrabحة بسيط أو بين ثلاثة أطراف، فيصبح عقد مrabحة مركب.

⇒ **عقد المrabحة البسيط:** عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الإسلامي الذي يكون مالكا لسلعة محل العقد، بحيث تشتري بناء على دراسته لأحوال السوق.² حيث يبيع المالك سلعته التي يملكها بمثل الثمن الأول و زيادة. و هي عادة العمل التجاري الذي يقوم به التجار، المتمثل في شراء السلعة من أجل بيعها، وهو يخرج كقاعدة عن دائرة نشاط المصارف.³ و قد عرفت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية المrabحة بهذا الشكل بأنها: "بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بالنسبة

¹ المادة 5 من نظام بنك الجزائر رقم 20-2 / التعلية رقم 03-2020 المؤرخة في 2 أفريل 2020

* يفرق الفقهاء بين ثلاثة أنواع لبيوع الأمانة هي:

- بيع المrabحة: و هو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم؛
- بيع التولية: وهو البيع بمثل الثمن الأول من غير زيادة و لا نقص ثمن؛
- بيع الوضعية: وهو البيع بأقل من الثمن الأول. انظر قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره ص 78

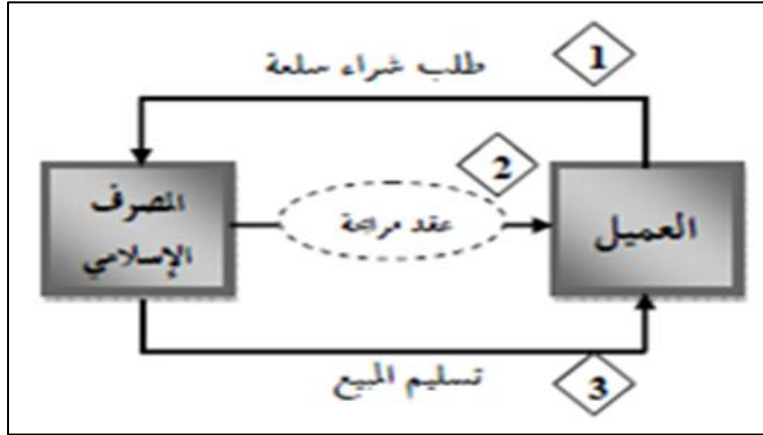
² آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 55

³ بلقاسم سليم، نظام عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر رقم 02-20، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 6،

جامعة الجزائر 1، الجزائر، جوان 2020، ص 99

لثمن أو مبلغ مقطوع، سواء دفعت من دون وعد سابق وهي المرابحة البسيطة (العادية) وعناصرها هي: السلعة التي تدخل في ملك البائع، والثمن الذي قامت به السلعة، و الزيادة المعلومة على الثمن (الربح المعلوم) و الاتفاق بين طرفي العقد على ذلك.¹

الشكل رقم 02: المرابحة البسيطة و مراحلها



المصدر: آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 55

➔ **عقد المرابحة المركبة (المرابحة للأمر بالشراء):** وهي قيام من يريد شراء سلعة بطلبها من البنك الإسلامي بعد أن يحدد له مواصفاتها ومصدرها، ثم يقوم بشرائها منه مرابحة على تكلفتها عندما يشتريها البنك. و يسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء، أما البنك فيسمى المأمور بالشراء أو البائع.² وقد أصبح بيع المرابحة للأمر بالشراء، أو ما يمكن أن يعبر عنه: "مع الوعد بالشراء" منتشرا بشكل كبير في المؤسسات المالية، حيث و بطلب من العميل، تقوم المؤسسة المالية بشراء سلعة سواء كانت للأفراد مثل السيارات والمنازل أو غيرها، أو كانت للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية والمعدات التي تحتاجها المصانع، أو المواد الأولية التي تحتاجها في المشاريع الإنشائية على أساس أن طالب

¹ محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 38

² عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2004، ص 95

التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة، ويزيد هذا الهامش و ينقص حسب لمدة التي يتم فيها السداد.¹

الشكل رقم 03: المرابحة المركبة (الامر بالشراء) و مراحلها



المصدر: آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 55

انطلاقاً مما تقدم حول تعريفات المرابحة بنوعيتها، يمكن ملاحظة أن ثمة قاسم مشترك للمقارنة بينهما، و يتضح ذلك في الجدول الموالي

الجدول رقم 1: مقارنة بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة

أوجه المقارنة	المرابحة البسيطة	المرابحة المركبة
الزمن /العقد	قديمة معروفة عند الفقهاء القدامى	مستحدثة ظهرت بظهور المصارف الإسلامية
الأطراف	طرفان	3 أطراف
وجود السلعة	التاجر يقتني السلعة دون أن يعلم متى يبيعها	المصرف لا يقتني السلعة، ولكن يشتريها بناء على رغبة المتعامل
الوعد	لا يتضمن وعدا بالشراء	تتضمن وعدا بالشراء
الهدف	المتاجرة	المتاجرة / التمويل
القبض	حالا وقد يكون مؤجل	مؤجل (مقسط)
المخاطرة	ناتجة عن مخاطر الاقتناء	ناتجة فترة التي يمتلكها المصرف و فترة السداد

المصدر: محمد محمود علجواني، البنوك الإسلامية وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 248

¹ خليدة بوجحيش و آخرون، دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23 و 24 فيفري 2011،

ب- أركان المrabحة: لبيع المrabحة ثلاثة أركان، وهي أركان البيع نفسها:

☞ العقدان؛

☞ الصيغة (الإيجاب /القبول)؛

☞ المعقود عليه.¹

ثانيا- شروط بيع المrabحة

لا يكفي في عقد المrabحة أن يتم الإنفاق بين طرفيه (العميل والبنك)، و إنما يجب بالإضافة إلى ذلك توفر شروط معينة يكون عقد المrabحة منتجا بإثارة و مصوغ هذا الوجوب أن العقود في الفقه الإسلامي لا تخضع لإدارة الطرفين وحدها و إنما لابد من هيمنة الرقابة الشرعية، لأن بعض التصرفات محظورة لكونها من قبيل الاتفاق على مخالفة مقتضى النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية.²

و يشترط في بيع المrabحة للأمر بالشراء إضافة إلى الشروط الواجب توفرها في أي عقد ما يلي:

☞ تحدي مواصفات السلعة وزنا أو عددا أو كيلا أو وصفا تحديدا نافيا للجهالة؛

☞ أن يكون الربح معلوما، لأن بعض من الثمن سواء كان مبلغا محددًا أو نسبة من ثمن السلعة معلوم؛

☞ أن لا يكون الثمن من العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا؛³

☞ أن يكون الثمن الأول للسلعة معلوما للأمر بالشراء، بما في ذلك المصروفات المعتبرة (المصروفات التي يعتبرها الفقهاء من تكلفة السلعة على البائع)؛

☞ أن يكون العقد الأول صحيحا، أي يكون شراء البنك للسلعة من مالها الأول عقدا صحيحا للاعتبار عليه من الناحية الشرعية؛

¹ قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية (البورصات)، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2006، ص 134

² الوثائق عطا المنان محمد حمد، عقد المrabحة الشرعية صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص 13.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي و الإسلامي، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 341

☞ أن يشتري البنك الإسلامي (المشتري الأول) البضاعة بجنسها (قمح مقابل قمح أو ملح مقابل ملح أو ذهب مقابل ذهب)، فلا يجوز في هذه الحالة بيعها بجنسها مرابحة لأن الزيادة في هذه الحالة تكون ربا بدون شك.¹

المطلب الثالث: مشروعية بيع المرابحة و أدلة مشروعيتها

بعد بيان عناصر عملية بيع المرابحة للأمر بالشراء و بالشروط التي تتضمنها هذه العملية في مرحلتي الوعد والعقد، فإنه بات من الضروري التطرق لمسألة لا تقل أهمية عن سابقاتها، ألا وهي مسألة مشروعية هذا العقد عند العلماء. فقد اختلف هؤلاء، و انقسمت آرائهم إلى شعبتين

☞ الرأي الأول: يقول أنها جائزة من غير كراهية، و إلى هذا القول ذهب كل من ابن سيرين و شريح، و النخعي، و الثوري و سعيد بن المسيب، وغيرهم. وهو مذهب الحنفية، و الشافعية و الراجح من مذهبي المالكية.² واستدلوا على المشروعية من الكتاب و السنة النبوية و الإجماع و المعقول.

أ- من القرآن الكريم

قال الله تعالى: {و أحل الله البيع و حرم الربا} [سورة البقرة / الآية 275]. قال الغمام الربيني رحمة الله عليه: "يصح بيع المرابحة، و الأصل في هذه العقود عموماً البيع من غير كراهة، لعموم قوله تعالى {و أحل الله البيع} .

إن الأصل في هذه العقود عموماً البيع من غير فصل بين بيع وبيع. قال الله عز وجل: {إذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيراً لعلمكم تفعلون} [سورة الجمعة / الآية 10]. و قال عز وجل: {ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم} [سورة البقرة الآية / 198]. و المرابحة ابتغاء للفضل من البيع ناصاً.³

¹ حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بين التمويل الإسلامي و التقليدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص 255

² محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية و آثارها في التنمية، دار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 193 - 194

³ أحمد سالم ملحم، بيع المرابحة و تطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 29

ب- من السنة النبوية الشريفة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلفا الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيداً".¹ فهذا الحديث دل بعمومه على جواز المrabحة إذا كان يدا بيداً. وقال صلى الله عليه وسلم: "إنما البيع عن تراض"، فقد دل هذا الحديث أن بيع المrabحة إذا حصل التراضي الحقيقي من البائع والمشتري بالثمن فهو جائز.²

ج- الإجماع

هذا ويستدل لمشروعية المrabحة بالإجماع، لأن الناس قد عرفت هذه البيوع في سائر العصور من غير إنكار، وذلك إجماع على جوازها. يقول الكساني في البدائع بعد استدلاله لمشروعية بيوع المrabحة و التولية و الوضعية و الاشتراك بعموميات البيع. وكذا الناس توارثوا هذه البيعات في سائر العصور من غير نكير، وذلك إجماع على جوازها.³

د- المعقول

أجيزت هذه المعاملة لحاجة الناس إليها، فإن من هؤلاء من لا يقدر على المساومة والمكايسة، و يود اعتماد فعل المتمرس في التجارة و تطيب نفسه بالزيادة على ما اشتراه فوجب القول بجوازه لذلك.⁴

الرأي الثاني: يرى أن بيع المrabحة للأمر بالشراء غير جائز شرعاً، و بهذا قال عدد من العلماء، منهم محمد الأشقر، رفيق المصري، و غيرهم. وقد احتج هذا الفريق من أهل العلم بأدلة كثيرة على بطلان هذا البيع و حرمة من أهمها:

أ- أنه يدخل في بيع ما لا يملك أو بيع ما ليس عند البائع. و هو ما يسمى ببيع المعدوم، و هو بيع منهى عنه، فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله، يأتيني الرجل

¹ صحيح مسلم، كتاب المساقاة، بيع الصرف وبيع الثمن بالورق و النقد، الحديث رقم 1587، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان

² محمد سعدي فرهود، الحكم الشرعي للاستثمارات و الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 330

³ محمود حسيني الزيني، عقد المrabحة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 101

⁴ حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار و التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 96

- يسألني من البيع ما ليس عندي، فأبيعه منه ثم أبتاعه له من السوق؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «لا تبع ما ليس عندك» (رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود).¹
- ب- قال الدكتور محمد الأشقر: "فإذا الإنفاق على هذا - بيع المربحة للأمر بالشراء- فهو عقد باطل وحرام لأسباب...إن البنك باع للعميل ما لم يملك، و قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض.
- ج- يدخل هذا البيع في بيع الحيلة على الإقراض بفائدة، حيث تحيل في بيع دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل و جعل بينهما سلعة محللة.²
- د- و قد قال ابن عبد البر في كتاب الكافي بأنه " يتحيل في بيع درهم بدراهم أكثر منها إلى أجل بينهما سلعة محللة، كأن يطلب الرجل من آخر سلعة يبيعها منه بنسيئة، و هو يعلم أنها ليست عنده و يقول له: اشتريها من مالكة بعشرة وهي علي باثني عشر إلى أجل كذا.³
- هـ- هذه المعاملة تتضمن بيعتين في بيعة واحدة، و قد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن ذلك. فعن أبي هريرة رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم {أنه نهى عن بيعتين في بيعة واحدة}.⁴ فالمواعدة إذا لم تكن ملزمة للطرفين، لم يكن ثمة بيعتين في بيعة. لكنها إذا صارت ملزمة، كانت عقداً بعد أن كانت وعداً، و كأن هناك بيعتين في بيعة واحدة، فالأولى بين المصرف وعميله المشتري، والثانية بين المصرف و البائع. فصارت بيعتين في بيعة.⁵

¹ أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع -القروض-الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 66

² محمد علي السرطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 53

³ <http://www.alkhaleej.ae> صحيفة الخليج عقد المربحة "2-2" عارف الشيخ، اطلع عليه يوم 24 ماي 2021، على 23:31 سا

⁴ محمد علي السرطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 53

⁵ <https://anasalafy.com/ar/> حكم المربحة 2 ،دروس مفرغة للشيخ محمد إسماعيل، اطلع عليه يوم 24 ماي 2021 على 23:57 سا

هـ- الراجح

و الذي نميل إليه هو القول بالجواز في كل هذه الصور، لأنه الأصل فلا يعدل عنه إلا لدليل الراجح ولم يوجد. أما ما روي عن بعض السلف من النهي عن ذلك، فيمكن حمله على ما إذا لم يبين الثمن.¹

بعد عرض الأدلة السابقة نخلص إلى أن بيع المرابحة مشروع جائز لبقائه على الأصل و هو الإباحة وعدم وجود نص شرعي يقضي بخلاف هذا الأصل و الله أعلم.²

المبحث الثاني: المرابحة في المصارف الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم التمويل للاستثمارات التي تكون مدتها أقل من سنة عن طريق صيغ تمويلية تتماشى و ضوابط الشريعة الإسلامية. وتعتبر صيغة المرابحة من بين الأساليب التمويلية الأكثر استخداماً عن طريق البنوك الإسلامية. وفيما يلي بيان للصورة العملية التي تتم بها المرابحة، و أهمية تطبيقها في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: خصائص المرابحة و أهمية تطبيقها في البنوك الإسلامية

أولاً- خصائص المرابحة

عند التعرف على جوانب المرابحة و الإطار الذي تدور فيه، نجد أن المرابحة واحدة من المعاملات الإسلامية التي تتميز بخصائص و سمات معينة ينبغي أن تتوفر فيها لتكون المرابحة شرعية بالمعنى الصحيح. و ينجلي ذلك في الخصائص التالية:

☞ أنها عقد من العقود وهو ما يعني ضرورة توفر ركني العقد في المرابحة وهما الإيجاب والقبول، أو توفر فيها الصيغة و العاقدان و المحل و لكل ركن من هذه الأركان شروط يتعين توفرها منها: توفر الأهلية لكل من العاقدان و القدرة على تسليم محل العقد، و أن يكون معلوماً علماً نافياً للجهالة، إلى غير ذلك من الشروط التي يجب أن تتوفر في العقود، وبما يتوافق مع طبيعة المرابحة؛³

¹ مفوض الرحمان، رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتا غونغ، المجلد الرابع، ماليزيا، ديسمبر 2007، ص 172

² محمد حسيني الزيني، مرجع سبق ذكره، ص 102

³ محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع و المأمول، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 236

☞ أن المرابحة تعد معاملة من المعاملات التي أجيّزت التعامل بها للتيسير و التخفيف عن الناس و لسد حاجيات الإنسان و قضاء مطالبه و رفع الحرج عنه. وهي تدخل في دائرة المعاملات الحلال التي تندرج في نطاق المشروعية الإسلامية، شأنها في ذلك شأن صور البيوع الأخرى كالبيع المطلق و الإجارة و السلم و الشركات و الرهن و الوضعية لما فيها من النفع و المصلحة؛¹

☞ المرابحة بيع من البيوع، فالمرابحة عقد بيع لكنه بيع على صورة معينة، حيث يبيع المشتري الأول إلى المشتري الثاني السلعة بالثمن الذي اشتراها و زيادة ربح معلوم. و شروط عقد المرابحة هي أن يكون المبيع مملوكا للبائع عند إبرام العقد، فلا يجوز بيع السلعة لا يملكها العائد و موكله؛²

☞ أن المرابحة تقوم على الربح الحلال، حيث يكون الربح ناتجا عن سعي الإنسان بالمال أو العمل أو الخبرة. فالبائع يملك مالا يشتري به عينا من الأعيان، ثم يتولى بيعها نظير ربح معين. و بالتالي، يكون قد حصل على ربح من مصادره المشروعة بمنأى عن الربا أو الغش أو التدليس أو الغرر.³

ثانيا- أهمية تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية

تتمثل هذه الأهمية في العناصر الأساسية التالية:

- ☞ سهولة تطبيق عملية بيع المرابحة للأمر بالشراء، بعكس بقية أنواع التمويل الإسلامية من مشاركة، ومضاربة، حيث تحتاج إلى عمليات أكثر تعقيدا و وضوحا؛
- ☞ سهولة مراقبة تنفيذ العملية من قبل أجهزة المصرف من حيث الرقابة الداخلية أو الشرعية؛
- ☞ تشمل تطبيقات بيع المرابحة للأمر بالشراء نطاقا واسعا لمعظم السلع كالسلع المعمرة أو غير المعمرة أو الاستهلاكية؛
- ☞ يقوم المصرف قبل تقديم التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء بدراسة وضعية العميل و إمكانياته المالية، و وضعه و نشاطه و مقدرته على الوفاء بالتزاماته في حال منحه التمويل اللازم؛

¹ محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية و آثارها في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 194

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 253

³ محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع و المأمول، مرجع سبق ذكره، ص 237.

يقوم المصرف بالتأكد من جدية العميل في هذا النوع من التمويل، من خلال التقديم الجزئي للعملية وذلك باشتراط أن يساهم العميل بجزء من قيمة السلعة (ثلث أو ربع) و يقوم المصرف بالتمويل الباقي.¹

المطلب الثاني: صيغ (صور) عقد بيع المرابحة

تأخذ المرابحة التي تجريها المصارف الإسلامية عدة أشكال أو عدة صيغ، أهمها:

أ- الصورة الأولى: المواعدة غير الملزمة للطرفين

فالتواعد حاصل من العميل بالشراء ومن المصرف بالبيع، إلا أنه غير ملزم لأي منهما. و يمكن تقسيم المواعدة إلى حالتين:

☞ الحالة الأولى: مواعدة غير ملزمة مع عدم ذكر مقدار الربح؛

☞ الحالة الثانية: مواعدة غير ملزمة مع ذكر مقدار الربح.²

و هذا الوعد غير ملزم لأي من الطرفين بل هو مجرد رغبة لكل من العميل و المصرف، وقد يتمها وقد لا يفعل. أما عن مدى استخدامها في المصارف الإسلامية فهي ليست مطبقة.³

ب- الصورة الثانية: المواعدة الملزمة بالاتفاق بين الطرفين

فكلا الطرفين يلتزم بوعده، المصرف بشراء السلعة ثم يبيعهما إلى العميل بالثمن المتفق عليه قدرا و آجالا و ربحا، والعميل ملزم بشرائها منه.⁴ كأن يتقدم العميل للمصرف طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها و يلتزم بشراء السلعة من المصرف بعد شراء المصرف لها. فيوافق المصرف على طلبه، ويلتزم المصرف ببيع السلعة للعميل بثمان اتفقا عليه مقدارا و أجلا و ربحا، وفق النظام الذي يعمل به المصرف.⁵

¹ يعرب محمد إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار -دراسة فقهية تطبيقية على مصارف الإسلامية العاملة في الأردن، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 139

² إقبال فاضل محمد المسري، المرابحة مشروعيتها وضوابطها في الفقه الإسلامي، مجلة الزهراء، العدد التاسع و العشرون، جامعة القاهرة، مصر، ص 517.

³ هناء محمد هلال الحنيطي، مرجع سبق ذكره، ص 72

⁴ إقبال فاضل محمد المسري، مرجع سبق ذكره، ص 518

⁵ هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، مرجع سبق ذكره، ص 72

ج- الصورة الثالثة: بيع المرابحة على أساس الإلزام بالوعد لأحد الطرفين

فقد يكون المصرف ملزماً بالوفاء بوعد اتجاه العميل، وفي هذه الحالة لا يجب للمصرف أن يبيع السلعة التي اشتراها بناء على أمر الشراء من العميل إلا لذلك العميل فقط. أما العميل فهو مخير في إتمام عقد المرابحة مع المصرف أو العدول عنه. أما إذا كان العميل هو الملزم بالوعد، فليس له أن يرفض شراء السلعة التي قام المصرف بشرائها بناء على طلبه.¹

المطلب الثالث: الخطوات العملية للمرابحة في المصارف الإسلامية

تستخدم المرابحة على نطاق واسع كأحد مصادر التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي لعملائه تلبية لاحتياجاتهم و لشراء أو تمويل العمليات التي تتطلبها أوجه النشاط التي يمارسونها. و بالنظر في المعاملة، نجد أن بيع المرابحة الأمر بالشراء علاقة ثلاثية لطالب الشراء و البنك و بائع السلعة الأصلي، وتتخلص إجراءات بيع المرابحة للأمر بالشراء في النقاط التالية:

☞ **تحديد المشتري لاحتياجاته:** يحدد المشتري مواصفات السلعة التي يرغب فيها و يطلب من البائع أن يعرف الثمن، و يقوم البائع بدوره بإرسال فاتورة بعرض الأسعار لديه محدودة بوقت معين لسريانها؛²

☞ **يقوم المصرف بعمل دراسة جدوى لطب الشراء:** و ذلك من حيث دراسة السلعة و العميل و السوق، و تحديد الضمانات المقبولة و رهنها حسب الأصول؛³

☞ **شراء البنك للسلعة الموصوفة نقداً و إدخالها في ملكيته:**⁴ و هذا بعد قيام المصرف بالموافقة على طلب العميل و إبلاغه بالموافقة و بيعها للأمر بالشراء بالشروط المتفق عليها بموجب عقد بيع؛⁵

¹ هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، مرجع سبق ذكره، ص 73

² رباب علي عبد الحميد علي النحلة، دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 97

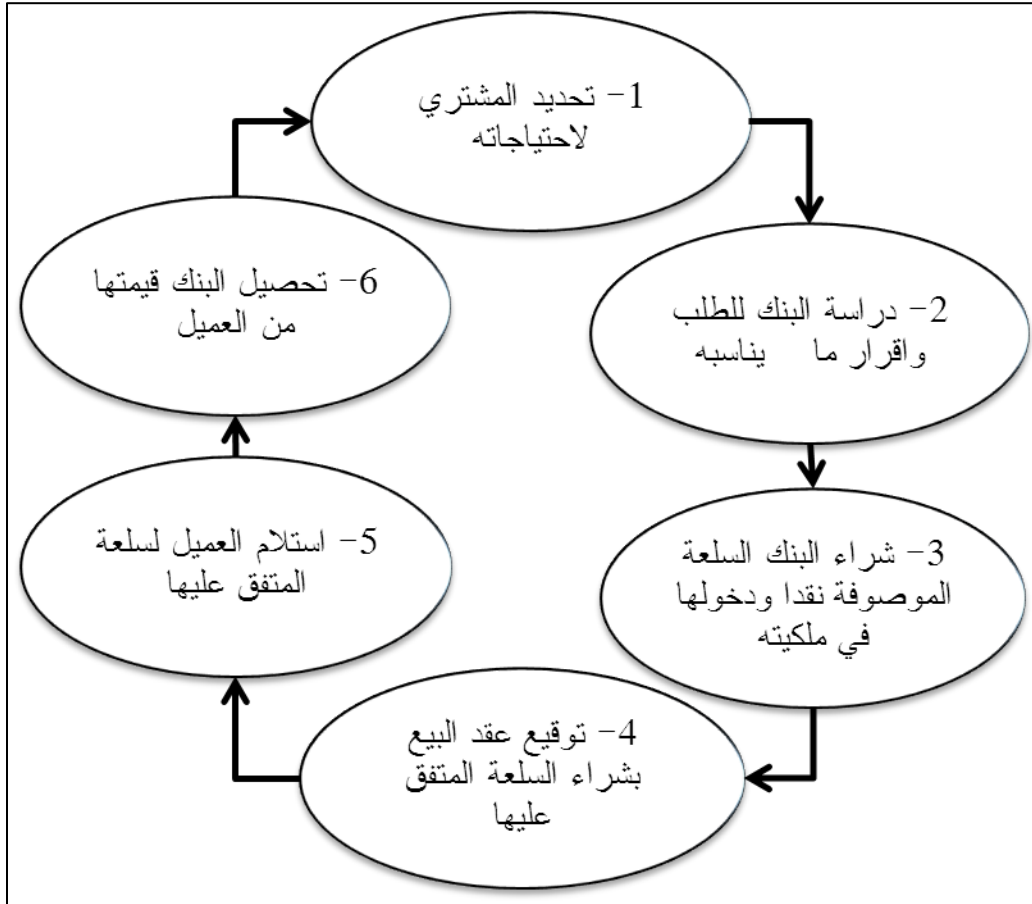
³ هناء محمد هلال الحنيطي، مرجع سبق ذكره، ص 101

⁴ عبد الرشيد عبد الله علمي، التمويل بصيغة المرابحة لأمر بالشراء في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني (1999-2006م)-، بحث تكميلي لنيل شهادة درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، 2009، ص 39

⁵ محمد قاسم عبد المجيد، بيع المرابحة للأمر بالشراء بين النظرية و التطبيق - دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني-، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد 31، العدد 2، جامعة سرت، ليبيا، ص 141

- ☞ يوقع البنك والمشتري عقد بيع المرابحة: يتم التوقيع حسب الشروط في وعد الشراء السابق بعد معاينة السلعة و القبول بها من طرف المشتري؛¹
- ☞ تسليم وتسلم السلعة: عندما تصل السلعة أو البضاعة المتفق عليها، يقوم المصرف الإسلامي بالاتصال بالعميل لإتمام عقد البيع و بفرض موافقة العميل على إتمام ذلك.²
- و يمكن تلخيص خطوات المرابحة ضمن الشكل الآتي.

الشكل رقم 04: خطوات بيع المرابحة



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على: عبلة المسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية - دراسة مقارنة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 54

¹ سالم على سالم صبران البريكي، مرجع سبق ذكره، ص 111 - 112

² رباب علي عبد الميد علي النحلة، مرجع سبق ذكره، ص 98

المبحث الثالث: حقيقة المربحة في المصارف الإسلامية

تمثل المربحة دون شك، إحدى المنتجات المالية الإسلامية الأكثر انتشاراً، و هذا لأن دائرتها اتسعت لتشمل عدة مجالات و قطاعات مستخدمة، كما أنها تتفاوت بين الحين و الآخر حسب رغبات العملاء. وهنا يجدر بالذكر، أن المربحات في المصارف الإسلامية تمثل الجانب الأكبر من الاستثمارات، حيث تسجل نسبة التمويل بها اختلافاً من مصرف لآخر. وقد خصص هذا المبحث للتفصيل أكثر في كل ما سبق ذكره.

المطلب الأول: آلية التمويل بالمربحة في المصارف الإسلامية

بيع المربحة للأمر بالشراء تطبق في المصارف الإسلامية بشكل فعال في كافة المجالات التمويلية، و ذلك لأن لها خاصيتين رئيسيتين: قلة مخاطرها مقارنة بالصيغ التمويلية الأخرى، و الربحية التي هي من معايير الاستثمار في البنوك الإسلامية.

أولاً- نطاق أو مجالات استخدام المربحة

تعتبر المربحة من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في البنوك الإسلامية، وهي تصلح لتمويل جزئي للأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيره، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة و المواد الخام أو الآلات و المعدات من داخل القطر أو خارجه (الاستيراد).¹

كما تتسع دائرة التمويل بالمربحة في عدة مجالات وقطاعات مستخدمة، كما أنها تتفاوت بين الفترة والأخرى و حسب فعالية الممول به في أرض الواقع. فمما يجري فيه التمويل بالمربحة، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر:

☞ تمويل شراء السلع و البضائع و المواد المختلفة من السوق المحلي؛

☞ تمويل رأس مال العامل (شراء المواد الأولية المستخدمة في إنتاج)؛

☞ تمويل شراء مواد البناء و التجهيزات؛

☞ تمويل عمليات الاستيراد و التصدير؛

☞ تصفية مشاركات البنك مع عملائه؛

☞ تمويل الأصول الثابتة (الآلات و المعدات)؛

☞ تمويل شراء العقارات (الأراضي و المباني)؛

¹ خالد خديجة، خصائص و أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 153

☞ تمويل شراء السيارات.¹

كما أنها تتميز بالمرونة في تلبية احتياجات العديد من القطاعات التي تتعامل مع البنوك الإسلامية و من أهمها:

☞ قطاع الأفراد: عن طريق شراء السيارات أو الأجهزة الكهرومنزلية و الأثاث المنزلي، كما يمكن استخدام المرابحة في تمويل رحلات الحج و العمرة والرسوم الدراسية للجامعات و المدارس؛

☞ القطاع الحرفي: عن طريق شراء الآلات و المعدات اللازمة و خاصة للمشروعات الصغيرة؛

☞ القطاع المهني: و منها على سبيل المثال شراء الأجهزة الطبية للمستشفيات و للأطباء؛

☞ القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع الجاهزة سواء محلية أو من الخارج؛

☞ القطاع الزراعي: عن طريق شراء الآلات الزراعية الحديثة؛

☞ القطاع الصناعي: عن طريق شراء المواد الخام و شراء معدات البناء لشركات البناء و المقاولين.²

ثانياً- نسبة التمويل بالمرابحة

إن الخدمات التي تقدمها المؤسسات الإسلامية، إضافة إلى الشفافية المتبعة في احتساب نسبة الربحية غير متغيرة، تميز النظام الشرعي في التمويل. و أن النظام المالي الإسلامي أثبت كفاءته في غزارة القروض، خصوصاً في ظل المتغيرات الحالية، حتى و أن الأنظمة المصرفية و المؤسسات التقليدية أصبحت تعمل وفق الإطار الذي يسير عليه النظام المالي الإسلامي. و مما يجدر ذكره، أن المrabحات في المصارف الإسلامية اليوم تمثل الجانب الأكبر من الاستثمارات، إذ قد تصل إلى أكثر من 80% من حجم الاستثمارات في بعض المصارف الإسلامية مثل بنك دبي الإسلامي في سنة 2020.³

¹ أحمد عبد القادر إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 137

² البلتاجي محمد، صيغ التمويل الإسلامي - بيع المrabحة للأمر بالشراء - 2009، مقال منشور على موقع، www.bltagi.com،

اطلع عليه يوم: 24 ماي 2021، على 00:30 سا

³ أحمد عبد القادر إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 138

المطلب الثاني: الآثار السلبية لتطبيق عقد المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية

كما عقد المرابحة للأمر بالشراء مزايا و محاسن، فالأكيد أن لديه بالموازاة بعض الآثار السلبية التي يمكن حصر أهمها في العناصر التالية:

☞ حاد التطبيق الواسع لبيع المرابحة للأمر بالشراء بالمصرف الإسلامي عن الهدف الأول الذي

أنشئ له، وهو إقامة المشاريع الاستثمارية لتعود بالنفع على المجتمع الإسلامي؛

☞ يشتهب عقد المرابحة للأمر بالشراء على كثير من الناس، وهذا مما جعلهم يرمون المصارف

الإسلامية بمخالفتها للشريعة الإسلامية، و أنها تحل لنفسها ما تحرمه على غيرها، و أنها

تتعامل بالربا تحت ستار من الشرع. و هذا ما أساء لسمعة المصارف الإسلامية، خاصة أن

كثيرا من المتعاملين مع المصرف الإسلامي لا يحسنون التميز بين الربا و البيع.¹

☞ كثيرا ما يكتنف تطبيق عقد المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية مخالفات شرعية

تخرج هذا العقد من حلقة الجواز إلى حلقة الشبهات، حتى أضحت السلع في بعض عقود

المرابحة لبعض المصارف الإسلامية موجودة على الورق فقط، و هذا ما دفع بمجلس المجمع

الفقهي في جدة إلى إصدار توصيات تتضمن التقليل ما أمكن من استخدام أسلوب المرابحة

للأمر بالشراء و قصرها على التطبيقات التي تتم تحت الرقابة.²

المطلب الثالث: صعوبات و تجاوزات تطبيق المرابحة المصرفية في البنوك الإسلامية

أولا- صعوبات تطبيق بيع المرابحة في البنوك

تتمثل هذه الصعوبات أساسا في العناصر التالية الذكر:

☞ تخضع المصارف الإسلامية للازدواج الضريبي عند تطبيق بيع المرابحة، فهي تخضع

للضرائب و الرسوم عند نقل ملكية السلعة إليها، و يخضع لها العميل عند نقل الملكية له مما

يزيد من تكلفة السلعة؛

☞ لا تساعد القوانين الوضعية الحالية و إجراءاتها على سرعة تحصيل المصارف الإسلامية

لديونها، فإذا ماطل العميل في تسديد الدين المترتب عليه للمصرف الإسلامي يترتب عليه

تعطيل أموال المصرف، و إحداث اضطراب في نظام و احتساب أرباح المودعين و هذا يؤثر

على سمعة المصرف و يضعف الثقة فيه؛

¹ عبد العظيم أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 31

² عبد الرشيد عبد الله علمي، مرجع سبق ذكره، ص 46

ضعف التنسيق بين المصارف الإسلامية وعدم وجود قاعدة بيانات مشتركة يدرج فيها أسماء

العملاء المماثلين في التسديد لتجنب التعامل معهم.¹

ثانياً- تجاوزات تطبيق المرابحة في البنوك الإسلامية

إن الواقع التطبيقى لهذه المعاملة قد شهد كثيراً من التجاوزات في ترتيب هذا العقد، فالبنك لا يقوم بنفسه بالشراء وإنما يكتفي بأن يقدم إليه العميل فاتورة السلع المراد بيعها مرابحة، ويكون العميل قد قام بشراء هذه السلع باسمه من قبل، و وقعت الفواتير باسمه كذلك، فيقتصر دور البنك على تسديد قيمة الفاتورة مقابل الربح المتفق عليه، فيكون ممولاً فعلياً في صورة مشتر و بائع في الظاهر، لا سيما إذا علمنا أن ارتباط العميل بالمصرف من البداية ارتباط ملزم، لا يملك منه فكاكاً. فهو إلى العقد أقرب منه إلى الوعد، و لا شك أن هذا الترتيب يحتوي على الكثير من المخالفات الخطيرة التي قد تخل بشرعية هذه المعاملة من الأساس، وتنقلها إلى دائرة العقود الربوية المحرمة. لا أعرف ما هو السر وراء هذه المخالفات؟ أهو التعجل و الاندفاع، و الرغبة في إنجاح المصرف الإسلامي من خلال تنفيذ أكبر قدر من العمليات الاستثمارية، أم هي العقلية الربوية التي ألفت المعاملات الربوية زماناً طويلاً أم هي ضغوط المنافسة من الجانب البنوك الربوية؟ و سواء كان هذا السبب أم ذاك، فإن شيئاً من ذلك لا يبرر اقتحام الحرمات و تعدي حدود الله، فالنجاح الحقيقي للمصرف الإسلامي إنما يكون بمدى انضباطه بأحكام الإسلام أولاً و قبل كل شيء، فهذه هي رسالته المقدسة و تلك هي الأمانة الغالية التي أنيط به حملها و أدائها لجميع من في الأرض. و أمام هذا الهدف الأكبر، تتصاغر جميع الأهداف و تتضاءل سائر الغايات، ثم يأتي بعد ذلك الأرباح و العوائد و غير ذلك مما يعتبر الناس مقياساً للنجاح. هذا و إن الخطوات التي يجب أن تسلك في ترتيب هذه المعاملة، لكي تصبح عقداً شرعياً منزهاً عن الربا و الربية ما يأتي:

أن يتقدم العميل إلى المصرف أمراً له بشراء سلعة يكون في حاجة إليها و اعدا بشراء هذه

السلعة عندما تصبح في حوزة المصرف؛

أن يكتفي فقط بالالتزام الأدبي في هذا الوعد و لا يفرض على العميل ما يلزمه بشراء هذه

السلعة و تنفيذ وعده، و إنما يستعاض عن ذلك بالتحقيق من حسن سمعة العميل ومدى احترامه

لوعده و تقدير لأمانة الكلمة؛

¹ علا أسامة الشعراني، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية-

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 76 - 77

☞ أن يقوم المصرف من خلال مندوبيه، وبدون تدخل العميل، بشراء هذه السلعة طبقاً لمواصفات التي حددها العميل من قبل، مشروطاً لنفسه خيار المدة من الزمن التي يراها كافية للتفاهم مع عميله الأمر، على أن يتم ذلك كله على مسؤولية المصرف بصورة كاملة؛

☞ إذا تم ذلك، أخطر المصرف عميله ليقوم بمعاينة السلعة، و التحقق من ملائمتها له. فإن رأى ملائمتها له، وكان لا يزال عند وعده بالشراء تم إبرام العقد بينه وبين المصرف، فيتحول بذلك عقد المصرف مع البائع إلى عقد بات، وإن نكل عن الشراء أعادها المصرف إلى البائع بمقتضى الخيار الذي اشترطه لنفسه من البداية؛

☞ أن يتم في إبرام العقد وتنفيذه الأحكام بصفة خاصة و في باب البيع بصفة عامة.¹

الخاتمة

تعمل البنوك الإسلامية على توظيف مواردها بالطرق الشرعية، و ذلك على أساس مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة. ولكن سرعان ما وجدت هذه البنوك أن هذا المبدأ غير قادر على تلبية كل متطلبات الحياة الاقتصادية من الأموال، فلجأت إلى مبدأ سهل التطبيق و هو مبدأ الهامش الربحي الذي يندرج تحته أسلوب المرابحة، واعتمدت عليه بنسبة كبيرة.

وانطلاقاً من الاعتماد الكبير على هذا الأسلوب من طرف البنوك الإسلامية، ظهرت إشكالية هذا البحث المتواضع، و كنتيجة لهذا ظهرت جملة من النتائج التي كانت عبارة عن حوصلة للأدبيات النظرية للمرابحة يتم عرضها كالآتي:

☞ المرابحة عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري و البائع؛

☞ يتدخل البنك في عملية المرابحة بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري (الأمر بالشراء)؛

☞ المرابحة هي صيغة تمويلية تسمح للبنك الإسلامي بتمويل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، الاحتياجات الاستغلالية أو الاستثمارية؛

☞ إن بيع المرابحة ثابت بالكتاب و الإجماع و المعقول، فهو كغيره من سائر البيوع التي يتابع الناس بها؛

¹ مفوض الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 186 - 187

- ☞ تتنوع صور التعامل بيع المرابحة في البنوك الإسلامية حسب تنوع المجالات و القطاعات ذوات فعالية لدى عملاء البنك الإسلامي؛
- ☞ إن الإمام بنسبة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية تتجلى أهميته في بيان نطاق استخدام المرابحة المصرفية الإسلامية ؛
- ☞ تحتاج صيغة المرابحة في تطبيقاتها إلى الإشراف و التدقيق من قبل إدارة البنك المعني ومن قبل اللجنة الشرعية بالبنك و اللجنة الشرعية العليا حتى لا تنقلب إلى معاملة ربوية.

الفصل الثالث: دراسة

تطبيقية - بنك وبي

الإسلامي نموذجاً

تمهيد

تؤدي البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً هاماً من خلال تميزها في المجال المصرفي الإسلامي، باستخدام مختلف صيغ التمويل وعلى رأسها صيغة المرابحة، الأمر الذي جعلها منافساً قوياً لباقي المؤسسات المالية في مجال التمويل، فقد استطاعت التنويع بين مختلف الصيغ قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل من بينها المرابحة، وذلك بما تتمتع به من كفاءة في العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي منح دولة الإمارات التمييز في هذا المجال ودفعها إلى إطلاق العديد من المبادرات أهمها مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي سنة 2013، وذلك لتفتتها بكفاءة جهازها المصرفي الإسلامي وقدرته على تنفيذ هذه المبادرات بدعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

👉 **المبحث الأول:** عموميات حول القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي.

👉 **المبحث الثاني:** الإطار المنهجي للدراسة.

👉 **المبحث الثالث:** تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي

شهد القطاع المصرفي الإماراتي تطورات كمية ونوعية مهمة خلال السنوات الأخيرة الماضية، نتيجة اتخاذ العديد من الإجراءات ووضع عدة أسس ومعايير من طرف المصرف المركزي لضبط أعمال المصارف وفيما يلي تطور القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي.

المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي

أولاً- نشأة وتطور القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة

بدأ النشاط المصرفي رسمياً بدولة الإمارات العربية المتحدة عندما فتح البنك البريطاني للشرق الأوسط، وكان يدعى بنك إيران الإمبراطوري، وفتح أول فروعه في دبي عام 1946 بعد فتح فروع في الكويت عام 1942 والبحرين عام 1946 على إثر التوسع في المناطق التي شددت اكتشافات نفطية بالإضافة إلى الروابط التجارية العميقة، مما دفع البنوك الأجنبية لفتح ثلاث فروع أخرى وهي بنك "أيسترن و تشارترد بنك" اللذان اندمجا عام 1962 وشكلا بنك جديد، بالإضافة إلى البنك العثماني الذي سرعان ما اندمج أيضاً مع بنك كرنديز.

و كان لابد من قيام بنوك وطنية لتشارك في هذه النهضة، وتواكب تطور الحركة التجارية والطفرة النفطية التي جعلت من المنطقة محط أنظار الجميع ومحل جذب واهتمام العديد من المصارف العالمية.

ففي عام 1963 تأسس بنك دبي الإسلامي (بمشاركة بنك الكويت الوطني) كأول بنك وطني، ومن خلال العشر سنوات التي تلت الافتتاح ونتيجة الازدياد في إيرادات النفط واتساع قطاع الأعمال فتحت عدة بنوك أجنبية أخرى فروعاً لها، بالإضافة إلى تأسيس مصارف وطنية مثل بنك عمان عام 1967، و بنك أبوظبي عام 1968 وبنك دلب التجاري عام 1969، وتوالى افتتاح فروع للبنوك الوطنية والأجنبية حتى أصبح في عام 1975 عند إنشاء مجلس النقد عشرين مصرفاً منها ستة بنوك وطنية.¹

ولقد أدرجت معظم البنوك إلى إنشاء أقسام خاصة لخدمة العملاء تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم لربط العميل بالبنك أينما كان وفي أي وقت يريد، لإجراء العمليات الخاصة بالاستفسار على الرصيد وتحويل المبالغ وفتح الحسابات و طلب السلف و القروض و طلب كشوفات الحساب. و يعتبر

¹ نفين حسين، البنوك التقليدية و الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2017، ص 34 - 35، على الموقع

التالي: www.economy.gov.ae. بتاريخ 22 أوت 2021، 16:30 سا

بنك دبي هو أحدث بنك تأسس في الإمارات، حيث تأسس في مطلع سبتمبر من عام 1975، كبنك وطني تابع لمجموعة شركات إعمار العقارية التي قامت بشراء رخصة بنك دبي المحدود، ثم عدلت اسم الرخصة إلى بنك دبي فقط، و يبلغ عدد فروع حتى الآن أربعة فروع بما فيها المركز الرئيسي للبنك.

و يعد اندماج بنك أبوظبي الوطني و بنك الخليج الأول الحدث الأبرز عام 2016 في القطاع المصرفي، بإجمالي موجودات تتجاوز 655 مليار درهم، وزيادة رأس مال البنك من 5.2545 مليار درهم إلى 10.8975 مليار درهم. وساهمت عملية الدمج هذه في تعزيز مكانة الدولة كمركز مالي ومصرفي للشرق الأوسط، وستسمح بطرح العديد من المنتجات المصرفية و التمويلية الجديدة ما سيوفر الدعم الاقتصادي الوطني، و يعبد الطريق للتعامل بتنافسية عالية مع الأسواق الدولية، كما أنها تؤدي إلى تقليص التكاليف و رفع الربحية.

ويعد اتحاد مصارف الإمارات الذي تأسس عام 1982 هيئة مهنية تمثل البنوك الأعضاء العاملة في دولة الإمارات، والبالغ عددها حالياً 51 بنكاً. و يتبنى الاتحاد رؤية طموحة تهدف إلى حماية مصالح البنوك الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بينها، من أجل تعزيز وتنمية القطاع المصرفي المحلي بما يعود بالنفع على القطاع وعملائه والاقتصاد الوطني ككل.

ولقد سعت دولة الإمارات إلى وضع الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وتحويل دبي لتصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي، مرتكزة على ريادتها وتميزها عالمياً في سبع مجالات محددة وهي: التمويل الإسلامي، صناعة الأغذية الحلال، السياحة العائلية، الاقتصاد الرقمي الإسلامي، الفنون والتصاميم الإسلامية، مركز الاقتصاد الإسلامي لمعايير إصدار الشهادات، و المركز الدولي للمعلومات. و أسبقيتها في إنشاء أول بنك إسلامي على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي، مع وجود أول سوق مالي إسلامي لها، عزز من ثقافتها الإسلامية و الدينية المتسامحة بما يتماشى مع ما يمتاز به الاقتصاد الإسلامي من مبادئ نبيلة ومتكاملة، وما تملك من انعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني، وما تتمتع به من اقتصاد حر مرن قادر على استيعاب المتغيرات، و فتح آفاق جديدة، و ما تملكه من بنية تحتية وتقنية تؤهلها لأن تستوعب قطاع الاقتصاد الإسلامي، الذي صار يستحوذ أهمية عالمية متزايدة، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً

والثانية عالمياً بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبع قطاعات رئيسية بحسب " المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي" الصادر عام 2015 و الذي شمل 73 دولة.¹ ويضم القطاع المصرفي الإماراتي 51 بنك، منها 23 بنك وطنياً و28 بنك أجنبياً. ومن بين البنوك الوطنية يوجد 8 بنوك إسلامية، وهي بنك دبي، بنك أبوظبي، بنك الشارقة، بنك الإمارات، بنك نور الإسلامي، بالإضافة إلى ثلاث بنوك إسلامية حديثة النشأة وهي بنك عجمان، بنك الهلال، وبنك المشرق.²

ثانياً- هيكل النظام المصرفي الإماراتي

إن لدولة الإمارات هيكل واسع و كبير من البنوك يتمثل في:

أ- البنك المركزي الإماراتي

يعتبر هذا البنك بمثابة السلطة النقدية في دولة الإمارات، وقد أنشئ بموجب القانون رقم 01 سنة 1980، وذلك خلفاً لمجلس النقد كمؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي تقوم بها. كما يتولى البنك المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف، ويهدف دائماً للحفاظ على استقرار قيمة الدرهم أمام العملات الأجنبية. وفي إطار جهوده الرامية إلى المحافظة على قوة نظام الدرهم وتحقيق استقراره، فقد عمل البنك المركزي على تنمية موجوداته الأجنبية بنسبة كبيرة، وذلك بهدف المحافظة على نسبة عالية من الغطاء النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن قانون البنك المركزي اشترط أن لا تقل نسبة الغطاء النقدي عن 7 % من قيمة النقد المتداول والودائع تحت الطلب لديه، كما يقوم البنك بممارسة الوظائف والأنشطة التي يقوم بها العديد من البنوك المركزية العالمية، ضف إلى ذلك الإشراف على نظام وسطاء بيع و شراء الأسهم والسندات و الرقابة على وحدات الصرافة و شركات الاستثمار العاملة بالدولة.³

¹ أحمد ماجد، دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، جوان 2016، ص 6

² الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي، www.centralbank.ae اطلع عليه بتاريخ 22 أوت 2021، 20:00 سا

³ حميد قرومي، بلال بن بنيش، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية:

إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 29 و 30 جويلية 2015، ص 2

ب- البنوك التقليدية

تنشط في دولة الإمارات العديد من البنوك الوطنية منها:

☞ بنك أبوظبي الوطني

تأسس بنك أبوظبي في عام 1968، وهو البنك الأول في الإمارات العربية المتحدة في الخارج مع افتتاح فرع له في القاهرة في سنة 1975، وتبع ذلك التوسع إلى السودان وسلطنة عمان في عام 1976، وفي المملكة المتحدة في عام 1977، والولايات المتحدة وفرنسا في عام 1979، لتصل شبكته إلى 17 بلداً في القارات الخمسة.¹

☞ بنك أبوظبي التجاري

تم تأسيسه عام 1985، مقره الرئيسي في أبو ظبي وهو ثالث أكبر بنك وطني، حيث تمتلك حكومة أبو ظبي 58.08% من رأس مال البنك. تشكل بنك أبو ظبي التجاري في عام 1985 كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة، بناء على اندماج بنك الإمارات التجاري والبنك الاتحادي التجاري مع بنك الخليج التجاري، الذي أنشئ في عام 1975.

☞ بنك الخليج الأول

تأسس بنك الخليج الأول في عام 1979 في أبوظبي، وهو يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للشركات والمستهلكين المنتشرة في جميع أنحاء البلاد من خلال شبكة فروع الواسعة. لدى هذا البنك فرع في سنغافورة، يتضمن خدمات إدارة الثروة العالمية و فرع في قطر. بالإضافة إلى ذلك، لديه مكاتب تمثيلية في كل من لندن، الهند، هونغ كونغ، سيول، كوريا الجنوبية، وفرع في ليبيا.²

☞ بنك الاتحاد الوطني

تأسس سنة 1982، ومقره الرئيسي أبو ظبي، ويعتبر من البنوك الكبرى في الدولة حيث يقدم خدمات متنوعة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

¹ أسماء سعد الدين، بنك أبوظبي الوطني، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.almsal.com> /اطلع عليه

يوم 23 أوت 2021، 22:00 سا

² معلومات منشورة في الموقع الإلكتروني التالي اطلع عليها يوم 23 أوت 2021، 23:30 سا،

<https://arabic.naukrigulf.com>

بنك دبي التجاري

تأسس عام 1969 ثم تحول عام 1982 إلى شركة مساهمة يقدم مجموعة من الخدمات للأفراد والشركات في معظم القطاعات، وله 26 فرعاً منتشرة في جميع أنحاء العالم.

بنك الشارقة

تم تأسيس هذا البنك عام 1973 و بدأ نشاطه عام 1974، وهو يمارس العديد من الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية.

الإمارات دبي الوطني

تأسس بعد اندماج كل من بنك الإمارات و دبي الوطني عام 2007، و يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد داخل الدولة وخارجها، وتصل فروعه إلى أكثر من 260 فرعاً حول العالم.¹

ج- البنوك الإسلامية

توجد عدة بنوك إسلامية في دولة الإمارات نذكر منها:

بنك دبي الإسلامي

الذي اعتبر أول بنك إسلامي في منطقة الخليج، تم تأسيسه و إكمال كافة خدماته ومرافقه ليصبح جاهزاً لاستقبال العملاء في عام 1975. ويستطيع بنك دبي الإسلامي تقديم كافة الخدمات المصرفية التي يحتاجها العملاء، هذا فضلاً عن تميز البنك بالشفافية والقيم الرائعة السامية التي تميز ديننا الإسلامي الحنيف، هذا إلى جانب أن البنك اليوم يعمل على تمويل عدد كبير من المؤسسات بمبالغ قد تتعدى مئتي مليار دولار، وتم اثرائه بالعديد من الخدمات الالكترونية.

بنك أبوظبي الإسلامي

تم إنشاء بنك أبوظبي الإسلامي في عام 1997، ويستطيع البنك تقديم أفضل الخدمات المصرفية تحت راية قواعد الدين الإسلامي، حيث أنه يمكن للعملاء من خلال البنك اقتراض الأموال والاستثمار وتبادل الأوراق المالية وإنشاء السندات، كل ذلك دون التعرض لأي شيء يمس ما حرّمه الدين الإسلامي ويضم البنك عدد من المؤسسات تحت رايتهم، ومنها مؤسسة أبو ظبي الإسلامي للأوراق المالية والشركة السعودية للتمويل ومؤسسة MBM العقارية وبيت التقسيط السعودي.

¹ حميد قرومي، بلال بن بنيش، مرجع سبق ذكره، ص 3

بنك الشارقة الإسلامي

المتواجد في إمارة الشارقة، وقد تم إنشاء هذا البنك تحديداً في عام 2002، و قد استطاع هذا البنك في ظرف وجيز توفير الكثير من التسهيلات لكافة المستثمرين، حيث أنه يعد من أفضل البنوك التي استطاعت توفير حاجة السوق من كافة التعاملات المصرفية سواء كان تبادل أوراق مالية أو تسهيلات للاقتراض أو غيرها من المعاملات المصرفية دون قيود أو تعرض لمحرمات الدين الإسلامي. كما أن البنك يعمل مع العديد من المؤسسات الإسلامية بهدف الارتقاء بحاجات السوق.¹

بنك الإمارات الإسلامي

نشأ بنك الإمارات الإسلامي في عام 2004، و يقدم هذا البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق و معايير التمويل الإسلامي الصحيحة، بالإضافة إلى أنشطة ومنتجات بنك الإمارات الإسلامي، مثل حسابات التوفير الاستثمارية وبطاقات الشحن. و يشرف على هذا البنك هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من نخبة من علماء الشريعة الإسلامية المرموقة، ويحتفظ بنك الإمارات الإسلامي بشبكة من الفروع في دولة الإمارات، وله عدة أجهزة للصرف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي والشيكات.

بنك نور الإسلامي

تأسس عام 2008، وتعتمد كل تعاملاته على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويشرف على أعمال البنك مجلس إدارة مختص وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وكذلك فريق من العلماء الذي يتمتعون بخبرات واسعة في مجالات الشريعة والقانون والعلوم المالية والصيرفة الإسلامية لضمان التزام البنك بالشريعة الإسلامية في جميع المسائل القانونية والمالية والمصرفية. و البنك متواجد في جميع أنحاء البلاد، فله فروع في إمارة أبو ظبي والعين ودبي والشارقة، وتتقسم ملكية البنك بين عدة جهات، حيث تمتلك مجموعة نور للاستثمار نحو 94.9% وجهاز الإمارات للاستثمار نسبة 5% بينما يمتلك الأفراد والشركات في الدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 0.1% من البنك.²

¹ آلاء ماضي، أسماء البنوك الإسلامية في الإمارات، مقالة منشورة على الموقع، اطلع عليها بتاريخ 23 أوت 2021، 00:40 سا،

. <https://www.mosoah.com/finance/banking/names-of-islamic>

² <http://www.alwasatnews.com/news/453983>

وفيما يلي جدول يبين قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الجدول رقم 02: لائحة البنوك الإسلامية الناشطة في الإمارات

الرقم	اسم البنك	سنة الإنشاء	ملاحظة
01	بنك دبي الإسلامي	1975	-
02	بنك الإمارات الإسلامي	2004	-
03	بنك الشارقة الإسلامي	2002	تم إنشاؤه في سنة 1975 كبن تقليدي ثم تحويله إلى بنك إسلامي سنة 2002.
04	بنك أبوظبي الإسلامي	1077	-
05	بنك نور الإسلامي	2008	-
06	مصرف عجمان	2008	-
07	مصرف الهلال	2008	بنك تابع لمجموعة المشرق التي تأسست سنة 1967.
08	مصرف المشرق الإسلامي	2008	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات منشورة على موقع وزارة الاقتصاد لدولة

الإمارات: <http://www.economy.gov.ae> اطلع عليه بتاريخ 20 أوت 202، 14:00 سا

المطلب الثاني: التعريف ببنك دبي الإسلامي

يتناول هذا المطلب نبذة عن بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر أول بنك إسلامي متكامل من حيث الخدمات الذي أصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية.

أولاً- نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة، في دبي سنة 1975 برأسمال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها لأسس الشريعة الإسلامية، كما يتمتع بالأخلاق والمساواة والشفافية في كل أعماله.¹

يعد بنك دبي الإسلامي أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة مساهمة عامة، ومدرجة في سوق دبي الإسلامي، يقود البنك تطور قطاع التمويل الإسلامي العالمي، وهو أول

¹ التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018، ص 15

بنك إسلامي متكامل الخدمات وثالث أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم، ويدير البنك حالياً شبكة تضم 90 فرعاً في دول الإمارات العربية المتحدة، ولديه حضور ضمن سبعة أسواق حول العالم، ويعمل على توسيع حضوره من أجل تعزيز نمو وتطور القطاع، ويقدم البنك خدماته لقرابة 1.7 مليون متعامل، ويوفر لقاعدة متعالميه المتنامية مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفضلاً عن كونه أول وأكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتمتع بنك دبي الإسلامي بحضور عالمي قوي كلاعب رئيسي في تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر الأسواق العالمية المختلفة، وقد أسس بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود، وهو شركة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي وأول بنك إسلامي في باكستان، بالإضافة إلى محفظة واسعة ومتنوعة من قنوات التوزيع البديلة، ويشكل إطلاق بنك بانين دبي الشريعة في إندونيسيا مطلع عام 2017 أول دخول للبنك إلى الشرق الأوسط، ويمتلك البنك حوالي 40% من أسهم البنك الإندونيسي، وفي شهر ماي 2017 منح البنك المركزي الكيني بنك دبي الإسلامي ترخيصاً لتأسيس فرعاً له كينيا، تحت اسم بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود، يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في جعل التمويل الإسلامي معياراً ثابتاً، بدلاً من كونها بديلاً للتمويل التقليدي بالنسبة للشركات والمتعاملين حول العالم، وقد حصل على العديد من الجوائز التي تعبر دليلاً راسخاً على مساهماته في مختلف المجالات، بما يشمل الخدمات المصرفية لأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، فضلاً عن خدمات الاستشارية ومساهمته في مجال المسؤولية الاجتماعية، مما يدل على مكانته الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي، وفي عام 2017 فاز البنك بالجائزة العالمية الإسلامية والتي تم تقديمها خلال الدورة 23 من حفل التميز في قطاع الأعمال. ومن أهم إنجازات البنك سنة 2020 مايلي:¹

واصل بنك دبي الإسلامي ترسيخ مكانته كرائد في سوق التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال مع قيمة مجمعة للصفقات تجاوزت قيمتها أكثر من 22 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، كما تعيين البنك خلال العام الفائت للمشاركة في أكثر من 30 صفقة تمويل مشترك وإصدار صكوك لصالح الشركات فوق قومية، وصناديق سيادية وشبه سيادية، وشركات ومؤسسات مالية، واحتل البنك مع نهاية العام مكانة هامة بوصفه المنظم الشرق أوسطي الرئيسي لصفقات صكوك دولية وتمويلات مشتركة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، كما شارك بنك دبي الإسلامي بفعالية في تدريبات

¹<http://www.dib.ae/ar/index> معلومات منشورة في الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، اطع عليها بتاريخ 24 أوت 2021،

إدارة المسؤولية لمصدري الصكوك والتي تم إجراؤها بالتزامن مع الإصدارات الجديدة، ويدل هذا على قدرات البنك الكبيرة وكذلك قوة العلامة التجارية في التعامل مع الصفقات المعقدة كبيرة الحجم، والتي تتجاوز مجرد ترتيب وبيع إصدارات جديدة.

ولقد حظيت إدارة الخزينة بسنة أخرى من التميز، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تحسين قدرات المنتجات وعلاقات العمل الوثيقة مع الفرق التي تغطي خدمات الشركات والمؤسسات، وقد حققت أعمال إدارة الموجودات والمطلوبات نتائج استثنائية من خلال تحديد الميزانية العمومية للاستفادة من الارتفاع في معدلات الربح، وسجل الدخل الثابت للصكوك نمواً بلغ 36% على أساس سنوي في عام 2020، ونمواً في الإيرادات أيضاً بنسبة 17% مع زيادة قاعدة المتعاملين بمعدل الضعف والنصف خلال الفترة ذاتها في الإمارات العربية المتحدة وحدها، وبدعم من قاعدة المتعاملين المتزايدة، استمر زخم النمو في مبيعات الخزينة بمنتجات مثل التحوط في نسبة الربح ومبيعات العملات الأجنبية ومبيعات الدخل الثابت (الصكوك) التي ساهمت جميعها في هذا الأداء. ومن خلال التركيز على إدارة المخاطر الاستباقية تمكنت المؤسسة من توفير حلول مختلف آليات التحوط التي طورت بناء على متطلبات العميل المحددة والفردية.

وفي إطار مبادرات بنك دبي الإسلامي المتواصلة لتوفير حلول رقمية مبتكرة لعملائه ودعم مبادرة حكومة دبي الذكية، أطلق البنك بنجاح " حلول الحسابات الافتراضية"، نظام تحصيل آمن وفوري (للمستحقات والتسويات) عبر الإنترنت. ويعد بنك دبي الإسلامي أحد أوائل البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تطلق مثل هذه الحلول لعملائها من الشركات، وبالإضافة إلى ذلك يمكن لعملاء بنك دبي الإسلامي الآن الاستفادة من شبكة مصرفية أكبر بعد إضافة 41 موقعاً جديداً لأجهزة الصراف آلي والإيداع النقدي والشيكات في عام 2020.

يوصل بنك دبي الإسلامي المحافظ على رادته وتفوقه في قطاع التمويل السكني من خلال منتجاته المميزة وشراكاته القوية. وتوفر الاتفاقية الأخيرة مع شركة أعمال للتطوير لتقديم حلول تمويل سكني حصرية، وقدرة أكبر على تحمل التكاليف، وقيمة إضافية للعملاء، وذلك من خلال العديد من المزايا غير المسبوقة، مثل الإعفاء من الرسوم الأولية ورسوم التمويل للسنوات الخمس الأولى.

وشهد عام 2020 تحديثات وترقيات كبيرة في القدرات الرقمية للبنك، مع إطلاق التطبيق الجديد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، ومنصة الخدمات المصرفية الجديدة كلياً عبر الإنترنت، والتي تقدم أكثر من 110 خدمة، وإطلاق خدمة الدردشة، وهي خدمة مزودة بخصائص

الذكاء الاصطناعي تتيح الرد على العديد من استفسارات العملاء وتقديم الدعم لهم حول المنتجات والمعاملات.

ولقد تم في أوائل عام 2020 إصدار صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي من أجل استحقاق يمتد لخمس سنوات، وقد أعادت هذه الصفقة فتح الأسواق المالية الإقليمية وأسواق رأس المال الدائنة، وفي الربع الثاني، لاقى إصدار حقوق الاكتتاب الذي جاء لتعزيز الشق الأول من رأس المال، إقبالا كبيرا حيث تجاوز الاكتتاب الحد المطلوب بنحو ثلاث مرات، وتعكس هاتين الصفتين بكل وضوح استمرار وجود الطلب القوي على سندات بنك دبي الإسلامي، فضلا عن الثقة التي يوليها المستثمرون العالميون في أكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة.

وقد تجاوز صافي الربح لعام 2020 قيمة 8 مليار درهم إماراتي، الأمر الذي يشير بوضوح إلى نجاح البنك في تنفيذ استراتيجية المدعومة والمتواصلة، ويبقى التركيز على الربحية المحرك الأساسي في جدول أعمال النمو في البنك، ويتجلى ذلك بوضوح في تحقيق هامش صافي قوي بنسبة 3.14%، ولقد عززت دبي مكانتها كوجهة رائدة لقطاع التمويل الإسلامي، حيث تسعى لتكون عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي¹.

ثانياً- أهم المؤسسات التابعة لبنك دبي الإسلامي

☞ **دار الشريعة:** تعد الشركة التابعة للبنك و المتمثلة في دار الشريعة بمثابة مركز شامل لكافة خدمات الاستشارات القانونية والمالية على المستوى العالمي، المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد تأسست في عام 2008، كما ستقوم الشركة بتوفير حلول الشريعة لكافة أنواع التعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، وستقوم دار الشريعة بهام إجراء البحوث والتطوير، والتدريب الشرعي، ومراجعة الحسابات، بحيث ستتواصل الدار بشكل وثيق مع العملاء والمصرفين والمستثمرين، وذلك منذ البدء بتحديد المفهوم الأولي للمشروع ولغاية إنجاز وهيكله المعاملات وتوثيقها بطريقة متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية².

☞ **بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود:** وجاء الإعلان بعد الحصول على الموافقة المبدئية من المصرفي المركزي في باكستان لإنشاء بنك إسلامي مملوك بالكامل لبنك دبي الإسلامي، وسيقدم البنك خدمات مصرفية إسلامية متكاملة للمتعاملين عبر شبكة من الفروع تغطي مناطق

¹ <http://www.dib.ae/ar/index> ، اطع عليه بتاريخ، 25 أوت 2021، 14:30 سا

² <http://www.dib.ae/ar/index> اطع عليه بتاريخ 25 أوت 2021، 14:30 سا

مختلفة من باكستان، وسيوفر البنك أيضا خدمات التمويل العقاري وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وخدمات تمويلية أخرى لتطوير السوق العقارية بالإضافة إلى إطلاق برامج تمويلية مبتكرة تعتمد على أحدث الأنظمة التقنية العالمية، بدأ مزاوله أعماله في عام 2006.¹

➤ **بنك بانين دبي الشريعة:** وبعد حصوله على الموافقات التنظيمية في عام 2015، استحوذ بنك دبي الإسلامي على 40% من بنك بي تي في بانين الشريعة تي بي كي، والذي تم تغيير اسمه كجزء من الصفقة ليصبح بنك بانين دبي الشريعة، ليشكل أول دخول لبنك دبي الإسلامي إلى منطقة آسيا يبلغ 200 مليون نسمة، 95% منهم من المسلمين، فمن المتوقع أن ينمو سوق المصرفية الإسلامية في إندونيسيا، ومع عدد سكان يبلغ 200 مليون نسمة، 95% منهم من المسلمين، فمن المتوقع أن ينمو سوق المصرفية الإسلامية في إندونيسيا 3 إلى 11% بحلول عام 2023، ليصبح التمويل الإسلامي ركنا أساسيا في نمو إندونيسيا خلال السنوات المقبلة.²

➤ **بنك الخرطوم:** أصبح بنك دبي الإسلامي يملك حصة 28% من البنك الجديد المسمى " بنك الخرطوم" والمتشكل مؤخرا من اندماج بنكين هما بنك الإمارات والسودان وبنك الخرطوم، ويذكر أن بنك دبي الإسلامي كان يملك 55% من رأس مال بنك الخرطوم قبل اندماجه، وسيملك بنك السودان بما فيهم بنك الشارقة الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي.

➤ **ديار:** هي شركة لتطوير العقاري تأسست في 6 جانفي 2001، وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي منذ سبتمبر 2007، تعمل ديار في قطاع العقارات مع التركيز على الأنشطة العقارية المتنوعة، يقع مقر ديار في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

➤ **بنك البوسنة الدولي:** تأسس البوسنة الدولي في عام 2000 كأول بنك يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في أوروبا.

➤ **بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود:** حصل على الرخصة من البنك المركزي الكيني في مايو 2017، لتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حصريا في كينيا.

¹ <http://www.dib.ac/ar/index> اطلع عليه بتاريخ 25 أوت 2021، 14:50.

² <http://www.dib.ac/ar/index> اطلع عليه بتاريخ 25 أوت 2021، 15:40 سا.

المطلب الثالث: أهداف وقيم بنك دبي الإسلامي و إدارته

أولاً- أهداف البنك

تتعدد الأهداف التي يسعى إليها بنك دبي الإسلامي في النقاط التالية:

- ☞ توفير أعلى معايير الخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية، واستخدام أفضل وأحدث التقنيات في جميع التعاملات؛
- ☞ إدارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الأرباح وليس أكثرها؛
- ☞ التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية؛
- ☞ تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار؛
- ☞ المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة؛
- ☞ المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن، والعمل على نشر العدالة الاجتماعية؛
- ☞ توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية وإيجاد أدوات تركز على الشريعة الإسلامية،
- ☞ الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- ☞ المحافظة على مقدره البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛
- ☞ الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

ثانياً- قيم البنك

تتمثل قيم البنك فيما يلي:

- ☞ **الإبداع:** يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع والابتكار، فهو يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية.
- ☞ **المعرفة:** يعتمد بنك دبي على المنظومة سياسات ائتمانية وقوانين ولوائح عمل مستمدة من المعارف والتعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم.
- ☞ **الجودة:** يتم تصميم الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة بهذا البنك وفقاً لمبدأ الإتقان المركز على الجودة.

- ☞ القيمة المضافة: إن نجاح دبي الإسلامي ما هو إلا دليل على تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية، من خلال توفير أرقى الخدمات المصرفية المتاحة.¹
- ☞ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل عند التعامل والاستثمار في الأموال.

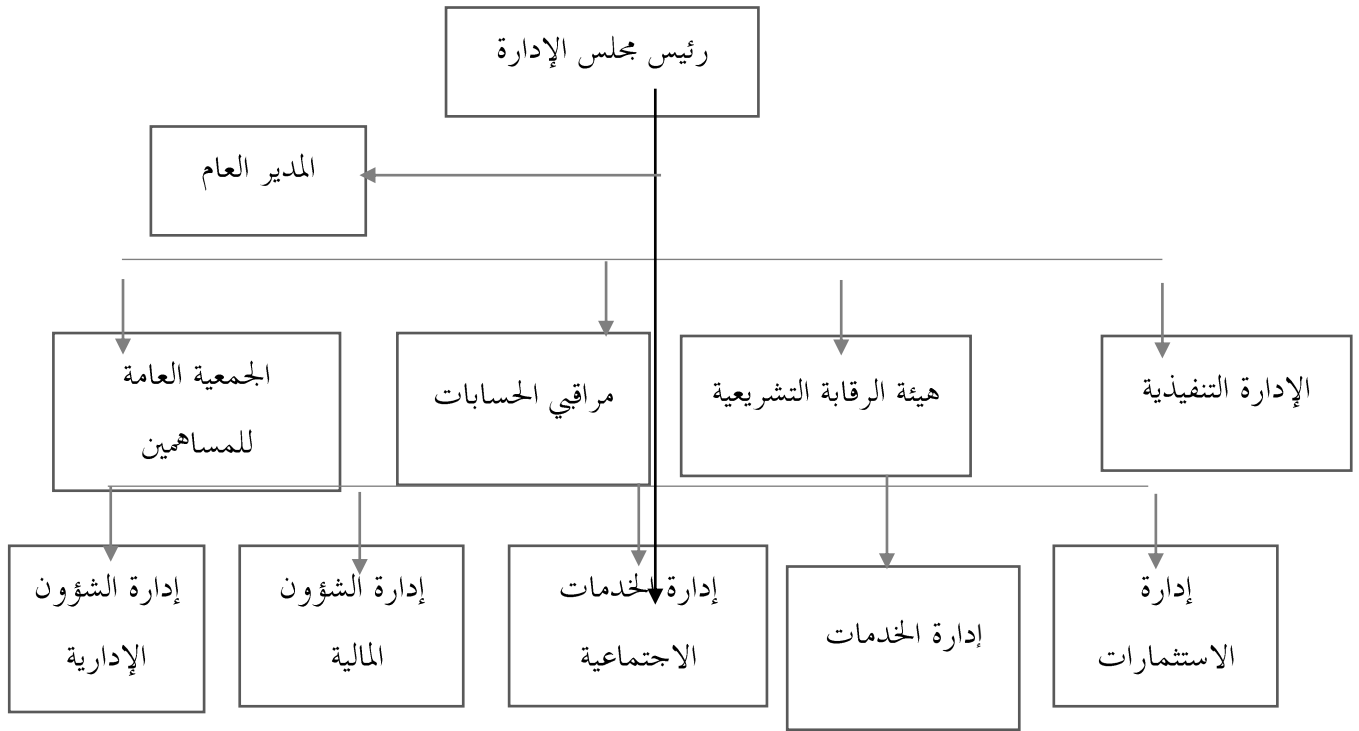
ثالثاً- شعار البنك و إدارته

- ☞ شعار البنك: ينص عقد التأسيس الخاص ببنك دبي الإسلامي على الآتي: " الاعتزاز بكونه أول بنك إسلامي يقوم بتطبيق الأسس الاقتصادية الإسلامية، وذلك اقتناعاً بحاجة البشرية إلى نظام اقتصادي يرتكز على الشريعة الإسلامية، والإيمان بالنجاح من خلال الشراكة الحقيقية مع متعاملهم في الكسب الحلال وتوظيف أفضل التطبيقات الاقتصادية وأحدث تقنيات الخدمات المالية، واضعين ثقّتهم الكلية في الله تعالى".
- ☞ إدارة بنك دبي الإسلامي: أوضحت المادة 24 من النظام الأساسي للبنك أن إدارة البنك يتولاها مجلس يتكون من 5 أعضاء على الأقل، كما أوضحت المادة 26 أن المجلس ينتخب لمدة 3 سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو واشترطت المادة 29 أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا بصفته الشخصية لعدد من الأسهم لا يقل عن 5000 سهم، كما وأن للبنك إدارة تنفيذية تتكون من 4 أشخاص وهيئة للرقابة الشرعية ومراقبي حسابات وجمعية للمساهمين، وبالتالي فإن هيكله التنظيمي لا يختلف عن الهيكل العام للبنوك التقليدية². ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ <http://www.dib.ae/ar/index> اطلع عليه بتاريخ 25 أوت 2021، 15:40 سا.

² <http://www.dib.ae/ar/index> اطلع عليه بتاريخ 25 أوت 2021، 16:30 سا.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي.

<http://www.dib.ae/ar/index>

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

إن تحديد الإطار المنهجي للدراسة هو خطوة أساسية للبدء في الجانب التطبيقي وذلك بعد تحديد مجتمع الدراسة الذي يتلاءم مع موضوع البحث بمختلف أبعاده ويستجيب لمتطلبات وأدوات جمع البيانات بشكل إيجابي، ويتضمن هذا المبحث وصفا للإجراءات التي اتبعت لغرض تحقيق أهداف الدراسة، من خلال وصف منهج الدراس، أدواتها، مجتمعها وعينتها، مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات وصدق أداة الدراسة وثباتها بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي (V20).

المطلب الأول: أداة الدراسة، مجتمعها وعينتها

أ- أداة الدراسة

في إطار الدراسة الميدانية وبهدف اختبار العلاقة المفترضة بين متغيري الدراسة (المرابحة والاستثمار في البنوك الإسلامية) تم اختيار الاستبيان كوسيلة لقياس "دور المرابحة في بعث واستقطاب الاستثمار في البنوك الإسلامية" حيث تم القيام بعدة خطوات تنفيذية لضمان صدقها وثباتها، فثبات الاستبيان يعني التأكد من أن الإجابة واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم، وصدقها

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجل قياسه، وقد تم الاستعانة في إعدادها بالاطلاع على مجموعة من الاستبيانات الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي و كذا الاستثمار الإسلامي، وقد انقسم استبيان الدراسة إلى قسمين رئيسين:

☞ **القسم الأول:** الخاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين وهي: (الجنس، السن، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الموقع الوظيفي).

☞ **القسم الثاني:** الخاص بمحاور الاستبيان، ويتكون من ثلاث أجزاء: الجزء الأول الخاص بالضوابط القانونية والشرعية لصيغة المرابحة ويحتوي على 6 عبارات، أما الجزء الثاني فهو خاص بواقع الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي ويحتوي على 7 عبارات، وأخيراً المحور الثالث الذي يضم 6 عبارات خاصة بمساهمة المرابحة في استقطاب الاستثمار ببنك دبي الإسلامي.

وقد استخدمت مقياس " لكارتر الخماسي " لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: درجات مقياس لكارتر الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

ولتحديد طول خلايا مقياس لكارتر الخماسي (الحدود الدنيا والحدود العليا) المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (0.80 = 4/5)، وبعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما وضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: الاتجاه العام حسب مجال المتوسط الحسابي

الدرجة	المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
3	من 2.60 إلى 3.19	محايد
4	من 3.20 إلى 4.19	موافق
5	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة

ب- مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من الموظفين في كل المستويات العليا، والوسطى، والدنيا ببنك دبي الإسلامي، وقد اعتمدت طريقة العينة العشوائية في اختيار عينة البحث والتي بلغ عددها 40 عاملاً، حيث تم طرح أسئلة الاستبيان عبر استمارة إلكترونية وزعت عليهم بعد أن قمت باختيارهم والتواصل معهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، استرجعت 40 استبانة وبعد فحصها الغيت 5 استبيانات لعدم مصداقيتها، وبالتالي أصبح لدينا 35 استباناً وخو حجم جيد يستوفي شروط الدراسة.

المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع البيانات و المعلومات

أ- مصادر جمع البيانات: تم الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال مصدرين:

☞ المصادر الرئيسية: تم الحصول على البيانات من خلال تصميم استمارة وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة. حيث تعتبر الاستمارة تقنية منهجية مباشرة في البحث تساعد الباحث في الحصول على المعلومات المناسبة واللائمة لموضوع دراسته والتي تسمح أيضاً، بجمع المعلومات وإجراء الدراسة في أقرب ممكن وبتكاليف أقل جهد أوفر وتعرف الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف يتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية. بعد قراءة الأدبيات المتعلقة بموضوع دراستنا والاستفادة من الدراسات السابقة والمشابهة لها، قمت ببناء أسئلة وتوزيعها إلكترونياً على عينة مكونة من 40 مبحوث هم من موظفي بنك دبي الإسلامي. و مرت الاستمارة قبل صياغتها النهائية بعدة خطوات منهجية، فمن

المهم أن يتحقق الباحث من مدى قابليتها للتطبيق من أجل الوصول إلى النتائج الدقيقة التي تمكنه من الإجابة على الإشكالية، وفيما يلي توضيح خطوات بناء الاستمارة.

✓ مرحلة إعداد الاستمارة: وتم فيها التركيز على التصميم والصيغة الجيدة لأسئلة حتى تكون واضحة غير مبهمة يستطيع من خلالها الموظفين الإجابة على الأسئلة بسهولة.

✓ مرحلة تجريب الاستمارة: تسبق عملية تجريب الاستمارة على المبحوثين عملية عرضها على مجموعة من المحكمين، وفي هذا الصدد، تم عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف من أجل تحكيمها والاستفادة من ملاحظاته لتقديم الصياغة النهائية للاستمارة. وأسفرت عملية التحكيم على قبولها في شكلا ومضمونا، وهذا ما قد يضفي الدقة العلمية على المعطيات المحصلة عليها وبعد انتهاء عملية التحكيم تم تجريب الاستمارة على 5 مبحوثين من عمال بنك دبي الإسلامي، واتضح مع ذلك أنها على قدر من الدقة والوضوح فلم تسجل أي صعوبات لدى المبحوثين من حيث فهم الأسئلة وتقديم الإجابات.

✓ تطبيق الاستمارة: تم توزيع الاستمارة إلكترونياً على عينة قدرت بـ 40 مبحوث من موظفي بنك دبي الإسلامي وتم استرجاع جميع الاستمارات، وإلغاء استمارتين (5) لعدم استكمال الإجابة الكاملة عليها. ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي V20 و باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

👉 المصادر الثانوية: تم الحصول على المعطيات من خلال المقالات المنشورة والتقارير السنوية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة والبحث، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والهدف من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في هذا البحث هو لتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذا أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال هذا البحث.

ب- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله يتم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة، وبعد جمعه من المبحوثين يتم تحليله وهناك عدة برامج للتحليل الإحصائي، للوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع تم استخدام برنامج spss وهو اختصار لعبارة statistical package for the social sciences " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال

موضوع الدراسة من إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

☞ التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية (الصفات الشخصية)؛

☞ المتوسط الحسابي يصلح للبيانات الكمية فقط وهو وحيد ويتأثر بالقيم، استخدمته لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة.

☞ الانحراف المعياري، استخدم للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن المتوسط لكل عبارة ولكل محور ويلاحظ بأنه كلما كانت نسبة الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي أقل من 0.3 فهذا يعني أن الإجابات متجانسة، وإذا كان أكبر من 0.3 فهذا يعني أن طبيعة الإجابات متباينة.

☞ معامل الثبات "ألفا كرونباخ" وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة؛

☞ تم استخدام معاملات الارتباط لتحديد مدى ارتباط قيم العبارات بالمحور الذي تنتمي إليه من جهة وتحديد مدى ارتباط محور المربحة ومحور الاستثمار في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

☞ الأهمية النسبية لوحدة القياس على سلم لكارتر، والتي تم تحديدها وفق القياس التالي:

الأهمية النسبية = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد مستويات القياس

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{3}{(1-5)} = 1.33$$

و منه ينقسم مدى القياس إلى ثلاث مستويات متساوية قيمة كل مستوى هي 1.33، ليصبح لدينا ثلاث مجالات هي:

✓ المجال الأول: مستوى الأهمية المنخفضة محصور ما بين 1 و 2.33.

✓ المجال الثاني: مستوى الأهمية متوسطة من 2.34 و 3.66.

✓ المجال الثالث: مستوى الأهمية مرتفع تقع بين 3.67 و 5.

المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة وصدقها

أ- صدق أداة الدراسة (صدق الاستبيان)

يقصد بثبات أداة الدراسة هو مدى استقرار هذه الأداة وعدم تناقضها مع نفسها أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذ أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف، وللتحقق من درجة ثبات الاستبيان قمت بإجراء دراسة على العينة وهذا للتعرف على درجة فهم ووضوح ومدى

الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وذلك من خلال حساب قيمة ألفا كرونباخ إذا ما حذفت العبارة والذي يوضح إلى أي مدى يتحسن معامل الثبات بحذف كل عبارة، فالعبارة التي لا يتأثر أو ينقص معامل الثبات بحذفها هي عبارة جيدة لا يتم الاستغناء عنها والعبارة التي يزيد معامل الثبات بحذفها بشكل كبير ومؤثر يمكن حذفها لكي لا تبتعد بنا عن التقدير الحقيقي لسمة موضوع القياس والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق	
6	0.753	0.867	المحور الأول
7	0.748	0.864	المحور الثاني
6	0.723	0.850	المحور الثالث
19	0.81	0.90	اجمالي فقرات الاستبيان

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول أنه قد تم الاعتماد على قيمة ألفا كرونباخ للتحقق إلى أي مدى بتحسين معامل ثبات بحذف كل عبارة من عبارات المحور، حيث كانت القيم في الجدول منحصرة كلها ما بين 0,850 و 0,90، و بالتالي تم اعتماد كل عبارات الاستبيان ولم يتم حذف أي عبارة.

ب- صدق أداة الدراسة (صدق الاستبيان)

يقصد بصدق الأداة (validity) قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها،

وللتحقق من صدق الاستبيان المستخدم في البحث اعتمدت على ما يلي:

☞ **صدق المحتوى أو الصدق الظاهري:** للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها

تخدم أهداف البحث تم عرضها على الأستاذ المشرف لإبداء رأيه فيها من خلال عدد العبارات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية والإخراج.

☞ **صدق المحك:** تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا

كرونباخ، وذلك كما هو موضح في الجدول أعلاه، إذا نجد أن معامل الصدق الكلي لأداة البحث

بلغ 0.90 وهو معامل جيد ومناسب لأغراض هذا البحث وأهدافه، كما نلاحظ أيضاً أن جميع

معاملات الصدق لمحاوَر الدراسة كانت جيدة ومناسبة لأهداف هذا البحث، وبهذا يمكننا القول

أن جميع عبارات أداة الدراسة هي صادقة لما وضعت لقياسه.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث بيانات الدراسة التي استيفائها من خلال أداة الدراسة "الاستبيان" حول دور المراجعة في استقطاب وبعث عجلة الاستثمار لدى موظفي بنك دبي الإسلامي، حيث تمت الإجابة على أسئلة الدراسة، وسأعرض فيما يلي النتائج الكلية للدراسة.

المطب الأول: خصائص عينة الدراسة

و يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويتكون من 05 من فقرات متمثلة في (الجنس، العمر، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الموقع الوظيفي)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

ولقد تضمنت الدراسة كلا من الجنسين وذلك لتمثيل المجتمع بطريقة سليمة، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

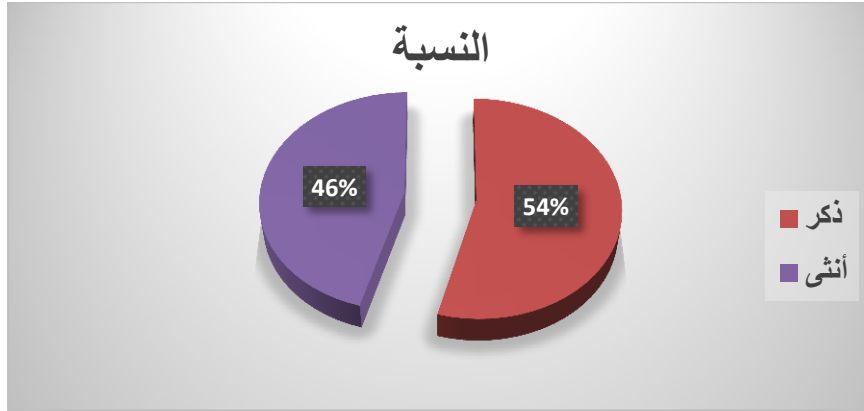
الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	19	54.3%
	أنثى	16	45.7%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه، والذي يمثل توزيع عينات الدراسة المستجوبين حسب الجنس (ذكر/أنثى) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 35 فرداً، نلاحظ أن 19 فرداً يمثلون حجم الذكور بنسبة بلغت 54.3%، أما حجم الإناث فقد بلغ 16 أنثى بنسبة قدرت بـ 45.7%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 06: توزيع عينات الدراسة حسب مستوى الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

يتراوح عمر أفراد عينة الدراسة ما بين (20 إلى 60) سنة والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
العمر	من 20 سنة إلى 30 سنة	24	68.6%
	من 31 سنة إلى 40 سنة	8	22.9%
	من 41 سنة إلى 50 سنة	0	0%
	من 50 سنة فأكثر	3	8.6%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

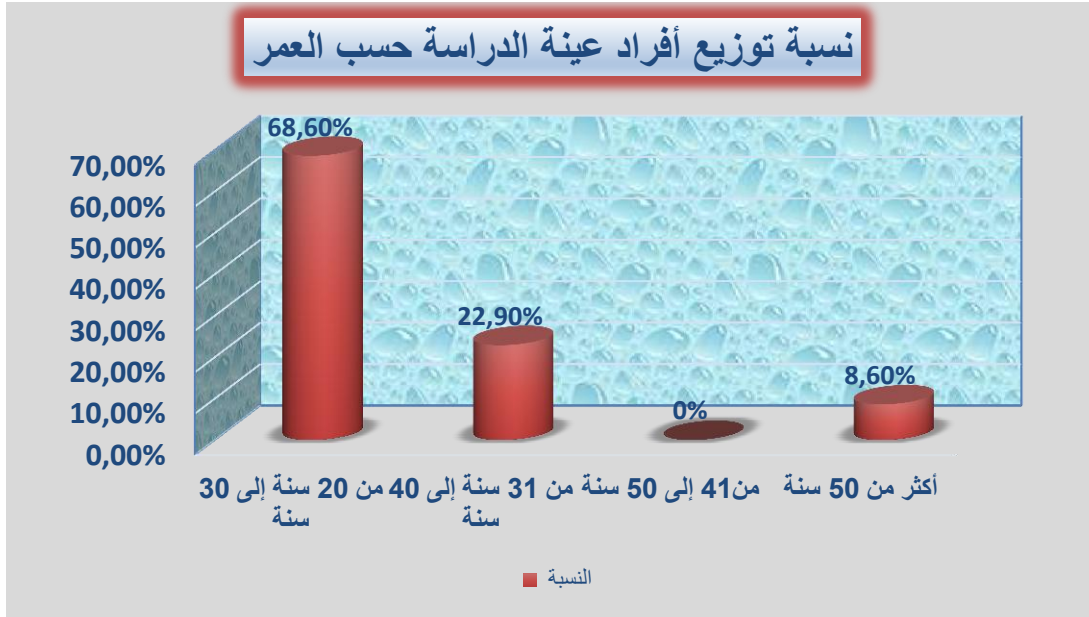
يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن مجال السن وزع على أربعة مجالات كالتالي:

- ✓ المجال الأول: من 20 إلى 30 سنة بلغت نسبتهم 68.6% وهي أكبر نسبة للعينة مقارنة بحجم العينة المدروسة.
- ✓ المجال الثاني: من 31 إلى 40 سنة بلغت نسبتهم 22.9% وهي ثاني أكبر نسبة للعينة المدروسة لأن مسيري بنك دبي الإسلامي يسعون دائماً إلى تكوين إطارات شبانية.
- ✓ المجال الثالث: من 41 إلى 50 سنة وهي نسبة 0% أي من خلال العينة العشوائية المنتقاة لم تقع في فرد ينتمي لهذه العينة.

✓ المجال الرابع: 50 سنة وأكثر وبلغت 8.6% أي هناك عمق الخبرة يزيد أكثر وهو المطلوب أكثر في بنك دبي الإسلامي وقد تمثل هذه النسبة نسبة علماء البنك في الشريعة الإسلامية الذين يضبطون عمل المصرف وفق مبادئ والأسس الشرعية.

والشكل التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

الشكل رقم 07: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

➔ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

وضم أربعة تخصصات رئيسية هي (اقتصاد ومحاسبة، تمويل ومصارف، قانون، شريعة) وتخصصات أخرى وكانت نتائج الاستقصاء كما هو موضح في الجدول التالي:

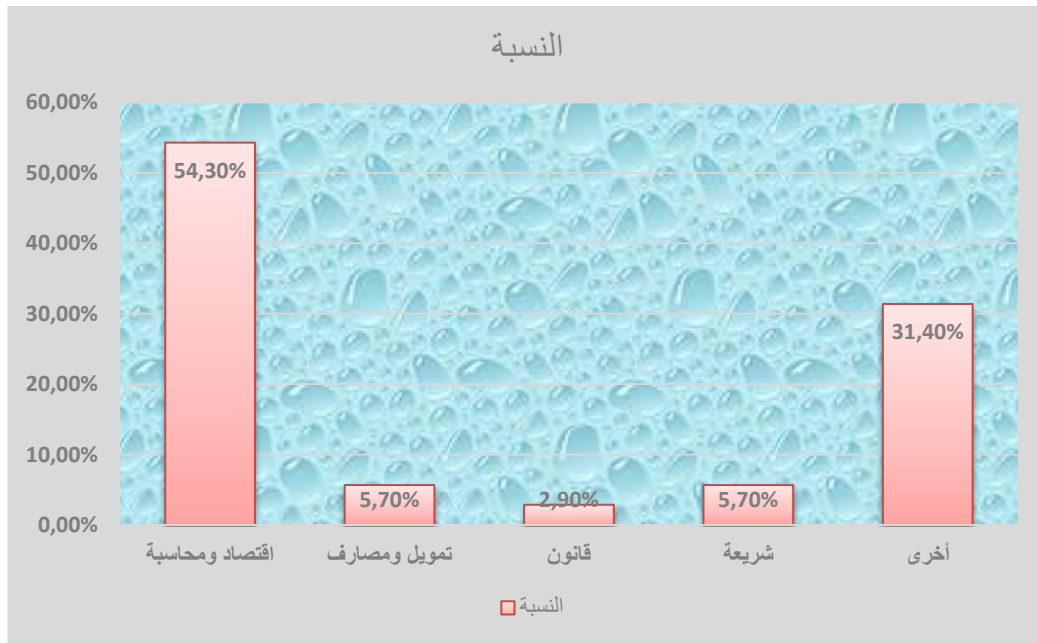
الجدول رقم 08: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	اقتصاد ومحاسبة	19	54.3%
	تمويل ومصارف	2	5.7%
	قانون	1	2.9%
	شريعة	2	5.7%
	اخرى	11	31.4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أعلاه أن نسبة الموظفين الحاصلين على شهادات في تخصص اقتصاد ومحاسبة احتلت الصدارة من نسبة أفراد العينة حيث قدرت نسبتهم بـ 54.3% وهي نسبة تعكس طبيعة المؤسسة المالية والمصرفية، تلي هذه النسبة تخصصات أخرى تنوعت بتنوع الفرد المستجوب، كما نلاحظ أن كل من الأفراد الذين يملكون شهادات في العلوم الشرعية وشهادات في تمويل المصارف كانت لهم نفس الحصة في أفراد العينة أي بنسبة قدرت بـ 5.7%، أما تخصص قانون فتمثل في شخص واحد بنسبة 2.9% من أفراد العينة المدروسة. وفيما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة على حسب التخصص العلمي نجد الشكل التالي يوضح هذا التوزيع.

الشكل رقم 08: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

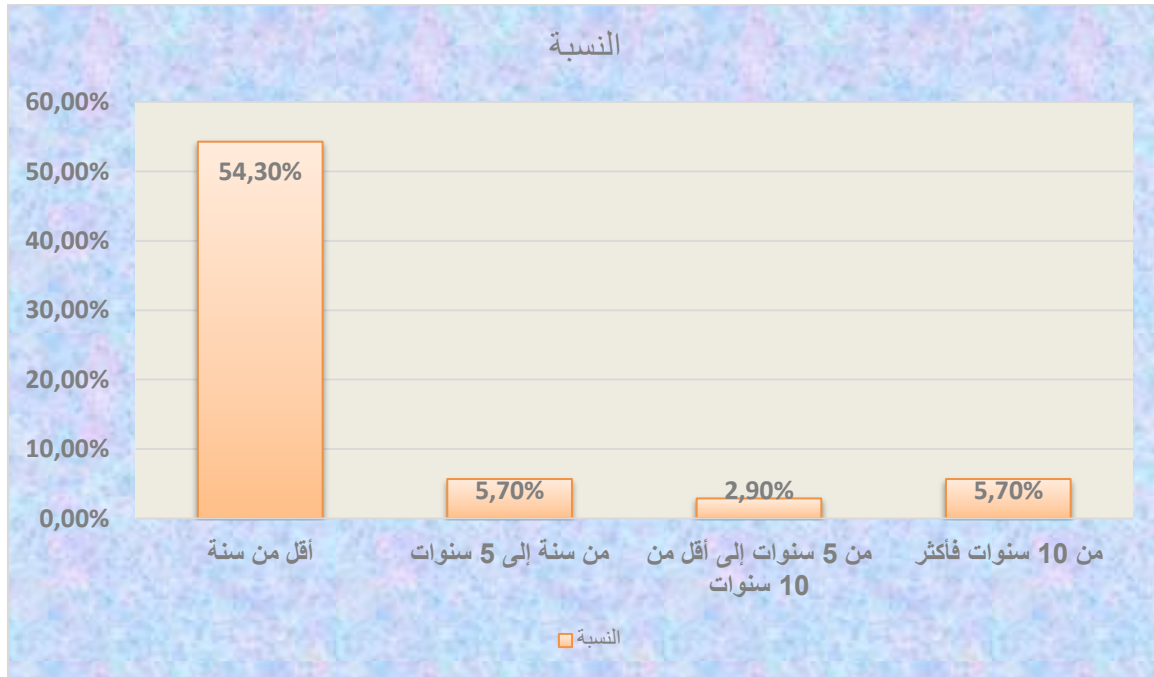
تم توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية المهنية إلى 4 فئات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	اقل من سنة	19	54.3%
	من سنة الى 5 سنوات	2	5.7%
	من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	1	2.9%
	من 10 سنوات فأكثر	2	5.7%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم 09: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول والشكل أعلاه وعند التدقيق في الأقدمية المهنية لدى المبحوثين نجد أن 54.30% منهم تقل خبرتهم عن السنة، بينما تراوحت نسبة المبحوثين الذين تقع خبرتهم في المجال من سنة إلى 5 سنوات والذين تقع خبرتهم في المجال من 10 سنوات فأكثر فكانت نسبتهم متساوية وقدرت ب 5.70%، في حين أن 2.90% من المبحوثين تقع خبرتهم ضمن المجال من خمس سنوات إلى أقل من 10 سنوات، وعليه فإن أغلب موظفي بنك دبي الإسلامي خبرتهم أقل من سنة.

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الموقع الوظيفي

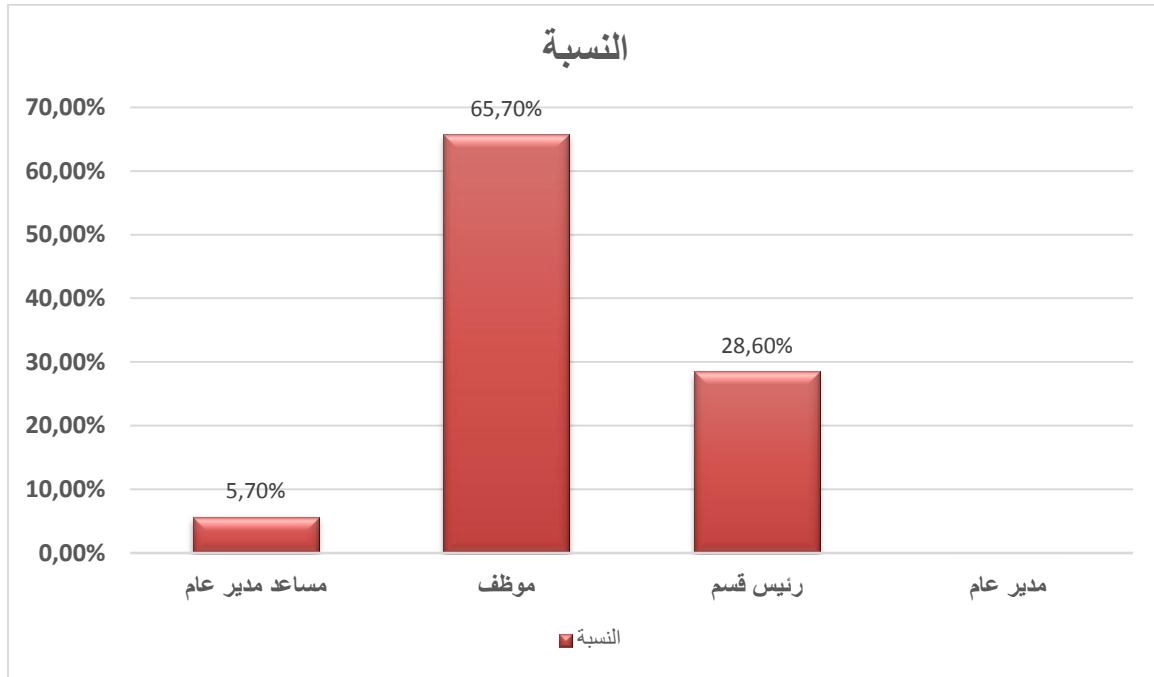
الإجابة المحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: توزيع أفراد حسب الموقع الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة"
الموقع الوظيفي	مساعد مدير عام	2	%5.7
	موظف	23	%65.7
	رئيس قسم	10	%28.6
	مدير عام	0	%0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم 10: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الموقع الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وفي ما يخص الموقع الوظيفي فيبين الجدول والشكل أعلاه أن غالبية عينة البحث موظفين في بنك دبي الإسلامي حيث بلغت نسبتهم 65,70% في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يشغلون منصب رئيس قسم بلغت نسبتهم 28.60%، أما في ما يخص أفراد العينة الذين ثبت أنهم يعملون كمساعدين عامين للمدير بنك دبي الإسلامي فقد قدرت نسبتهم بـ 5.70%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة متنوعة نوعاً ما من حيث المستويات الوظيفية.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان

تحقيقاً لأهداف الدراسة في التعرف على دور المراجعة في استقطاب وبعث عجلة الاستثمار في بنك دبي الإسلامي، أستعرض هذا الجزء التحليلي الإحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للمتغيرات المعتمدة، وذلك بعرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد العينة.

☞ **الصواب القانوني والشرعية لصيغة المراجعة:** يتكون من 6 عبارات وتخص الطبيعة القانونية والشرعية لصيغة المراجعة.

الجدول رقم 11: التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور

الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	فقرات المحور الاول
موافق	0.932	3.89	10	14	8	3	0	تعيق التشريعات المصرفية التقليدية المطبقة حالياً تطبيق صيغة المربحة والتوسع فيها.
			%28.6	%40	%22.9	%8.6	%0	
موافق بشدة	0.808	4.23	15	14	5	1	0	يقدم المصرف المركزي الدعم المادي والمعنوي للتشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
			%42.9	%40	%14.3	%2.9	%0	
موافق	1.095	3.51	8	10	9	8	0	ضعف البيئة القانونية والتشريعية المناسبة لتطبيق صيغة المربحة في مصرف دبي الإسلامي.
			%22.9	%28.6	%25.7	%22.9	%0	
موافق	0.695	3.60	2	19	12	2	0	عدم التزام المصرف بالضوابط والأحكام الشرعية عند تطبيق صيغة المربحة.
			%5.7	%54.3	%34.3	%5.7	%0	
موافق	0.900	3.89	9	16	7	3	0	تتعارض النصوص القانونية المدرجة في التشريعات المصرفية مع طبيعة تطبيق المربحة.
			%25.7	%45.7	%20	%8.6	%0	

موافق	0.804	4	9	19	5	2	0	عدم وضوح الأحكام الشرعية التي تنظم عمل الصيرفة الإسلامية وخاصة المرابحة.
			%25.7	%54.3	%14.3	%5.7	0	
موافق	0.589	3.852	نتائج المحور الأول					

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يمثل الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول المتعلق بالضوابط القانونية والتشريعية لصيغة المرابحة حيث نلاحظ أن معظم إجابات الأفراد كانت تركز على الموافقة على العبارات وذلك بمتوسط حسابي 3,852 أي مستوى أهمية مرتفع بمعنى أن العينة متناسقة وغير متشتتة في هذا المحور. كما نلاحظ أيضاً أن إجابات أفراد عينة الدراسة كان متوسطها الحسابي محصوراً ما بين 3.51 و4.23 ويمكن استخلاص ما يلي:

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 1 يساوي 3.89 ومستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على فقرات هذه العبارة، والذي يدل على أن التشريعات المصرفية التقليدية المطبقة حالياً تعيق تطبيق صيغة المرابحة والتوسع فيها.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 2 يساوي 4.23 ومستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن موظفي بنك دبي الإسلامي موافقون على فقرات هذه العبارة، حيث من المعروف أن المصرف المركزي يقدم الدعم المادي والمعنوي للتشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 3 يساوي 3.51 و مستوى الأهمية متوسطة، مما يدل على أن أفراد العينة راض نوعاً ما على فقرات هذه العبارة، وهذا يدل على أن العاملين المستجوبين يرون أن هناك ضعف في البيئة القانونية والتشريعية المناسبة لتطبيق صيغة المرابحة في مصرف دبي الإسلامي.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 4 يساوي 3.60 و مستوى الأهمية متوسطة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة أقل على فقرات هذه العبارة وهذا يدل على عدم التزام المصرف بالضوابط والأحكام الشرعية عند تطبيق صيغة المرابحة.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 5 يساوي 3.89 و مستوى الأهمية مرتفعة مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على فقرات هذه العبارة، والتي مفادها " تتعارض النصوص القانونية المدرجة في التشريعات المصرفية مع طبيعة تطبيق المراجعة".

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 6 يساوي 4 ومستوى أهمية مرتفعة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فقرات هذه العبارة، وهذا يدل على عدم وضوح الأحكام الشرعية التي تنظم عمل الصيرفة الإسلامية وخاصة المراجعة.

☞ واقع الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي: ويتكون من 7 عبارات وتخص واقع الاستثمار من خلال صيغ التمويل الإسلامي المتاحة في البنك وصيغة المراجعة نموذجاً.

الجدول رقم 12: التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات

المحور الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	فقرات المحور الثاني
موافق	0.832	3.89	7	20	5	3	0	وجود دليل شرعي للمعاملات الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي.
			%20	%57.1	%14.3	%8.6	%0	
موافق بشدة	0.701	4.46	19	14	1	1	0	التزام مصرف دبي الإسلامي بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأولويات التنمية.
			%54.3	%40	%2.9	%2.9	%0	
موافق بشدة	0.612	4.49	19	14	2	0	0	يراعي المصرف توزيع الاستثمارات الجانب الاقتصادي والجغرافي.
			%54.3	%40	%5.7	%0	%0	
موافق	1.078	4.11	17	9	6	2	1	يوفر المصرف صيغ استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح.
			%48.6	%25.7	%17.1	%5.7	%2.9	

موافق	1.003	3.37	6	8	14	7	0	يتم تقديم الخدمة الاستثمارية وفق احتياجات العملاء.
			%17.1	%22.9	%40	%20	%0	
موافق	1.051	4.11	17	8	8	1	1	الصيغ الاستثمارية التي يوفرها مصرف دبي الإسلامي متوافقة مع طبيعة السوق.
			%48.6	%22.9	%22.9	%2.9	%2.9	
موافق بشدة	0.758	4.31	16	15	3	1	0	عمليات الاستثمار يتم مراجعتها وتدقيقها من قبل الهيئة الشرعية.
			%45.7	%42.9	%8.6	%2.9	%0	
موافق	0.554	4.106	نتائج المحور الثاني					

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة لمحور الثاني والمتعلق بالاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي نلاحظ أن هذه الإجابات تتجه إلى الاتجاه الموافق وذلك بمتوسط حسابي كلي قدره 4.106 أي مستوى أهمية مرتفعة و مستوى انحراف معياري قدره 0.554 بمعنى أن العينة متجانسة وغير مشتتة في هذا البعد. و عليه، بقراءة إحصائية تحليلية لمخرجات المحور الثاني نجد:

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 1 يساوي 3.89 و مستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على فقرات هذه العبارة، والذي يدل على وجود دليل شرعي للمعاملات الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي يساهم في تفسير والإجابة على استفسارات العملاء.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 2 يساوي 4.46 و مستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن موظفي بنك دبي الإسلامي موافقون على فقرات هذه العبارة، حيث يلتزم المصرف بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأولويات التنمية. وهوما أجمع عليه أفراد العينة.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 3 يساوي 4.49 و مستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة راضين على فقرات هذه العبارة، وهذا يدل على أن العاملين المستجوبين يرون أن هناك عدالة في توزيع الاستثمارات حيث يراعي المصرف في توزيع استثماراته الجانب الاقتصادي والجغرافي.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 4 يساوي 4.11 ومستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على فقرات هذه العبارة وهذا يدل على أن المصرف يوفر صيغ استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح وهذا من وجهة نظر أفراد العينة.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 5 يساوي 3.37 ومستوى الأهمية متوسطة مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بنسبة متحفظة على فقرات هذه العبارة، والتي مفادها " يتم تقديم الخدمة الاستثمارية وفق احتياجات العملاء"

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 6 يساوي 4.11 ومستوى أهمية مرتفعة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فقرات هذه العبارة، وهذا يدل على توافق الصيغ الاستثمارية التي يوفرها مصرف دبي الإسلامي مع طبيعة السوق وتوجهاته.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 7 يساوي 4.31 ومستوى أهمية مرتفعة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة الأخيرة من المحور الثاني وبالتالي موافقتهم على مضمونها أي أن عمليات الاستثمار يتم مراجعتها وتدقيقها من قبل الهيئة الشرعية وهو وما يوافق عدد الأفراد من العينة الذين يملكون تخصص علوم شرعية.

➤ **مساهمة المربحة في استقطاب وبعث عجلة الاستثمار:** يضم 6 عبارات تقيس مدى مساهمة المربحة في بنك دبي الإسلامي في بعث عجلة الاستثمار واستقطابه، ويمكن توضيح النتائج الخاصة بهذا المحور في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: التكرارات والنسب المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور

الثالث

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	فقرات المحور الثالث
موافق	1.027	4.06	14	13	5	2	1	تخلو عمليات الاستثمار في عقود المربحة من الشبهات.
			%40	%37.1	%14.3	%5.7	%2.9	
موافق	0.944	3.86	9	16	6	4	0	تحرص إدارة المصرف على
			%25.7	%45.7	%17.1	%11.4	%0	

								التنوع في الأدوات الاستثمارية القائمة على صيغة المربحة.
موافق بشدة	0.710	4.29	15	15	5	0	0	عدم القدرة على فهم واستيعاب عقود المربحة لأنها تتضمن نصوص فقهية وشرعية صعبة.
			%42.9	%42.9	%14.3	%0	%0	
موافق	0.822	3.97	11	12	12	0	0	ضعف استيعاب وفهم عملاء المصرف لكيفية التعامل بصيغة المربحة.
			%31.4	%34.3	%34.3	%0	%0	
موافق	0.993	3.69	8	13	9	5	0	هناك استجابة فورية على أسئلة واستفسارات عملاء مصرف دبي الإسلامي حول أدوات صيغة المربحة المتاحة.
			%22.9	%37.1	%25.7	%.14	%0	
موافق	0.684	3.94	6	22	6	1	0	عندما يواجه عميل المصرف مشكلة ما في قضية الاستثمار بصيغة المربحة فإن موظفي
			%17.1	%62.9	%17.1	%2.9	%0	

								المصرف يبدو اهتماماً صادقاً لحلها.
موافق	0.565	3.966	نتائج المحور الثالث					

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يمثل الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث المتعلق مساهمة المرابحة في استقطاب وبعث عجلة الاستثمار حيث نلاحظ أن معظم إجابات الأفراد كانت تركز على الموافقة على العبارات وذلك بمتوسط حسابي 3.966 أي مستوى أهمية مرتفع بمعنى أن العينة متناسقة وغير متشتتة في هذا المحور. و لتفصيل أكثر ن خلال الجدول أعلاه يمكن الاستنتاج أن:

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 1 يساوي 4,06 ومستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على فقرات هذه العبارة، والذي يدل على أن عمليات الاستثمار في عقود المرابحة تخلو من الشبهات.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 2 يساوي 3.86 ومستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن موظفي بنك دبي الإسلامي موافقون على فقرات هذه العبارة، حيث تحرص إدارة المصرف على التنوع في الأدوات الاستثمارية القائمة على صيغة المرابحة.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 3 يساوي 4.29 ومستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على فقرات هذه العبارة، وهذا يدل على أن العاملين المستجوبين يرون أن هناك ضعف وعدم قدرة واستيعاب لعقود المرابحة لأنها تتضمن نصوص فقهية وشرعية صعبة تحتاج إلى ممارسة وتكوينات.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 4 يساوي 3.97 و مستوى الأهمية مرتفعة، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على فقرات هذه العبارة وهذا يدل على عدم وجود ثقافة مالية كبيرة لدى عملاء المصرف حيث تبين أن هناك ضعف استيعاب لكيفية التعامل بصيغة المرابحة.

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 5 يساوي 3.69 و مستوى الأهمية مرتفعة مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على فقرات هذه العبارة، والتي مفادها "هناك استجابة فورية على أسئلة واستفسارات عملاء مصرف دبي الإسلامي حول أدوات صيغة المراجعة المتاحة".

✓ المتوسط الحسابي للعبارة رقم 6 يساوي 3.94 ومستوى أهمية مرتفعة مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على فقرات هذه العبارة، وهذا يدل على التفاني والمصداقية في العمل من طرف موظفي البنك أين وافقوا على هذه العبارة التي تتضمن أن العميل راض على اهتمامهم وصدقهم في التعامل مع القضايا والاستفسارات المتعلقة بصيغة المراجعة.

و في الأخير يمكن القول أن المحور الثالث لمساهمة المراجعة في بعث عجلة الاستثمار وبعباراته الستة وبتجاه موافق ومستوى المقبول يدل على أن للمراجعة دور في استقطاب الاستثمار وبعث عجلة الاستثمار في بنك دبي الإسلامي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة، ومدى قبولها ورفضها، عن طريق النتائج المحصل عليها من تفريغ البيانات في برنامج spssv20 ومن المهم جدا إجراء بعض الاختبارات المعلمية في إثبات أو نفي تلك الفرضيات، وخاصة ضرورة توفر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، ويستخدم هذا الاختبار للتأكد من كون البيانات المجموعة موزعة بشكل طبيعي أم غير ذلك، وللقيام بذلك فقد تم استخدام kolmogorov- smirnov من خلال قبول واحدة من القاعدتين التاليتين هما:

- نقبل فرضية العدم H_0 في حالة أن مستوى المعنوية الإحصائية kolmogorov- smirnov أكبر من 0.05 أي أن البيانات تتبع توزيع طبيعي.
- نقبل فرضية العدم H_1 في حالة أن مستوى المعنوية الإحصائية kolmogorov- smirnov أقل من 0.05 أي أن البيانات لا تتبع توزيع طبيعي.

الجدول رقم 14: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

المحور	اختبار كلموغروف سمرنوف	اختبار شابيرو ويلك
الضوابط القانونية والشرعية لصيغة المراجعة	0.178	0.280
واقع الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي	0.200	0.272
علاقة صيغة المراجعة بالتوسع في الاستثمار	0.117	0.059

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية لمتغيرات الدراسة أكبر من 0,05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية H_0 وبالتالي بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يدعونا إلى استخدام الاختبارات المعلمية.

☞ اختبار الفرضية الأولى

لاختبار صحة هذه الفرضية، يتم استخدام اختبار ستودنت وقبل ذلك يتم صياغة الفرضيتين الصفرية والبديلة بالشكل التالي:

✓ الفرضية الصفرية H_0 : لا يطبق بنك دبي الإسلامي المراجعة كإحدى صيغ التمويل الإسلامية عند مستوى الدلالة 5%.

✓ الفرضية البديلة H_1 : يطبق بنك دبي الإسلامي المراجعة كإحدى صيغ التمويل الإسلامية عند مستوى الدلالة 5%.

الجدول رقم 15: اختبار ستودنت لعينة واحدة بالنسبة للمحور الأول الضوابط القانونية و الشرعية لصيغة المراجعة

المحور الأول	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	درجات الحرية
الضوابط القانونية و الشرعية لصيغة المراجعة	8.552	0.000	34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول أعلاه أن فرضية الدراسة الأولى والتالي نصها: " يطبق بنك دبي الإسلامية صيغة المراجعة كإحدى صيغ التمويل الإسلامي"، صالحة حيث بلغت قيمة T المحسوبة تساوي 8.552 و هي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المساوية لـ 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وعليه فإن النموذج ككل مقبول. و بالتالي

نقبل الفرضية H1 التي تنص على: " يطبق بنك دبي الاسلامي المربحة كإحدى صيغ التمويل الإسلامية عند مستوى الدلالة 5% ."

☞ اختبار صحة الفرضية الثانية

لاختبار صحة هذه الفرضية يتم استخدام اختبار ستودنت و قبل ذلك يتم صياغة الفرضيتين الصفرية و البديلة بالشكل التالي:

✓ الفرضية الصفرية H0: يوجه بنك دبي الاسلامي الاستثمارات انطلاقاً من احتياجات ورغبات العملاء عند مستوى الدلالة 5% .

✓ الفرضية البديلة H1: يوجه بنك دبي الاسلامي الاستثمارات انطلاقاً من احتياجات ورغبات العملاء عند مستوى الدلالة 5% .

الجدول رقم 16: اختبار ستودنت لعينة واحدة بالنسبة للمحور الثاني واقع الاستثمار الإسلامي في

بنك دبي الإسلامي

المحور الأول	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	درجات الحرية
واقع الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي	11.796	0.000	34

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نجد نتائج التحليل الإحصائي الواردة التي تدور حول فرضية الدراسة الثانية والتالي نصها: " يوجه بنك دبي الإسلامي الاستثمارات انطلاقاً من احتياجات ورغبات العملاء "، صالحة حيث بلغت قيمة T المحسوبة تساوي 11.796 و هي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المساوية ل 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 و عليه فإن النموذج ككل مقبول. و بالتالي نقبل الفرضية H1 التي تنص على: " يوجه بنك دبي الإسلامي الاستثمارات انطلاقاً من احتياجات ورغبات العملاء".

☞ اختبار صحة الفرضية الثالثة

لاختبار صحة هذه الفرضية يتم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط و قبل ذلك يتم صياغة الفرضيتين الصفرية و البديلة بالشكل التالي:

✓ الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المربحة والاستثمار الإسلامي في بنك دبي الاسلامي عند مستوى الدلالة 5% .

✓ الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المربحة والاستثمار الاسلامي في بنك دبي الاسلامي عند مستوى الدلالة 5 %.

الجدول رقم 17: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط

نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس الأثر بين المربحة والاستثمار الاسلامي					
معامل التحديد $0.040R^2$					
الخطأ المعياري 0.586					
قيمة (F): 1.363					
مستوى المعنوية: 0.251					
المتغير	T معنوية	قيمة T	Bêta	Std. Error	B
الثابت	0,000	3.972	-	0.751	2.983
المحور الثالث	251,0	1.168	0.199	0.181	0.212

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

في ضوء ما تقدم من النتائج من خلال الجدول رقم (17) يمكن استخلاص أن معامل التحديد R^2 وهو مقياس لجودة التوفيق حيث يشير إلى أن 40% من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير الفرعي المحور الثالث وأن الباقي 60% ترجع إلى عوامل أخرى، أما قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة 0.586 تشير كذلك إلى الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) 1.363 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ ، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل (b) حيث بلغت 0.212 مما يشير إلى أن هناك دور إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المحور الثالث بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في مساهمة المربحة في استقطاب الاستثمار 0.212، وللمعلمة مستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى أن معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 0.751 تحت مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنويتها، وبالتالي فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية مساهمة دور المربحة في استقطاب الاستثمار وبعث عجلته.

الخلاصة

ضم هذا الفصل عرضاً للبنك محل الدراسة والمتمثل في بنك دبي الإسلامي وذلك بعد أن تم التطرق إلى النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة بعد تطبيق الاستبيان والتي تهدف أساساً إلى إبراز دور المراجعة كإحدى صيغ التمويل الإسلامي في استقطاب ودفع عجلة الاستثمار في بنك دبي الإسلامي.

وبعد معالجة البيانات التي تحصلنا عليها من أفراد العينة حيث أظهرت النتائج وجود تفاوت في ردود الفعل بين الإيجابية أحياناً والسلبية أحياناً أخرى، وما تم التوصل إليه هو بروز المراجعة في بنك دبي الإسلامي كإحدى الصيغ الواسعة التطبيق وهذا نتيجة الردود الإيجابية لأفراد عينة الدراسة على مشروعيتها، أين وجدنا في الأخير أنها عنصر جذب للعملاء لاستثمار أموالهم، مما يؤكد مشروعيتها ومطابقتها للضوابط الشرعية وكذا الدور الفعال في توسيع الاستثمار واستقطابه، وهذه النتيجة مطابقة لنتائج الإطار النظري للدراسة.

الحاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعمل البنوك الإسلامية على توظيف مواردها بالطرق الشرعية، وذلك على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لكن سرعان ما وجدت هذه البنوك أن هذا المبدأ غير قادر على تلبية كل متطلبات الحياة الاقتصادية من الأموال، فلجأت إلى مبدأ سهل التطبيق وهو مبدأ الهامش الربحي الذي يندرج تحته أسلوب المرابحة، واعتمدت عليه بالنسبة كبيرة.

وانطلاقاً من الاعتماد الكبير على هذا الأسلوب من طرف البنوك الإسلامية ظهرت مشكلة الاستثمار، وكنتيجة لهذا ظهرت الحاجة إلى تطوير منتجات مالية إسلامية تعمل من خلالها البنوك الإسلامية على المواءمة بين مواردها قصيرة الأجل وأهدافها طويلة الأجل للحد من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه الدفع بعجلة الاستثمار.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج وجملة من التوصيات والاقتراحات يتم عرضها فيما يلي:

نتائج الدراسة

☞ إن صيغ الاستثمار الإسلامية متعددة ومتنوعة ويمكن تطبيقها في الآجال المختلفة قصيرة وطويلة ومتوسطة الأجل؛

☞ انطلاقاً من دراسة حالة بنك دبي الإسلامي يتضح أن هذا البنك يعتمد في تمويل معظم أنشطته على أسلوب المرابحة (التمويل قصير الأجل) وذلك بمعدل يقارب 30 من المئة.

☞ لا يوجد توازن للاستثمارات حسب الآجال المختلفة في البنوك الإسلامية حيث نجد أنها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل على حساب الاستثمار المتوسط والطويل الأجل، لذلك لابد من تفعيل الاستثمار طويل ومتوسط الأجل باستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

التوصيات

بناء على ما تم التطرق له خلال هذا البحث المتواضع، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تضيف ربما بعض الأمور الإيجابية للموضوع للاستفادة ربما منها في أوقات لاحقة. و من جملة هذه التوصيات، يمكن ذكر:

☞ يجب استخدام موارد البنك الإسلامي حسب الآجال المناسبة لها، كما يجب استخدام صيغة المرابحة بنسبة نموذجية تتوافق مع نسب التمويل المتوسطة والطويل الأجل.

﴿ يجب التعاون بين البنوك الإسلامية لإنشاء شركات تأمين تعمل بنظام التأمين التعاوني، وذلك للتغلب على مشكل المخاطرة الذي يقف عائقا أمام هذه البنوك لتقديم تمويلات طويلة أو للدخول في استثمارات حيوية.

﴿ إعداد العاملين في إدارة البنوك الإسلامية علميا وشرعيا بما يخدم أهداف البنوك الإسلامية ويحافظ على خصوصيتها؛

﴿ الاهتمام بالدراسات التي تبحث في إتمام أسلمة النظام المالي الإسلامي من أدوات مالية وأسواق مالية، والمؤسسات المالية والعلاقة بين أجزاء النظام المالي بما يساعد على التطور ويضمن لها الاستمرارية.

ومع ذلك تبقى المربحة الحل المثالي لتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية، من خلال تدعيم الجهود في توسعة الاستثمارات في قطاعات منتجة، الذي لا تمثل فيه المربحة إلا حيزا ضئيلا جدا يكاد يكون معدوما، في مقابل هيمنة صيغ التمويل الأخرى، أما في ما يخص الضوابط القانونية والتشريعية فيبقى الأمر بيد الجهات الوصية من خلال الحد من بعض القيود التي تمنع نشاط المربحة فيه من الانتشار، مع الاحتفاظ بالخصوصية في ظل الحديث عن استقطاب الاستثمار، إذ لا يكفي إصدار نصوص قانونية تشريعية مادام أن القانون الأساس الصادر من وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات فرق بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية.

آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع المربحة ودورها في استقطاب وبعث عجلة الاستثمار قادمي ل طرح جملة من التساؤلات حول جوانب عديدة في مجال صيغ التمويل الإسلامي والاستثمار والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

﴿ أهمية المربحة في إدارة المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

﴿ دور المربحة في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية الإسلامية.

﴿ المربحة وأثرها على إيرادات البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. أحمد سالم ملحم، بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
2. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع - القروض - الخدمات المصرفية، دار الفكر لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، عمان، الأردن.
3. أحمد محمد محمود ناصر، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية لنشر والتوزيع، دون طبعة، بيروت، لبنان، 2010.
4. جمال محمد الزناتي، تنظيم وإدارة الاستثمار الضوابط الشرعية للاستثمار والتعاملات في البورصة، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، إسكندرية، مصر، 2017.
5. حسام الدين بن موسى عفانة، بيع المرابحة للأمر بالشراء، دار الكتاب لنشر والتوزيع، د.ط، د.ب.ن، 2000.
6. حسان محمود عبد الله، مشاكل المعاملات المالية بين الشرع والعرف، دار الهادي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2008.
7. حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بين التمويل الإسلامي والتقليدي، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
8. حسيين محمد سرحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
9. حكيم حمود فلوح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلبي، المصارف الإسلامية (مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية)، دار البغدادي، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بغداد، 2019.
10. حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسن أبودية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار حرير للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2009.
11. حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار جرير لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
12. رباب علي عبد الحميد علي النحلة، دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، د.ط، الاسكندرية، مصر، 2018.

13. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (الحقيقي والمالي)، دار وائل لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1988.
14. سالم علي سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على أداء المصارف التقليدية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018م.
15. سالم علي سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية، دار النفائس لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.
16. سانو قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
17. شهاب أحمد سعيد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012.
18. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
19. صادق راشد الشمبري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية - أنشطتها والتطلعات المستقبلية-، دار اليازوري العلمية، دون طبعة، عمان، الأردن، 2008.
20. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2014.
21. صالح صالح، المنهج التتموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر لنشر والتوزيع، دون طبعة، الجزائر، 2006.
22. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2007.
23. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2014.
24. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيبة، التمويل الإسلامي، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017.
25. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر

26. قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية -دراسة مقارنة-، دار النفائس لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
27. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، الدار العالمية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الهرم، مصر، 2017.
28. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
29. محمد سعدي فرهود، الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، دار الفرقان لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
30. محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الأكاديميون لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.
31. محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية، دار الجامعية لنشر والتوزيع، د.ط، الاسكندرية، مصر، 2014.
32. محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
33. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
34. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمعان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
35. محمود حسيني الزيني، عقد المرابحة في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2012، الاسكندرية، مصر.
36. محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
37. محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، دار الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
38. مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثمار في البنوك الإسلامية، دون دار نشر، الاسكندرية، مصر، 1999.

39. هناء محمد هلال الحنيطي، ساري سليمان محمد ملاحيم، تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية، دار النفائس لنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.
40. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
41. يعرب محمد إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار - دراسة فقهية تطبيقية على مصارف الإسلامية العاملة في الأردن، دار الحامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014.
42. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- الأطروحات مذكرات التخرج:
43. إلياس عبدا الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.
44. آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.
45. بن الضيف محمد عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية - دراسة المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.
46. حمزة شوادر، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007.

47. زينب محمد المنيزل، العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف، قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2016.
48. عبد الرشيد عبد الله علمي، التمويل بصيغة المرابحة لأمر بالشراء في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك فيص الإسلامي السوداني (1999-2006م) -، بحث تكميلي لنيل شهادة درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسة، جامعة إفريقيا العالمية، 2009.
49. عبلة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.
50. محمد أحمد جابر جودا، مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
51. محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2003.
52. ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
53. هاجر زراقي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012.
54. محمد بركل، عبد العزيز المزروع، مشكلة التمويل في المصارف الإسلامية في سورية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، دمشق، سوريا، 2016.

55. علا أسامة الشعراني، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المربحة في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية - وقدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية

56. Imene KARICH, le système financier islamique de la religion à la banque ,Edition Larcier ,Belgique, Bruxelles;2002

57. International journal of – أحمد عبد القادر إبراهيم، المربحة في المصارف الإسلامية – AL- Turath in Islamic wealth and finance ; vol1 ;no1 ;2020 .

المجلات والمثقيات

58. أحمد ياسين عبد، عزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في البنوك الإسلامية و أهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الجامعة العراقية، العراق، بغداد، 2013.

59. إخلاص باقر النجار، قياس أثر معايير الاستثمار الإسلامي في البنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن للمدة (2004-2013)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 37، السنة الثانية عشر، المجلد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2016، ص ص 93-94.

60. إقبال فاضل محمد المسري، المربحة مشروعيتها وضوابطها في الفقه الإسلامي، مجلة الزهراء، العدد التاسع والعشرون، قسم الشريعة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 517.

61. بلقاسم سليم، نظام عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر رقم 20-02، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 6، جوان 2020، جامعة الجزائر 1، بن خدة بن يوسف، الجزائر، ص 99.

62. خالد خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادي - واقع وتحديات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

63. عبد الجبار حمد السبهاني، الاستثمار الخاص - محدداته ومواجهته في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون، العدد السابع والعشرون جامعة اليرموك، الأردن، جويلية 2006.

64. عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث، العدد 2008، 6.

65. عمارة بختي، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر، وبنك دبي الإماراتي، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر، 2018.

66. محمد قاسم عبد المجيد، بيع المرابحة للأمر بالشراء بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني-، مجلة الجامعة الأسمرية، العلوم والشريعة الإنسانية، المجلد (31)، العدد الثاني، قسم التمويل والمصارف، جامعة سرت، ليبيا.

67. مفيض الرحمان، رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتا غونغ، المجلد الرابع، ديسمبر 2007.

68. نجاح ميدني، الطاهر قانة، توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للأمر بالشراء)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر، 2016.

69. نغم حسين نعمة، رعد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، عدد 2، 2010.

المؤتمرات:

70. الواثق عطا المنان محمد حمد، عقد المرابحة الشرعية صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

71. عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطويرها، "المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يومي 13-14-15 مارس 2006، دمشق، سوريا.

المعاجم والقواميس

72. ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، دار إحياء للتراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999

73. علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2019

74. محمد علي عطوان، معجم العلوم المالية والمحاسبية، دار أسامة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013

75. صحيح مسلم، كتاب المساقاة، بيع الصرف وبيع الثمن بالورق والنقد، حديث 1587، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.س.ن، بيروت

مواقع الأنترنت

76. <https://anasalafy.com/ar/> حكم المراجعة 2، دروس مفرغة للشيخ محمد إسماعيل، اطلع عليه يوم 24 ماي 2021 على 23:57 سا.

77. البلتاجي محمد، صيغ التمويل الإسلامي - بيع المراجعة للأمر بالشراء-2009، مقال منشور على موقع، www.bltagi.com، اطلع عليه يوم: 24 ماي 2021، على 00:30 سا.

78. حسين حسين شحاتة بحث في الضوابط الشرعية للاستثمار الإسلامي،

www.daerlwashra.com اطلع عليه بتاريخ 2021/06/16، على 00:57 سا.

79. <http://www.alkhaleej.ae>، صحيفة الخليج عقد المراجعة "2-2" عارف الشيخ، اطلع عليه يوم 24 ماي 2021، على 23:31 سا.

المواد والمراسيم

80. المادة 5 من نظام بنك الجزائر رقم 20-2 / التعلية رقم 03-2020 المؤرخة في 2 أبريل 2020.

الملاحق



جامعة 8 ماي 1945 - قالمة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص مالية المؤسسة



استبيان موجه إلى بنك دبي الإسلامي

سيدي الفاضل/ سيدي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة و الضرورية لاستكمال دراسة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص "مالية المؤسسة"، بعنوان دور المراقبة في استقطاب الاستثمار دراسة تطبيقية - حالة بنك دبي الإسلامي-

ونظرا لمدى أهمية رأيكم في إتمام هذه الدراسة المتواضعة، نأمل من سيادتكم حسن التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة و موضوعية، كون صحة النتائج تعتمد على دقة و صحة إجاباتكم. فمشاركاتكم ضرورية و رأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها. و بالمناسبة، اسمحوا لي بأن أعلم سيادتكم المحترمة أن جميع الإجابات المتحصل عليها من خلال هذا الاستبيان لن تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

وتقبلوا منا أسى عبارات التقدير و الاحترام، و شكرا مسبقا على حسن التفهم و كرم التعاون

تحت إشراف الأستاذ: سعدو عادل

إعداد الطالبة: دبابغة سلمى

الموسم الجامعي 2020 - 2021

القسم الأول: البيانات الشخصية

إن الهدف من هذا المحور هو التعرف على بعض الخصائص الشخصية لموظفي بنك دبي الإسلامي، لذلك نرجو منكم التكرم بتحديد الإجابة المناسبة على التساؤلات التالية وذلك بوضع علامة (×) في المربع الذي يتناسب و اختيارك

- الجنس ذكر أنثى
- الفئة العمرية 20 - 30 31 - 40 41 - 50 أكبر من 50
- التخصص العلمي اقتصاد و محاسبة
 تمويل و مصارف
 قانون
 شريعة
 أخرى (تذكر)
- سنوات الخبرة أقل من سنة
من سنة إلى 5 سنوات
من 5 إلى 10 سنوات
من 10 سنوات فأكثر
- طبيعة المنصب الوظيفي مدير عام
 مساعد مدير عام
 رئيس قسم أو رئيس وحدة
 موظف
 آخر (يذكر)

القسم الثاني: محاور و متغيرات الدراسة

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس دور المراجعة و أثرها في استقطاب

الاستثمار، و الرجاء تحديد و تأكيد درجة موافقتكم عليها، و ذلك من خلال وضع علامة (×) أمام العبارة المناسبة لوجهة نظركم.

المحور الأول: الضوابط القانونية و الشرعية لصيغة المراجعة

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
					1. تعيق التشريعات المصرفية التقليدية المطبقة حاليا تطبيق صيغة المراجعة والتوسع فيها.
					2. يقدم المصرف المركزي الدعم المادي والمعنوي للتشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
					3. ضعف البيئة القانونية والتشريعية المناسبة لتطبيق صيغة المراجعة في مصرف دبي الإسلامي.
					4. عدم التزام المصرف بالضوابط والأحكام الشرعية عند تطبيق صيغة المراجعة.
					5. تتعارض النصوص القانونية المدرجة في التشريعات المصرفية مع طبيعة تطبيق المراجعة.
					6. عدم وضوح الأحكام الشرعية التي تنظم عمل الصيرفة الإسلامية وخاصة المراجعة.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
					1. وجود دليل شرعي للمعاملات الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي.
					2. التزام مصرف دبي الإسلامي بتوجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأولويات التنمية.
					3. يراعي المصرف توزيع الاستثمارات الجانب الاقتصادي والجغرافي.
					4. يوفر المصرف صيغ استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح.
					5. يتم تقديم الخدمة الاستثمارية وفق احتياجات العملاء.
					6. الصيغ الاستثمارية التي يوفرها مصرف دبي الإسلامي متوافقة مع طبيعة السوق.
					7. عمليات الاستثمار يتم مراجعتها و تدقيقها من قبل الهيئة الشرعية.

المحور الثالث: علاقة صيغة المربحة بالتوسع في الاستثمار

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
				1. تخلو عمليات الاستثمار في عقود المربحة من الشبهات.
				2. تحرص إدارة المصرف على التنوع في الأدوات الاستثمارية القائمة على صيغة المربحة.
				3. عدم القدرة على فهم واستيعاب عقود المربحة لأنها تتضمن نصوص فقهية وشرعية صعبة.
				4. ضعف استيعاب وفهم عملاء المصرف لكيفية التعامل بصيغة المربحة.
				5. هناك استجابة فورية على أسئلة واستفسارات عملاء مصرف دبي الإسلامي حول أدوات صيغة المربحة المتاحة.
				6. عندما يواجه عميل المصرف مشكلة ما في قضية الاستثمار بصيغة المربحة فإن موظفي المصرف يبدون اهتماما صادقا لحلها.

تقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير

و شكرا مرة اخرى على حسن التفهم و كرم التعاون

دمتم في رعاية الله و حفظه

المخلص باللغة العربية:

هدفت دراستي والموسومة بـ: دور المرابحة في استقطاب الاستثمار في بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى دراسة صيغة المرابحة ودورها في استقطاب الاستثمار الإسلامي بالبنك محل الدراسة ولتحقيق ذلك انطلقنا من تساؤل رئيسي مفاده: هل المرابحة في بنك دبي الإسلامي تتمتع بالمصداقية والشرعية وهل تستجيب لحاجة العملاء كباقي المؤسسات المالية وتسعى لاستقطاب استثماراتهم؟ وكذلك مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها بإجراء دراسة ميدانية على عينة من موظفي بنك دبي الإسلامي واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة واستعنت بمجموعة من الأدوات في جمع بيانات الدراسة كالبحث في التقارير السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك وطبقت دراستي على عينة عشوائية قدر حجمها بـ 35 من موظفي بنك دبي الإسلامي وتوصلت في دراستي إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المرابحة كإحدى صيغ التمويل ودورها في استقطاب ودفع عجلة الاستثمار، وأهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة تشجيع البنوك الإسلامية على المواصلة في انتهاج صيغ التمويل الإسلامية من أجل العمل على تشجيع الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل، المرابحة، الاستثمار الإسلامي، البنوك الإسلامية، بنك دبي الإسلامي.

Résumé

Mon étude, étiquetée avec : Le rôle de la Mourabaha dans l'attraction et la revitalisation de la roue de l'investissement dans la banque islamique de Dubaï aux Émirats arabes unis, visait à étudier la formule Mourabaha et son rôle pour attirer les investissements islamiques dans la banque à l'étude, des clients comme d'autres institutions financières et cherchent à attirer leurs investissements ?

Ainsi qu'un ensemble d'hypothèses que nous avons essayé de tester en menant une étude de terrain sur un échantillon d'employés de la banque islamique de Dubaï et il s'est appuyé sur l'approche analytique descriptive dans l'aspect théorique de l'étude et a utilisé un ensemble d'outils dans la collecte de données d'étude telles que la recherche dans les rapports annuels publiés sur le site officiel de la banque. 35 employés de la banque islamique de Dubaï , et dans mon étude, j'ai trouvé un effet significatif et statistiquement significatif entre Mourabaha comme l'une des formules de financement et son rôle pour attirer et faire progresser les investissements. La chose la plus importante recommandée par l'étude est la nécessité d'encourager les banques islamiques à continuer à adopter des formules de financement islamiques afin d'encourager l'investissement.

Mots clés: formules de financement, Mourabaha, investissement islamique, banques islamiques, Banque islamique de Dubaï.